جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

أثر وحدة الضفتين على سياسة الأردن الداخليَّة والخارجيَّـــة 1950- 1967

إعداد الطالب
صالـــح عبد الجليـــل العـــــرود

إشـــراف
الدكتـــور فايـــز الزريقـــات

رسالـــة مقدمـــة إلى عمـــادة الدراســـات العليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستيـــر
في العلاقات الدولية في قســـم العلـــوم السياسيـــة

جامعـــة مؤتة، 2007

الآراء الـــواردة في الرسالـــة لا تُعبـــــر
بالضــــرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتـــة

الإهــــداء

إلى شهداء الأردن الذين روّوا ثرى فلسطين بدمائه

وإلى روح المؤسس الملك عبدالله الأول شهيد محراب الأقصى

وإلى والديَّ اللذين يعيدان خلق الأشياء في دعواتهما....

وإلى زوجتي التي قاست معي عناء الدراسة

وأبنائي : عروة وأحمد وجهاد

وبناتي وفاء واليمامة

أشقائي وشقيقاتي

أهدي هذا الجهد المتواضع...

صالح العـــرود

الشكر والتقدير

عاجزاً عن الشكر أقف أمام فضائل أستاذي المشرف الدكتور فايز الزريقات، كما أقف شاكراً لفضائل عطوفة محافظ الكرك الأستاذ فواز نجيب ارشيدات، كما أتقـدم بالشكر الجزيل للقائمين على المكتبة الوطنية ، وأبيح شكري لرفاق الدراسات العليـا خصوصاًأولئك الذين تجشموا معي عناء البحث : العزيزالدكتور فايز الذنيبات ، كما وأخصُّ بالشكر مثلي وقدوتي في الحياة ... أخي وابن عمي سمير حباشنة، والذي لا أملك أمامه إلا أن أردد:

لا تُسديَنَّ إليـَّ عَارِفَـــــــةً حَتَّـى أَقُـومَ بِشُكْـرِ مَا سَلَفَـا

صالـــح العـــرود

فهـــرس المحتويـــات

المحتـــوى	الصفحـــة

الصفحة	المحتوى

قائمـــة الجـــداول

الملخص

أثر وحدة الضفتين على سياسة الأردن الداخلية والخارجيـــة 1950 ،1967

صالــح العـــرود
جامعة مؤتة، 2007

تناقش هذه الدراسة أثر وحدة الضفتين على سياسة الأردن الداخلية والخارجية من حيث أثرها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والتشـ ريعية والدستورية وأثرها علـــى صنع القرار في السياسة الخارجية ، فعلى مدار 17 سنة أثرت وحدة الضـــفتين بشـــكل كبير على كافة الصعد، ففي الجانب الاجتماعي شهد الأردن تغيراً حاداً ببـــروز نمـــط جديد من مؤسسات المجتمع المدني ،كما شهد تغيراً ديموغرافياً بزيادة رقعة المســـاحة وعدد السكان. أما من الجانب الاقتصادي فقد شهد الأردن مشاكل اقتصاديةً حادة أثرت في توجهاته وسياسته المختلفة ، كما شهد الأردن بـــروز سياســـات لمعالجـــة الخلـــل الاقتصادي الذي خلفته الوحدة بسبب ارتفاع النفقات ،وقلة المـــوارد ، ومـــن الناحيـــة الدستورية شهدت مرحلة الوحدة أهم تعيل دستوري جاء كأثر مباشر لقرار الوحـــدة ، وكأثر جانبي من آثار الوحدة طرأ تغير هام على مسيرة المجـــالس النيابيـــة وعلـــى الحكومات، وكان ذلك بسبب التعديل الدستوري الذي أتاح للأحزاب فرصـــة النشـــاط والمشاركة في البرلمان والحكومات.

ومن جهة أخرى كان لوحدة الضفتين أثر بالغ على سياســـة الدولـــة الخارجيـــة؛ فالأعباء الاقتصادية التي أعقبتها الوحدة شكلت ضغطاً على صانع القرار مـــن حيـــث طبيعة التوجه من أجل الحصول على الدعم اللازم من أجل تخفيف الأعباء الاقتصادية، وفي هذه المرحلة خلقت الوحدة سلسلةً من التجاذبات لعبت فيها الأحزاب الإيديولوجية والدول الاشتراكية دوراً سلبيًاً عرقلة مسيرة التنمية والأمن والاستقرار ، مما دفـــع الأردن إلى محاولة الانضمام لحلف بغلكاي يقف إلى جانب الدول التـــي تحـــارب الشيوعية، فالشيوعية في ذلك الوقت كانت تلعب بمستقبل الدول تحت شعارات الثـــورة البراقة، وكان من نتائج ذلك خلق مشاكل أمنية أدت في نهاية المطاف إلى حل الحكومة والبرلمان وإعلان الأحكام العرفية في عام 1957 من أجل السيطرة على أمن البلاد.

Abstract

The Impact of Two Banks Unity on Internal and Foreign Jordanian Policy

Saleh Ale'rood

Mu'tah university/2007

This study discussed the impact of two banks unity on internal and foreign Jordanian policy in terms of its impact on political, economic legislative circumstances and its impact on making foreign policy decision. This study aimed to:

1. Tracing the phases of historical relation between Jordan and Palestine during the period (1921- 1950).
2. Showing the internal effects that affect Jordan internal policy as a result of the unity.
3. Bringing out the foreign effects that affected Jordan foreign policy.

This study has revealed that two banks unity had a clear impact on Jordanian policy during the period (1950- 1967). On internal plane the unity had its impact on economic, social and political sides. In terms of social side, Jordan witnessed a great change by appearing a new style of civil community institutions as well as demographical changes. Economically, Jordan had serious economic problems which affected its different policies. On the legislative plane, the unity witnessed an important legal modification as a direct effect of the unity resolution and as a marginal effect which influenced in parliaments and governments. This legal modification gave the political parties a chance to participate in parliaments and governments. On the other hand, the unity had its impact on the foreign policy of the state; economic burdens made more pressure on decision maker in terms of the nature of orientation and to get the needed support in order to lessen this burdens. Thus. The unity was a pressure factor on the foreign decision maker which leaded to instability in Jordan – Arabic and international relations.

الفصل الأول
خلفية الدراسة ومشكلاتها

1.1 خلفية الدراسة :

إن خصوصية النظام العربي وطبيعة الدول العربية من حيث الحجم والتكوين قد شكلت عوامل رئيسية في صياغة التوجهات الـ معلنة للسياسات الخارجية العربية، نحو التضامن والوحدة العربية والاهتمام بالقضايا العربية المشتركة إلى درجة باتت فيهابعض النظم ومكانتها تقاس في مرحلة أو أخرى بمدى توجهها ومشاركتها في هذه المجالات.

لذلك فإن البعد التاريخي للأردن قد جعل من هذا التوجه لسياسته الخارجية متلازمة طبيعية تنطلق من الرؤية القومية للأردن والمنبثقة عن الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين بن علي وأبناؤه تتويجاً لتراكم الجهود العربية في هذا المجال، فالأسرة الحاكمة في الأردن هي امتداد للأسرة الهاشمية بما تجسده من أبعاد دينيّةوقوميّة للشخصيّة العربيّة ، فالبعد القومي للدولة الأردنيةيتصل اتصالاً مباشراً بمحاولات العرب الحديثة للتوحد، ودور الهاشميين في ذلك، فالقيادة الأردنية هي امتداد مباشر لقيادة الثورة العربية الكبرى التي تشكلت حولها وجهة نظر عربية مشتركة بشأن زعامة العرب السياسية، حيث شكلت هذه الثورة أول محاولة عربية في التاريخ الحديث لإنشاء دولة عربية موحدة، لذلك فإن أي باحث في السياسة الخارجية الأردنية لابد أن يلحظ تأثير العامل التاريخي على السياسة الخارجية الأردنية والذي قد يوازي أو يفوق تأثير العوامل الموضوعية الأخرى، وعليه فإن من الطبيعي أن يكون لخصوصية المسألة الفلسطينية، وتفاعلها مع البعد التاريخي للدولة الأردنية ودوره في صياغة توجهات السياسة الأردنية الداخلية والخارجية، ومن الطبيعي -في ظل حقائق العلاقات التاريخية والجغرافية الاقتصادية الديمغرافية والعلاقات الاجتماعية والعائلية الممتدة بين الجانبين - أن تؤكد هذه الخصوصية، وتبرز تأثيرها المباشر على السياسة الخارجية والداخلية للأردن.

لذلك وفي أعقاب حرب عام 1948 والخسارة الكبرى التي منيت بها الدول العربية وضياع الجزء الأكبر من فلسطين، طرح الملك عبدالله مشروع الوحدة بين الضفتين وقد ترافق ذلك مع تطور الصراع السياسي والعسكري حول فلسطين؛ عبر مجالات رئيسية ثلاث : الوضع المستقبلي لفلسطين والتمثيل الفلسطيني، والاستجابة لمختلف المبادرات الدبلوماسية التي وضعتها مختلف الأوساط لحل هذا الصراع (مبادرات السلام)على هذا تشكل نهج الأردن في سياسته الخارجية نحو مشكلة فلسطين بمختلف جوانبها بفعل عوامل أربعة:

1. طبيعة الإرث التاريخي للقيادة في الأردن
2. العلاقات الخاصة بين الأردن وفلسطين
3. ثقل المشكلة الفلسطينية بحد ذاتها
4. توازن القوى إقليميا وعالميا

وقد استخدمت الدولة الأردنية فاعليتها في هذا المنهج من ثلاث مصادر رئيسية، تمثلت في الدور التاريخي للقيادة الأردنية في العالم العربي والإسلامي والشخصية الحيوية لهذه القيادة والاتجاه البراغماتي الذي تبنته القيادة إزاء الوضع الناشئ في فلسطين، سواء قبل حرب 1948 أو بعد ذلك ولغاية حرب 1967 والتي كانت المفصل في العلاقات الأردنية الفلسطينية.

2.1 مشكلة الدراسة :

تأتي هذه الدراسة للبحث في كيفية تأثير وحدة الضفتين عام 1951 على سياسة الدولة الأردنية الخارجية منها والداخلية، منذ إعلان الوحدة عام 1950 ولغاية عام 1967.

ولهذا الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث التي بحثت في العلاقة الأردنية الفلسطينية بشكل خاص، إلا أنه لم يتم تناول موضوع الوحدة بين الأردن والضفة الغربية وآثاره ونتائجه على سياسة الدولة الأردنية الداخلية ومنها الخارجية على وجه الخصوص . ومع قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي عالجت الوحدة بين الأردن والضفة الغربية وجد الباحث أن معظم هذه الدراسات جاءت

نتيجة آراء وأفكار مسبقة وغير حيادية حيث ينظر بعضهم للوحـدة نظـرةً سـلبيةً كاملةً، ويرى البعض الآخر فيها المثال الأنموذج.

ومن جانب آخر نجد أن القرار السياسي لأي دولة يتسم بعدم الثبات وهذه صفة ملازمة لسلوك صانع السياسة الخارجية، وذلك نتيجة لتغير المصالح الدولية سـواء القريبة منها أو المتوسطة أو بعيدة المدى، والأردن لا يشذ عن هـذه القاعـدة فلـه مصالحه الوطنية والقومية وبالتالي لابد أن يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على سياسـته سواء الداخلية منها أو الخارجية وهذا شكل ذ وعا من عدم الاستقرار للخط البيـاني الذي سارت عليه تطورات الوحدة.

أحدثت وحدة الضفتين تغيراً واسعا على الصعيد الداخلي للدولة الأردنية؛ وقـد كان هذا التغير ذا حدين إيجابي وسلبي؛ فمن جهة اتسعت رقعة الدولـة وزاد عـدد السكان، وعُدّل الدستورونشأت الأحزاب ومؤسسات ا لمجتمع المدني، ومن جهـة أخرى أُرهق الاقتصاد عبر زيادة النفقات في جميع المجالات ، كما استغلت بعـض الأحزاب الجو الديمقراطي لتنفيذ أجندات إيديولوجية خارجية . وتعد هذه الظـروف متصلةً بعضها ببعض، ولم تقف الدراسات المختلفة عندها بشكل مفصل.

3.1 أهمية الدراسة :

مخيةاللنظرية تكمن أهميتها في بيانها لمدى تأثير الوحدة بـين الضـ فتين وانعكاسها على سلوك السياسيـ ة الداخلية والخارجية الأردنيّة، ففي المجال الـداخلي تقف الدراسة عند انعكاس الوحدة بين الضفتين على الواقـع الاجتمـاعي ، فحادثـة النزوح والوحدة أحدثت تغيرا ديمغرافياً كبيراً؛ كما ظهرت الانعكاسات السلبية لقرار الوحدة على الجوانب الاقتصادية وتأثيرها على سياسة الدولة، كما تظهر الدراسة أثر الوحدة على الدستور؛ وظهور دستور 1952 الذي عزز التجربة السياسـية سـواءً على مستوى الأحزاب أو على مستوى البرلمان أو على مستوى الحكومات.

وكمساهمة متواضعة تحاول الكشف عن النمط السلوكي لدولة صغيرة تعيش في قلب نظام يتسم بالديناميكية، وبين دول تفوقها مـن حيـث المـوارد الاقتصـادية الإمكانات العسكرية والتعداد السكاني والمساحة الجغرافية، وفي إبرازها لأثر حالـة

النظام الإقليمي على الأنماط السلوكية المتبعة، وفي ت ناولها جانبا من التفاعلات العربية -العربية والعربية - الدولية اتجاه القضية الفلسطينية سواء كان قبل نكبة 1948 أو بعدها ،ومن الناحية العملية ، فأهميتها تتعلق بما يمكن أن تقدمه في فهم وتحديد العوامل التي تؤثر على سلوك السياسة الخارجي ة، حيث أنها تتناول موضوعا بالغ الأهمية بالنسبة للسياسة الخارجية الأردنية داخل النظام الإقليمي والنظام الدولي التي تخص القضية الفلسطينية، خاصة وأن هذا الموضوع لم يوجه إليه الاهتمام الكافي الذي وجه لغيره من الموضوعات.

4.1 أهداف الدراسة :

1. تحاول هذه الدراسةبيان المحاور الرئيسة لتوجه ال سياسة الخارجية والداخلية الأردنية في المحيط الإقليمي والدولي اتجاه المسالة الفلسطينية خلال فترة الدراسة.
2. تحاول هذه الدراسة البحث في أثر البيئة الداخلية، وخصوصية الوحدة بين الضفتين على السياسة الداخلية والخارجية الأردنية وتوجهها.
3. تحاول هذه الدراسة بيان أثر الوحدة على النظام الإقليمي والدولي.
4. تحاول بيان أثر الوحدة على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه المسالة الفلسطينية خلال فترة الدراسة.
5. تحاول هذه الدراسة بيان أثرالوحدة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والدستورية.

5.1 الإطار النظري :

1.5.1 تعريف العلاقات الدولية :

إن ظاهرة تعقيد المجتمع الدولي والعلاقات الدولية اللتين تشكلان المادة الأساسلعلم العلاقات الدولية، قد أدت إلى علاقة قوي ة بين مبحث العلاقات الدولية والعلوم الأخرى[1].

(1) شرودهاجد محمد، العلاقات السياسية الدولية، طبعة دار الكتب، عمان ، الطبعة الثانية 1992، ص56.

إلا أن العلاقات الدولية كظاهرة اجتماعية قد وجـدت مـع ظهـور المجتمـع البشري، وأثرت في تطوره وفي الوقت نفسه تأثرت نتيجة لتطوره[1]؛ لـذلك فـإن نظريات العلاقات الدولية تختلف عن العلوم الطبيعية الأخرى، حيث أنه مـن غيـر الممكن التوصل من خلاله إلى نتائج حتمية دقيقة، مما أدى إلى ظهور العديـد مـن المدارس والنظريات التي تباري روادها بأن كلا منها هي الأصلح والأقـدر علـى تفسير السلوك الدولي[2].

2.5.1 مناهج دراسة العلاقات الدولية:

في العالم المعاصر توجد مناهج وطرق مختلف لدراسة العلاقات الدوليـة فـي إطار المجتمع الدولي، ومنها الأقسام التالية:

أولاً: المنهج التاريخي:

وينطلق هذا المنهج، من كون العلاقات الدولية نشـأت وتطـورت الأحـداث التاريخيّة، لذلك فإن الفهم العميق للعلاقات الدوليّة يتطلب تحليل الظروف ودراستها، ومعرفة العوامل التي تؤثر في تطورها التاريخي حتى يسـتطيع الباحـث اسـتنتاج طبيعة العلاقات الدولية في مظاهرها وأشكالها المعاصرة، ومن خلال ذلـك يمكـن استنتاج أمور هامة في مجال العلاقات الدولية.

1. تطور العلاقات السياسية الدولية، ومعرفة الطرق المتبعة من قبل القادة فـي مجال العلاقات الدولية، كمعرفة أسباب نجاح أو فشل السياسيين في تنفيـذ سياسة الدولة الخارجية، ومعرفتهم أيضاً للعوامل المساعدة فـي فشـلهم أو نجاحهم.
2. وأيضاً يمكن من خلال استخدام هذا المنهج، معرفة الأسباب والقواعد التـي تسهم في:
   أ. رسم السياسة الخارجية.

---

(1) شرود، المصدر نفسه، ص59.

(2) بدوي، محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصـرية الحديثـة للطباعـة والنشر، ط3، القاهرة، ص40.

ب. وضع الخطط لسياسة العامة.

ج. تنفيذ الخطط والقرارات السياسية المختلفة.

د. نتائج تنفيذ هذه الخطط والقرارات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

3. ويمكن أيضاً من خلال دراسة هذا المنهج معرفة ودراسة العلاقات القائمة بين المقدمات، الأسباب والعوامل والنتائج، فيإطار السياسة الدولية، ومن ثم هذه النتائج على مختلف الأصعدة محلية/الإقليمية/الدولية.

ثانياً: المنهج القانوني:

يقوم هذا المنهج على اعتبار أن الإطار القانوني هو الأساس في دراسة العلاقات الدولية؛ أي أنه يهتم في دراسة تطور الجوانب القانونية، ومدى تأثير هذا الجانب القانوني في العلاقات الدوليّة من مختلف مظاهرها، فتأثير هذه المظاهر في قواعد القانون الدولي، لذلك فإن هذا المنهج اهتم في الأسس التالية:

1. الربط بين تصرف الدولة الخاص، ومدى توافق هذا التصرف مع مبادئ القانون وقواعده، لذلك فإما ينتج عن ذلك معرفة نوعيَّة التصرف القائم وتحديده، بحيث هل هو متوافق مع شرعية القانون، أم أنه مخالف له، ومن خلال معرفة ذلك يمكن تحديد المسؤولية في تصرفات الدولة.

2. يهتم بدراسة المعاهدات والاتفاقيات بأشكالها المختلفة، سواء كانت الثنائية منها أو الجماعية، ومدى تأثيرها في العلاقات الدولية وهل الإطراف الدولية ملتزمة بها، وكما يهتم أيضاً في طريقة إعداد هذه المعاهدات، وتحديد مسؤولية عقد هذه المعاهدات، أو تعديلها أو إنهائها أو تجديدها.

3. كما ويهتم هذا المنهج بدراسة ظاهرة الحرب من خلال المنطلقات التالية:

أ. هل هي شرعية، أم غير شرعية؟

ب. ما هي الآثار الناتجة عن الحرب سواء كانت جغرافياً أو بشرياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً؟

ج. ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها في إطار القانون الدولي ضد الإطراف المتحاربة أو طرف منها؟

4. كما ويهتم طرق تحقيق الأ من و السلام -سواء كان ذلك بالطرق السياسية، أو عن طريق المساعي الحميدة، أم باتخاذ الإجراءات الرادعة المتوافقة مع القانون الدولي. لذلك فإن هذا المنهج محدد، يدرس ويحلل جانبا من العلاقات الدولية(1).

ثالثاً: منهج تحليل العلاقات السياسية الدولية في إطار نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية:

يمكن تعريف السياسة الخارجية Foreign Policy بأنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلاً عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وهكذا يمكن القول إن عملية رسم السياسة الخارجية للدول تنطوي على عنصرين رئيسين هما:

1. تحديد الأهداف الخارجية.
2. اختيار الوسائل أو الأدوات التي تكفل في تحقيق هذه الأهداف بأكبر قدر من الفاعلية(2) وهي كيف سهلة وبسيطة بل هي معقدة وتقع في الآتي:

1. أن عملية اتخاذ القرارات هي عملية مركبة متعددة المراحل.
2. هناك مجموعة من العوامل المشاركة التي تدخل في عملية اتخاذ القرار مثل المسؤولية عن اتخاذ القرار.
3. أيضاً هناك عوامل مختلفة تؤثر في اتخاذ القرارات مثل الخبرة، الاختصاص والدوافع وكيفيّة تفسير البيانات ومدى تطابقها مع الواقع.
4. تضمين الأهداف السياسية المختلفة وتبويبها(3).

---

(1) غالي، بطرس وعيسى،محمود خيري، المدخل في العلاقات السياسية ، المكتبة المصرية ، الطبعة الأولى، ص51.

(2) بدوي، محمد طه،العلاقات السياسية الدولية ، المكتبة المصرية ، الطبعة الأولى ، 2003، ص397 -398.

(3) شرور، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق ص69 -70.

وعليه فإن عملية رسم السياسة الخارجيّة لا تأتي من فراغ إنما هي تتأثر بمجموعة من العوامل والمحددات والتي تتشكل على مقتضى مجموعة من الاعتبارات المتعددة والتي تسهم في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة، سواء عند مرحلة إعدادها والتخطيط لها أو عند مرحلة تنفيذها.

6.1 مدخل الدراسة:

1.6.1 المنهج التاريخي:

لا بد من استعراض المراحل التاريخية لتطور العلاقة الأردنية -الفلسطينية حيث لابد التركيز على البعد الزمني لتلك العلاقة والمعايير السابقة لتحديد ملامح العلاقة والتي تربط الجانبين أحدهما بالآخر والتركيز على الفترة الممتدة بين عامي 1950 وهو عام الوحدة بين الضفتين وعام 1967 وهو عام الحرب الثانية بين العرب وإسرائيل والذي كان مفصلا مهما من مفاصل العلاقة الأردنية الفلسطينية.

2.6.1 المنهج التحليلي:

تعتمد هذه الدراسة على استخدام المنهج التحليلي؛ حيث يتضح ذلك من خلال دراسة وتحليل الظروف والمتغيرات الإقليمية التي أدت إلى اتخاذ قرار الوحدة وأثره على السياسة الخارجية الأردنية وإبراز النتائج التي ترتبت على هذا القرار والآثار الناجمة عنه ومن خلال استخدام جميع الأدوات والمعايير التحليلية بطريقة عملية صحيحة.

7.1 أسئلة الدراسة:

هذه الدراسة مبنية على سؤال رئيسي: ما هو أثر وحدة الضفتين على سياسة الأردن الداخلية والخارجية؟ والذي يتفرع عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي العلاقة بين توجهات السياسة الأردنية والمسألة الفلسطينية خلال فترة الوحدة؟
2. ما هي التطورات السياسية التي طرأت على سياسة الدولة الأردنية خلال فترة الوحدة؟ وكيف تعاملت الدولة مع هذه التطورات؟

3. ما هي التغيرات التي طرأت على المجتمع الأردني بعد وحدة الضفتين؟
4. ما هي المتغيرات التي طرأت على الاقتصاد الأردني بعد إعلان وحدة الضفتين؟
5. ما هو أثر وحدة الضفتين على علاقات الدولة الأردنية مع الإقليم العربي؟
6. ما أثر وحدة الضفتين على علاقات الدولة الأردنية الدولية؟

8.1 الدراسات السابقة:

إن الدراسات التي تناولت العلاقة الأردنية الفلسطينية وأثرها على سياسة الد ولة الأردنية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي عديدة، حيث تناول بعض الدارسين والباحثين العلاقة الأردنية الفلسطينية، من جانبها السياسي، والبعض الآخر تناول الجانب الاقتصادي منها، وبحث البعض في العلاقات الأردنية الفلسطينية بشكل عام عبر فترات زمنيّة، وقد كان لهذه الدراسات دور مهم في معظم فصول الدراسة.

الدراسة الأولى: الخلايلة، أحمد عبدالرحيم سالم، بعنوان "الاستراتيجية الأردنية وارتباطها في القضية الفلسطينية (جذورها -حاضرها -مستقبلها) 1921 -1996".

وقد تحدالباحث في هذه الدراسة، عن طبيعة الموقف الأردني على الصعيد الرسمي والشعبي من أحداث القضية الفلسطينية، وبما في ذلك الموقف من القدس والمقدسات الإسلامية فيها، كما أبرزت الدراسة دور القوات المسلحة الأردنية في الحروب العربية الإسرائيلية، والتضحيات التي قدمها أبناء الأردن في سبيل المحافظة على أجزاء من الأرض الفلسطينية بالرغم من الموقف الدولي والإقليمي والإمكانات المحدودة للدولة الأردنية ، وتناولت هذه الدراسة مواقف الدولة الأردنية بعد تأسيس الإمارة من القضية الفلسطينية، والموازنة بين المصالح الأردنية ومطالب الشعب الفلسطيني، والأهداف القومية في ظل التحكم البريطاني في السيا سة الخارجيّة الأردنيّة، والسيطرة على مقاليد الحكم في فلسطين، وفي ظل الضعف والخلافات العربية أيضاً.

كما تناولت هذه الدراسة، مواقف الأردن من مشاريع التسوية التي طرحت سواء، ما كان منها بعد هزيمة 1948 أو قبلها ، كما تناول الباحث في هذه الدراسة إجراءات إعلان الـ وحدة، بين الأردن والضفة الغربية عام 1950، والتي كانت

بمباركة من الشعبين الأردني والفلسطيني، باعتبارها ضــرورة اســتراتيجية لكــلا الجانبين.

ثر أ ذلك على الاستراتيجية السياسية للأردن بالقضية الفلسطينيّة، و أثر البيئـة السياسية المحليّة والإقليمية والدولية في سياسة الأردن الخارجية.

الدراسة الثانية: دراسة يزيد يوسف صايغ، بعنوان "الأردن والفلسطينيون".

تحدث الباحث في هذه الدراسةن عالعلاقـة بـين الأردن وفلسـطين ، حيـث أصبحت علاقة عضوية بعد حرب عام 1948 وذلك لسببين الأول: النزوح الواسـع للفلسطينيين من ديارهم، والثاني : قرار الوحدة الذي أعلنه الملك عبدالله عام 1950، مما أدى إلى آثار سياسية واقتصادية واجتماعية، على سياسة الدولة الأردنية بشـكل عام والى إحداث تغيرات جذرية في سياسة الأردن الخارجية بشكل خاص.

وقد بيَّن الباحث أنه وفي أعقاب حرب 1948، دخل حوالي 360.000 لاجـئ فلسطيني الضفة الغربية، و110.000 فلسطيني آخر إلى الضفة الشرقية مما أدى إلى تغير واسع في تركيبة المجتمع الأردني، وطبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصـادية الداخلية.

الدراسة الثالثة: دراسة أحمد النوايسة، "الوسـطية فـي السياسـة الخارجيـة الأردنية".

حيث تحدث الباحث عن تعريف ا لسياسة الخارجية الأردنية أهـدافها، وأدوات تنفيذها، كما تناول الباحث ثوابت السياسة الخارجية الأردنية، والعوامل المؤثرة فيها والتي تؤدي إلى انتهاج سياسة خارجية تتناسب مع الثوابت والعوامل المـؤثرة فيها.

كما والباحث تناول أسلوب رسم السياسة الخارجية الأردنية، والمرتكـزات الأساسية التي تقوم عليها، كما و أن الباحث استرشد في مواقف عملية تبناها الأردن في سياسته الخارجية.

الدراسة الرابعة: دراسة سحر مهادي الكباريتي، "فك الارتباط سنة 1988".

تحدثت الباحثة في هذه الدراسة عن العلاقة الأردنية الفلسـطينية و أثـر فـك الارتباط عليها، حيث تناولت الجانب التاريخي للعلاقة الأردنية الفلسطينية، وبينـت

المواقف الأمنية من مشاريع التسوية الدولية التي سبقت حرب عام 1948 وأيضاً المشاريع الدولية التي طرحت بعد الحرب، وقدمت تحليلاً سياسياً للحرب، ومجرياتها، وآثارها، سواء على الجانب الفلسطيني أو الجانب الأردني أو الجانب الإقليمي.

وكما تناولت الباحثة أثر الوحدة بين الضفتين من حيث إجراءات الوحدة، أو ردود الفعل منها سواء على الصعيد العربي أو الدولي.

كما تناولت الآثار التي ترتبت على سياسة الدولة الأردنية من الوحدة بشكل عام وعلى السياسة الخارجية بشكل خاص، وتناولت الأحداث المحلية والإقليمية وأثرها على سياسة الدولة الأردنية ، ثم أخذت الأسباب التي أدت إلى بروز منظمة التحرير الفلسطينية، وحالات الصراع بينها وبين الدولة الأردنية، ثم تناولت مؤتمر الرباط، ودعوته إلى أن تكون منظمة التحرير الفلسطيني هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، وتناولت الموقف الأردني منه، كما و أن الباحثة تناولت الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على قرار فك الارتباط، سواء على صعيد الدولة الأردنية أو على صعيد الجانب الفلسطيني.

الدراسة الخامسة: دراسة محمد أحمد الأشقر، بـ عنوان "أثر المساعدات الأمريكية على السياسة الخارجية الأردنية (1957-1991)".

تحدث الباحث في هذه الدراسة عن أثر المساعدات الأمريكية على السياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة 1957-1991، إلا أنه بعد الإطلاع على هذه الدراسة، تناولت ما يفيد دراستي، حيث بين الباحث أن الإحصائيات الرسمية والدولية تبين أن الأردن تلقى 3356.8 مليون دولار كمساعدات اقتصادية وعسكرية وأمريكية خلال السنوات (1949-1989)، كان منها 5.2مليون دولار خلال السنوات (1949-1952) و297.24مليون دولار خلال السنوات (1953-1961) و3054.36مليون دولار خلال السنوات (1962-1989). وتبين هذه الدراسة أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية، وأن هذه المساعدات قد لعبت دوراً هاماً في حياة الاقتصاد الأردني عبر مراحل تطوره، إلا أن تدفق هذه المساعدات بقيت مرهونة بتوافق الأردن مع جهة ومصدر التمويل.

وقد بينت ا لدراسة أن الاهتمام الأمريكي بالأردن نابعٌ من الاهتمـــام الأمريكـــي العام ببلدان الشرق الوسط، وذلك لما يشكل جبهة متقدمة للغرب في مواجهة محتملة مع الكتلة الشرقية . كما أنه يحتوي على احتياطيات هائلة من المواد الخـــام، التـــي يحتاجها الغرب، ويعتبر في نفس الوقت سوقاً للمنتجات الغربية المصنعة.

كما ويبين الباحث في دراسته، تأثير المساعدات الأمريكية على عملية التنميـــة الاقتصادية خاصة في الفتر ة الواقعة بين عامي (1957- 1967) إلا أن أهمية هـــذه المساعدات في هذا المجال قد تناقضت، إذ تركز الدعم على بند دعم الميزانية، وفي نفس الوقت ت عددت القطاعات التي استفادت من هذه المساعدات، وكان أهمها تطوير وادي الأردن وقطاع المياه والزراعة والتعليم وقطاعي السياسة والصحة.

كما أن العوامل السياسية قد لعبت دوراً كبيراً في قيمة هذه المساعدات، حيـــث يبين الباحث أن هذه المساعدات خلال الفترة السابقة لعام 1967 كانت للحيلولة دون فتح المجال لامتداد النـ فوذ السوفيتي، إلا أن الفترة التي تلت 67 كانت المســـاعدات مرتبطة بشكل كبير بمواقف الأردن من التسويات المطروحة ولحل الصراع العربي الإسرائيلي، والتي لم تستطع أن تؤثر في مواقف الأردن في حالـــة تخفـــيض هـــذه المساعدات.

الفصـــل الثانـــي

توطئـــة تاريخيـــة

1.2 تأسيس إمارة شرق الأردن :

كان استيلاء الفرنسيين على دمشق يعني سقوط الدولة السورية الفيصلية في معركة ميسلون، وإحباط آمال الشريف حسين بتحقيق الوحدة العربية المنشودة، وعلى إثر ذلك طالب عدد من رجال السياسة وشيوخ القبائل الشريف حسين بإرسال حملة عسكرية بقيادة أحد أبنائه لتحرير سوريا، فاستأذن الأمير عبد الله والده بهذه المهمة، ووصل مدينة معان بتاريخ (21/تشرين الثاني/1920)، ووجّه نداءاً إلى المواطنين السوريين يطلب منهم إعلان الثورة ضد الفرنسيين، ودعا أعضاء المؤتمر السوري للحضور إلى معان، كما دعا جميع ضباط وجنود الجيش السوري لكي يستعدوا للثورة ولكي يؤلف حكومةً مدنيةً شرعيةً لسوريا، وكي يسير على رأس الجيش لمحاربة الفرنسيين، ولكن لم يلبِ هذا النداء إلا عدد قليل من الضباط، وقد اشترط بعضهم أن تكفل الهاشميون في الحجاز بحقوقهم التقاعدية[(1)]. وكان واقع شرق الأردن في حالة من الاستعداد للحركة التي جاء بها الأمير عبدالله، وقد بدأ هذا بوصول الشريف محمد علي بدوي إلى عمان، حاملا تعليمات الأمير فيصل في القدس لكي تكون الأردن قاعدةً للعمل القومي في سوريا[(2)].

وقد ترافقت حركة الأمير هذه مع اندلاع الثورة في العراق ضد الاحتلال البريطاني. ومما يُذكر في تلك المرحلة أنه وفي (28/شباط/1920) غادر الأمير معان إلى عمان.

ومن الجدير بالذكر أنه تصادف مع وصول الأمير إلى عمان أنْ طُرِحت مسألة شرق الأردن للبحث في مؤتمر القاهرة (1/آذار/1921)، وقُدمت خلال ذلك

(1) بن الحسين،الملك عبدالله الأول حقبة من تاريخ الأردن، الآثار الكاملة، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ط2، 1979، ص158.

(2) الموسى، سليمان،تأسس الإمارة الأردنية 1921-1925، مكتبة المحتسب ، عمان، ط3، 1989، ص25.

ثلاثة حلول للمسألة تتلخص فيما يلي : إما إخراج الأمير بالقوة، أو الاتفاق معه، أو الاعتماد على الحكومات المحلية للتخلص منه . أما بشأن الحل الأول فلم تتوفر لدى بريطانيا القوة الكافية لتنفيذه، ولما طُرح الحل الثاني تدخل المندوب السامي في فلسطين (هربرت صموئيل) وهو من السياسيين البريطانيين ذوي الميول الصهيونية، أعرب عن مخاوفه من هذا الا تفاق، على اعتبار إن هذا الاتفاق قد يدفع الأمير إلى الاستمرار في مشروعه الذي قدم من أجله، وهو إعداد حملة قوية لإخراج الفرنسيين من سوريا[1].

وفي هذا الشأن علينا أن نذكّر بالمطامع الصهيونية التي لم تقتصر على فلسطين بل كانت تمتد لتشمل مناطق شرق الأردن ، ونذكّر بالرسالة التي بعث بها (حاييم وايزمن) زعيم الصهيونية العالمية إلى (تشرشل) وزير المستعمرات البريطاني بينما كان (تشرشل) يستعد لعقد مؤتمر الشرق الأوسط الذي طالب فيها إخضاع منطقة شرق الأردن إلى أحكام وعد بلفور، على اعتبار أن هذا المطلب مهم بالنسبة للصهاينة الذين يريدون الهجرة إلى ضفة الأردن الشرقية[2]. وقد اعتبر (هربرت صموئيل) وأجود الأمير في عمان سيكون بمثابة الملاذ الآمن للثوار الفلسطينيين، وسيكون مشجعاً لحركاتهم، وأن إدارة الأمير قد تعجز عن دفع غارات البدو والفلاحين الأردنيين على المستعمرات اليهودية في فلسطين [3]. غير إن (تشرشل) و(لورنس وهو الملقب بلورنس العرب) كانا من أنصار فكرة الاتفاق مع الأمير، وتم الاتفاق على الحل الثاني واستُثني الحل الثالث، وفي هذه الأثناء تلقّى الأمير رسالةً من والده يطلب إليه مقابلة (تشرشل) في القدس[4]. قد استمر مؤتمر القاهرة حتى (23/آذار/1921)، وفي ختام اجتماعاته اتُخذ عدة قراراتٍ كان من

---

(1) محافظه، علي تاريخ الأردن المعاصر 1921 -1946، الجامعة الأردنية ، عمان، ط1، 1973، ص23.

(2) الموسى، سليمان، إمارة شرق الأ ردن، (1921 -1946)، المجمع الملكي لبحوث الحضارة، عمان، (د.ط)، 1990، ص111.

(3) محافظة، تاريخ الأردن الحديث، مرجع سابق، ص23.

(4) الموسى، تأسيس الإمارة، مرجع سابق، ص98.

بينها التوصية التالية:"تؤلف في شرقي الأردن مقاطعة عربية تابعة لفلسطين يحكمها حاكم عربي، ويستمد سلطته من المندوب السامي "وعلى هـذا الأ ساس أوصى المؤتمر باحتلال شرقي الأردن[1].

ومالا شك فيه أن رؤية الأمير عبد الله للمصالح العربية كانت مختلفةً عن رؤية البريطانيين. إلا أن كلا الطرفين كان بحاجة للآخر إلى حد معين، والنتيجة هي ترتيب استقرار الأمير عبلله في الأردن، لتنظيم مؤسسات الدولة الحديثة، غير أن ثمة طرفاً سعى إلى تحقيق هدف مختلف عن هذا الترتيب، إذ أن بريطانيا أرادت أن تحبط خطة الأمير المعلنة بمهاجمة المواقع الفرنسية في سوريا من جانب، ومن جانب آخر كانت بحاجة إلى شخصية ذات سلطة شرعية لاحتواء الوضع المتدهور في المنطقة وأراد الأمير بدوره أن يجنب الأردن مخاطر وعد بلفور، وأراد أن يؤسس في الأردن قاعدةً قويةً ينطلق منها في كفاحه من أجل تحرير سوريا والعراق وفلسطين[2].

وفي أواخر (آذار/1921) عُقد اجتماع ضم الأمير عبدالله و(تشرشل) وقد اشتمل جدول أعماله على خمسة موضوعات رئيسيه هي :سوريا والعراق والأر دن وفلسطين وابن سعود . أما الموضوعات الثلاث الأولى فكانت مصدر قلق في تلك الفترة.فيما يخص سوريا فقد تطرّق (تشرشل) بشأنها إلى أمرين؛ الأول منهما هو: التسلل المسلح للوطنين العرب ضد المواقع الفرنسية في سوريا .أما الثاني فهو : وضع الوجود الفرنسي في المنطقة على المدى البعيد. إلا أن (تشرشل) اقترح على الأمير عبدالله أن يقيم في شرق الأردن بالاتفاق التام مع بريطانيا، وعلى أن تكون سياسته مُرضيةً للسياسة الفرنسية، وقد ورد على لسان الأمير عبدالله أن (تشرشل) أخبره أن فرنسا سوف تعيد النظر في موقفها، وأنه يأمل أن يقدم التهنئة للأمير خلال ستة أشهر في دمشق[3].

---

(1) الموسى، تأسيس الإمارة، مرجع سابق، ص104.

(2) بريزات، موسى،العلاقة الأردنية الفلسطينية ، وكز الكتب الأردني ، عمان، ط1، 2000م، ص82.

(3) بريزات، العلاقة الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص36.

وفيما يخص العراق : فقد أشار (تشرشل) في هذا الاجتماع إلى أن بريطانيا قد بذلت جهودا كبيرةً لتفادي ما حدث بين فرنسا والعرب، وقد نصحت بضرورة انصراف الأمير فيصل عن سوريا ، فالحكومة الفرنسية لن تتعاون مع الأمير فيصل أو مع الأمير ر زيد في أي حال من الأحوال، كما أن الحكومة البريطانية لا تريد أن ترى على عرش العراق إلا مَن تعتمد عليه، لذا يجب على الأمير إقناع والده وإقناع الشعب العراقي بأن عرش العراق يجب أن يكون للأمير فيصل، وأن عودته إلى سوريا لا مجال لبحثها[1] وعندما حاول الأمير إبعاد نفسه عن مهمة إقناع العراقيين استخدم (تشرشل) ورقة ابن سعود كورقة ضغط؛ على اعتبار أنه أحد المرشحين لعرش العراق، لذلك كان رد (تشرشل) عندما سأله الأمير عن وضع ابن سعود -من وجهة نظر بريطانيا - أجاب: أنه لا يستطيع الإجابة على هذا السؤال قبل الرجوع إلى مجلس الوزراء[2].

أما بخصوص فلسطين فقد أخبر الأمير الجانب البريطاني أن الشعب الفلسطيني شعب واحد،وهو شعب مصمم على دحض (وعد بلفور) ومُصرٌ على الاحتفاظ بالهوية العربية الفلسطينية، وقد عبَّر الأمير عن هذه المعاني في قوله: "لن نوافق على إبادة العرب لأجل اليهود؛ وهل تعتقدون أن عرب فلسطين يمكن أن يُقطعوا أو يُقتلعوا من جذورهم كما تقطع الأشجار أو تقتلع من جذورها؟ " وفي هذا الصدد كان اقتراح الأمير عبدالله مناسباً، فهو يرى أن الحل الأمثل هو توحيد فلسطين، وإنشاء دولة واحدة يكون على رأسها أمير عربي، ويكون وضعه بالنسبة لبريطانيا مماثلاً لوضع فيصل في العراق، وهذا الاقتراح سيتيح المجال للتغلب على المصاعب الحالية بين العرب واليهود، وقد رفض وزير المستعمرات البريطانية هذه الاقتراحات؛بحجة أن سياسة بريطانيا في فلسطين -بموجب الانتداب - مختلفة عن سياستها في العراق[3].

---

(1) الماضي، منيب، الموسى، سليمان،تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص147.

(2) بريزات، المرجع سابق، ص36.

(3) الماضي؛ والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص126.

وفي هذا الصدد علينا أن نذكّر بالمنافسة البريطانية الفرنسية، وبارتباط ابن سعود مع بريطانيا، وبالعلاقة السورية الهاشمية، وبالمقترح الهاشمي لإقامة دولة عربية واحدة تضم الأردن وفلسطين أو الأردن والعراق؛ لأنَّ لكلٍّ منها تأثيراً قوياً، وقد تبينت أهمية التفاعل السياسي الأردني الفلسطيني فيما بعد، إذ إن الحكومة الفرنسية تنظر دائماً نظرة شك فيما يتعلق بمواقف الهاشميين من حيث سعيهم للحد من التأثير الفرنسي، تمهيداً لإزالة فرنسا من المنطقة. لذلك عمل الفرنسيون على إقناع الوطنيين السوريين بدعاية مؤذية تشويها لمساعي الأمير في إقامة دولة عربية موحدة تضم (سوريا الطبيعية) أو (الهلال الخصيب) الذي يشمل العراق وبلاد الشام، وقد صوّروا هذا الأمر على أنه شكل من أشكال التوسع الإقليمي، كما أنه دلالة واضحة على الطموح الشخصي للأمير عبدالله، في حين أننا نجد في مذكرات الأمير عبدالله أن مهمته كانت مقصورةً على تحرير سوريا، والشيء ذاته ينطبق على سياسة ابن سعود في معارضته للفكر الوحدوي الذي يدور في ذهنية الأمير عبدالله، كهدف وطني مركزي لدولته المقامة حديثاً وذلك بالتواطؤ مع بريطانيا. وبهذا نجد أن الأطراف جميعها بريطانيا وفرنسا وابن سعود والوطنيين السوريين والصهاينة قد كثفوا جهودهم لمعارضة الأمير بقوة، من أجل إفشال محاولاته الوحدوية الفدرالية[1].

وقد انتهى الاجتماع بضرورة أن يستشير الأمير مرافقيه من أهل البلاد الذين صحبهم معه في رحلته إلى القدس ومنهم رشيد طليع وأحمد مرويد وأمين التميمي وعوني عبدالهادي، فكانت الموافقة على الرأي بالإجماع. والحقيقة المؤكدة أنه - ورداً على كثير من الافتراضات التي تمثل وجهات نظر معينة، ولا تفسر الواقع في شيء - يؤكد الأمير في مذكراته: "أن على أهل فلسطين أن يرفضوا وعد بلفور ويصروا على عروبة فلسطين ... ولا نستطيع أن نرضى بفناء أهل فلسطين من أجل يهود العالم، وأنهم ليسوا كالنبات كلما قُلِّمَ نبت"[2].

(1) بريزات، العلاقة الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص37.

(2) ابن الحسين، الآثار الكاملة، مرجع سابق، ص165.

ومن جانب آخر كان الأمير مدركاً لحجم المؤامرة الاستعمارية التي أدارتها بريطانيا وحليفتها فرنسا، كما كان واعياً أيضاً إلى حجم التطورات والاتجاهات السياسية في سوريا وشرق الأردن. لذلك فإن موا فقة الأمير عبدالله على الالتقاء مع البريطانيين في منتصف الطريق دلالة على الحكمة الوطنية وبعد النظر، لأنه كان من السهل الرفض، ولكن لم يكن هناك بديل بالنسبة للأمير عبدالله وللعرب عامة[1].

من جانب آخر نرى أن قبول الأمير للشروط البريطانية قد أنقذ شرق الأردن من المخططات الصهيونية التي تعتبر شرق الأردن جزءاً من (وعد بلفور)، حيث نجد أن المذكرة التي قدمها الوفد الصهيوني إلى مؤتمر الصلح في باريس كانت تعتبر حدود الدولة اليهودية تمتد لتشمل المنطقة المحاذية لسكة الحديد الحجازية إلى العقبة[2]. ونجد أيضا أن (وايزمن) قدّم مذكرةً باسم اللجنة التنفيذية الصهيونية إلى (تشرشل) طالب فيها بإدخال شرق الأردن في الوطن القومي لليهود، مدّعيا أن سكان المنطقة قليلون، وأن المستعمرات اليهودية تستطيع تطوير المنطقة واستغلال أراضيها دون المساس في حقوق سكانها[3].

وفي ظل هذه الظروف المعقدة عا د الأمير إلى عمان؛ لتأسيس أول إدارة مركزية برئاسة رشيد طليع، حيث قدّم أول بيان وزاري، وهذا البيان الوزاري يقوم على أن تكون الحكومة دستوريةً قائمة على أساس مجلس نيابي، وأن تبقى الحكومة مسؤولةً عن الثورة في جبل حوران. وبدورها سعت الحكومة في برنامجها الوزاري إلى التقليل من النفقات، وعدم إرهاق الأهالي بالضرائب، وإلى الاستغناء عن طلب المساعدات المالية من الحكومة البريطانية، كملسعت إلى بناء قوة عسكرية، وعملت على تقسيم البلاد إلى ثلاثة ألوية إدارية هي:الكرك والسلط و إربد[4]. أما أعضاء الحكومة فكانوا في معظمهم مرتقادة حزب الاستقلال وهو (وريث جمعية العربية

---

(1) الموسى، تأسيس الإمارة، ص123.

(2) المرجع نفسه، ص40.

(3) المرجع نفسه، ص125.

(4) الزركلي، خير الدين، عامان في عمان، القاهرة، مكتبة العرب، (د.ط)، 1925، ص5.

الفتاة التي تم حلها في عهد فيصل) ولم يكن بينهم سوى أردني واحد وهو علي خلقي الشراري[1].

وقد استمرت هذه الحكومة حتى وقوع حادثة الاعتداء على المندوب السامي الفرنسي في سوريا الجنرال (غورو)التي أدت إلى التعديل الوزاري الأول، مع إعادة تسمية المجلس باسم المجلس الاستشاري، وفي (15/أيار/ 1923) تم استقلال شرق الأردن ضمن سياق معاهدة بين الدولة الأردنية الوليدة وبين بريطانيا العظمى، وقد احتفظت بريطانيا لنفسها بوزارتي (الدفاع والسياسة الخارجية) بالإضافة إلى إشرافها على أمور الم يزانية، التي كانت مدعومةً في الأصل وبشكل رئيسي من قبلها. وخلال أقل من خمس سنوات تم الإعلان عن استقلال إمارة شرق الأردن؛ وذلك من خلال المعاهدة التي أبرمت بين الجانبين عام 1928، غير أن الدولة البريطانية احتفظت لنفسها أيضا بصلاحيات واسعة، وعلى الرغم من ذلك فقد قامت هذه المعاهدة بنشر القانون الأساسي للإمارة والذي نص على ولادة مجلس نيابي تشريعي عام 1929، وكانت صلاحياته مقتصرةً على الجانب الاستشاري فقط[2].

2.2 المشاكل التي واجهتها الإمارة في بداية عهدها:

واجهت الإمارة في بداية عهدها العديد من المشاكل الداخلية والخارجية، وقد تمثلت مشاكلها الداخلية في عدم الارتياح للأوضاع الجديدة من قبل بعض شيوخ القبائل والزعماء المحليين والمتمثلة في إنشاء الحكومة المركزية في عمان، لأنها سلبتهم كثير من الامتيازات والحقوق التقليدية التي كانوا يتمتعون بها[3]. وكانت أولها أحداث (الكورة) حيث مثلت أول حالة عصيان واجهتها الحكومة، وكان سبب هذا العصيان رفض زعمائها القبليين للتنظيمات الإدارية الجديدة التي صاغتها الحكومة، وأصبحت بموجبها(الكورة) مديرية ناحية تابعةً لمتصرفية إربد، وقد كان

---

(1) محافظة، علي، تاريخ الأردن المعاصر، مرجع سابق، ص25.

(2) بريزات، العلاقة الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص38.

(3) محافظة، علي، تاريخ الأردن المعاصر، مرجع سابق، ص16.

هذا العصيان هو الاختبار الأول للنظام السياسي وقدرته على التماسك والاستقرار[1].

إلا أن أخطر حوادث التمرد التي واجهت النظام السياسي تمثلت في (حركة العدوان)التي اتخذت طابعاً سياسياً جديداً هدد وجود النظام الجديد برمته، وقد عزا المؤرخون تلك الحادثة إلى أسباب عشائرية وإدارية قادت إلى هذا التمرد، إذ إن زعيم هذا التمرد نصّب نفسه زعيماً ، وقد تجاوز منطقة زعامته إلى إبداء الرأي في الأمور العامة للبلاد بشكل عام ، من حيث إشراكهم في مسؤولية الحكم، ومن حيث تأسيس مجلس نيابي، خاصة وأن الشعور السائد في نفوس المتعلمين والمثقفين الأردنيين أن شرق الأردن يُستغل لمصلحة أشخاص من خارجه ، وهم اللذين يتولون إدارته ولا يهمهم إلا مصالحهم وأهدافهم المتوافقة مع أجندتهم الخاصة . وهذا ما أعطى الحركة الطابع الأردني المحلي القائم على مواجهة عناصر حزب الاستقلال الذين يتولون مسؤوليات الإدارة الحكومية، لذلك فإن حركة العدوان كانت متوافقةً مع الشعار المرفوع -الأردن للأردنيين - الذي تبنّاه مجموعة من الناقمين[2].

ومن خلال تحليل مطالب هذه الحركة وشعاراتها يتبين لنا أن أهم أسباب هذه الحركة يعود إلى إهمال التوازنات الاجتماعية القائمة على تقريب طرف على حساب طرف آخر أو يمكن النظر إليها من خلال احتكار الاستقلاليين للوظائف العليا في الدولة دون الأردنيين، وقد يعود أيضا إلى عدم قدرة الحكومة على التكيّف مع الوعي السياسي الذي تحقق في الفترة الأخيرة عند كثير من الأطراف وإحساسها بعدم المشاركة. ومنهم من أعاد هذا العصيان إلى بعض أطراف تسعى من خلال ذلك تحقيق أهدافها الآنية الخاصة بها[3].

وفي المقابل يعتقد بعض الباحثين أن سلطات الانتداب قد شجعت على مثل هذا التحرك لإحراج حكومة شرق الأردن ممثلةً بالأمير عبدالله من أجل طرد أعضاء حزب الاستقلال السوري الذي كانوا ممثلين في الحكومة، ويمكن الاستدلال عليها

---

(1) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص107.
(2) محافظة، علي، تاريخ الأردن المعاصر، مرجع سابق، ص25.
(3) أبو دية، سعد، الفكر السياسي الأردني، دار وائل، عمان، (د.ط)، 1986، ص14.

من خلال سياسة (تشرشل) في المنطقة، إذ تمثلت في عدم رغبته بإقامة حكم محلي في شرق الأردن، فمن الأفضل لديه احتلال المنطقة وإلحاقها بحكومة الانتداب في فلسطين، وذلك تلبيةً لرغبة الحركة الصهيونية؛ خاصةً أن ثمة من تبنى هذا المطلب صراحةً من السياسيين البريطانيين ذوي الميول الصهيونية أمثال : (صموئيل) و(وابرامسون). لذلك نجد من الباحثين مَن فسّر الموقف المتذبذب من قبل الموظفين الإنجليز بأنه كان مشجعا لهذه الحركة ولو بشكل غير مباشر[1].

ومن خلال ذلك يمكن القول إن النظام السياسي الوليد في شرق الأردن كان واقعا تحت مجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية تدفع سويةً لتهديد وجوده، وقد تمثلت هذه المؤثرات في اتجاهين : **الأول** منهما: تمثل في سعي الانتداب البريطاني إلى تحويل النظام السياسي في منطقة شرق الأردن إلى جهاز تابع للبريطانيين بغلاف عربي.

أما الاتجاه **الثاني** فقد تمثل في أجندة حزب الاستقلال الذي سعى لجعل الأردن قاعدةً خلفيةً لتحرير سوريا، وهذا الاتجاه أوجد حالةً من الصراع بين الحكومة التي ترأسها حزب الاستقلال -لغاية عام 1924 - من جانب، والبريطانيين من جانب آخر. أما الأمير فقد سعى إلى استقلال الأردن ، وتحقيقا لهذا الهدف فقد وضع نفسه بمنأى عن هذا الصراع؛ لأنه أراد استقلال الأردن وهو الأهم. ولأنه أيضا لا يملك الكثير من الخيارات أو البدائل الأخرى لمواجهة التحديات الكثيرة التي تواجهه، سواءً أكانت تحدياتٍ خارجيةً أو داخليةً، وقد تمثّل أهم تلك التحديات في الأطماع الصهيونية في شرق الأردن؛ لذلك لا مانع من توظيف هذا الـ صراع للغاية المهمة وهي استقلال الأردن وإنقاذه من الأطماع الصهيونية المدعومة من بريطانيا بطبيعة الحال[2].

لذلك كان يجب على الأمير أن يتخذ مجموعةً من الخطوات اللازمة لإنقاذ الأردن من الأطماع الصهيونية من ناحية، ومن التناحر القبلي والعشائري من ناحية

(1) الموسى، إمارة شرق الأردن، مرجع سابق، ص175.
(2) الحوراني، هاني التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن 1921 -1950، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ص55.

أخرى. وقد جاءت الخطوة الأولى بالاتفاقية التي عُقدت بين شرقي الأردن وبريطانيا، وقد اعتُرف بموجبها بإمارة شرقي الأردن كإدارة مستقلة ومنفصلة عن فلسطين، وإن أكدت هذه الاتفاقية على مبدأ الانتداب، إلا أنها أعلنت أن شرقي الأردن منطقة غير خاضعة لأحكام تصريح وعد بلفور؛ مما يعني ذلك إخراج المنطقة من المشروع الصهيوني[1].

أما الخطوة التالية فكانت من خلال سعي الأمير عبدالله إلى تكوين قاعدة اجتماعية مساندة لاستمرارية النظام، وذلك بعد تأكده من صعوبة استمرار النظام وفق اعتماده على الدعم الخارجي، حيث نجده استثمر الخصائص الاجتماعية السائدة، وطوّر عليها أساليب متوافقةً مع الواقع الجديد للمجتمع الأردني، وإن شكلت هذه قاعدةً اجتماعيةً متنافرة التركيب إلا أنها ذات مصالح مشتركة في بقائها؛ من حيث الارتباط بالدولة الأردنية ، ومواجهة التوترات التي صادفت معنشوء الدولة . وفي هذه المرحلة نجد الأمير قد تبنّى خطوةً أخرى تمثّلت في تحالفه مع القوى الاجتماعية والسياسية المحلية، كقوة ضغط داعمة له في مفاوضاته مع الدولة البريطانية، وهذا ما أدّى إلى معاهدة عام 1928، التي جاءت كخطوة رئيسية لصياغة القانون الأساسي ولصدور قانون المجلس التشريعي الذي أُجريت على أساسه الانتخابات التشريعية الأولى ووصولا إلى استقلال الإمارة عام 1946[2].

3.2 علاقات شرق الأردن الخارجية:

لا شك في أن شرق الأردن من الناحية القانونية - بقي جزءاً من الدولة العثمانية إلى أن تم التوقيع على معاهدة (لوزان) في (14/تموز/1923) بين الجانب التركي من جهة وبين الدول ذات العلاقة من جهة أخرى؛ وهذه الدول هي (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان رومانيا، يوغسلافيا) وقد نصت هذه المعاهدة على فصل إمارة شرق الأردن عن الدولة التركية بدءاً من تاريخ تصديقها

(1) الحراحشه، ونس، تطورالحياة السياسية في الأردن، 1921 -1999 ورؤى جلالة الملك عبدالله بن الحسين، المكتبة الوطنية، ط1، ص45 -46.

(2) المرجع السابق، ص55 -56.

في(6/آب/1924)(1).إلا انه وبعد الاعتراف البريطاني في شرق الأردن كدولة مستقلة واجهت الحكومة الأردنية مشكلة الحدود التي لم تكن معروفةً لعدة سنوات خلت، حيث تبرز أهميتها في المحافظة على الأمن والسلام من جانب، وإقامة علاقات طبيعية مع الدول المجاورة من جانب آخر، كما أنها اعتُبِرت مشكلةً متشعبة الأطراف مرتبطةً ببريطانيا وفرنسا والعراق ونجد والحجاز(2).

1.3.2 العلاقة مع فلسطين :

تتمثل أول مظاهر هذه العلاقة في الحدود ، فالحدود الجغرافية مع فلسطين تعينت كما هو معروف بموجب القانون الفلسطيني حيث أصدر المندوب السامي في الأول من أيلول من عام 1922 بلاغاً رسمياً حدد بموجبه الحدود بين شرق الأردن وفلسطين، وكان من جملة هذا البلاغ ما نصه : "إن شرق الأردن تقع إلى الشرق من خط يبدأ من شاطئ العقبة على مسافة ميلين إلى الغرب من بلدة العقبة، ويسير على امتداد منتصف وادي عربة ثم البحر الميت ونهر الأردن حتى التقائه بنهر اليرموك"(3).وقد كان لذلك وقع على الحركة الصهيونية ، إذ مثّلت ضربةً لأهدافها وأطماعها في شرق الأردن (4). لأن الجهود الصهيونية كانت تركز على ضم شرق الأردن إلى فلسطين(5).

وقد برزت ردود الأفعال لهذه الحركة من خلال الصحف والجماعات وكبار رجال الحركة نفسها، حيث نشرت صحيفة (التايمز) مقالاً افتتاحياً بشأن الحدود مع فلسطين، أشارت فيه إلى أنه من الضروري إبعاد فلسطين عن جميع المشاحنات الدولية؛ لأن فلسطين هي وطن اليهود القومي ، أو بالأحرى هي عبارة عن الأمة

---

(1) الجريدة الرسمية الأردنية، عدد 309، تاريخ (1931/12/26)، ص518.
(2) محافظه، علي، المرجع السابق، ص51.
(3) الموسى، والماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص19.
(4) المحافظة، محمد،العلاقة الأردنية الفلسطينية 1939-1951،دار الفرقان ودار عمار ، ط1، 1983، ص20.
(5) عبيدات، التطور السياسي لشرق الأردن، مرجع سابق، ص93.

اليهودية في فلسطين، وهي وليست صنيعة بريطانيا ، بل هي صنيعة دولية تحتم على جميع شعوب العالم وحكوماته أن يهتموا بها، ولا يقل واجب فرنسا بمساعدة هذا المشروع عن واجب بريطانيا [(1)]. وكان ممن اهتموا بموضوع الحدود (هربرت صموئيل) وهو أول مندوب سامي بريطاني في فلسطين، حيث بعث برقيةً إلى (اللورد كرزون) يقول فيها: "إنه يقتنع تماما أن بريطانيا سترتكب خطأ في سياستها إذا هي لم تعمد فورا إلى دمج شرق الأردن بفلسطين"[(2)].

أما الحركة الصهيونية فقد عبّرت عن ذلك من خلال مؤتمرها المنعقد في (كارلسباد) 1921، وقد جاء من ضمن قراراته : "يعترف المؤتمر بأن فلسطين الشرقية وفلسطين الغربية هما وحدة تاريخية وجغرافية واقتصادية، وهو يأمل أن تحترم الحكومة البريطانية في كل اتفاق جديد يتعلق بشرق الأردن أماني اليهود الاستعمارية هنالك"[(3)]. فالجهود التي بذلها الأمير جعلت الحكومة البريطانية تعيد النظر في حساباتها، إذ أبقت شرقي الأردن بمنأى عن الوطن القومي اليهودي، ولا يعني هذا أن شرقي الأردن أصبح مفصولاً تماماً حسب المفهوم البريطاني، حيث كانت تابعةً من الناحية الإدارية لفلسطين، وقد بقي المندوب السامي في فلسطين مندوبا ساميا على شرق الأردن حتى عام 1926، حينما أصبح يعين ببراءة خاصة مندوبا ساميا على شرق الأردن[(4)]، وأصبح يعين في عمان معتمدا لينوب عن المندوب السامي ويمارس صلاحياته، ولا يتدخل المندوب السامي إلا في المسائل الهامة[(5)].

ومنذ عام 1924 كثرت إعارة الموظفين من حكومة فلسطين إلى الإدارة الأردنية واستمرت كذلك حتى عام 1939، كما أن فلسطين وشرقي الأردن شكلتا

---

(1) عبيدات، التطور السياسي لشرق الأردن، مرجع سابق، ص16.
(2) الموسى، إمارة شرق الأردن، مرجع سابق، ص20.
(3) المحافظة، محمد، ، العلاقة الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص17.
(4) محافظة، علي، تاريخ الأردن المعاصر، مرجع سابق، ص52.
(5) محافظة، علي، اللاقة الأردنية البريطانية، (1921 -1946)، عمان،الجامعة الأردنية، 1973، ط1، ص58.

خلال هذالفترة منطقةً جمركيةً واحدة ، إذ كانت معظم واردات شرق الأردن تُشحن عن طريق ميناء حيفا[1].

وكان الشأن الفلسطيني حاضرا مع الأمير في مؤتمر لندن الذي انعقد في تشرين الأول من عام 1922، حيث أشار فيه الأمير إلى استياء العالم العربي والإسلامي من السياسة الصهيونية في المنطقة ، وكان من جملة ما قال: "بأنه لا اعتراض على وجود اليهود اللذين عاشوا مع العرب بهناء وصفاء السنين الطوال . ولكن ما أخاف العرب هو سيل المهاجرين على بلادهم الصغيرة ". وقدم الأمير اقتراحا كان من الممكن بواسطته التوصل إلى حلول مناسبة للعرب، لولا سقوط حكومة (لويد جورج)بعد ثلاثة أيا م من المفاوضات، ومجيء حكومة جديدة طالبت الأمير أن يحصر مباحثاته فيما يتعلق بشرق الأردن فقط[2].

ولا غرو أن العلاقة بين شرق الأردن وفلسطين كانت قبل تأسيس الأمارة علاقة شعب واحد على أرض واحدة، فأبناء شرق الأردن لم يعتبروا أنفسهم بعيدين عن الأحداث والمؤامرات ا لتي كانت تحاك ضد فلسطين، وقد ترجموا هذا على أكثر من مستوى، فقد احتج (نواف الفايز) زعيم بني صخر باسم قبيلته إلى ضابط الارتباط البريطاني في السلط على الاتفاق الذي تم بين الإنجليز والفرنسيين والمتضمن تجزئة البلاد العربية بينهما، وطالب باستقلال البلاد العربية ورفض الهجرة اليهودية[3].

2.3.2 العلاقة مع سوريا :

في (23/كانون الأول/1920) اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على رسم الحدود بين منطقتي انتدابيهما -فلسطين وشرق الأردن من جهة وسوريا ولبنان من جهة أخرىوقد أودع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لعصبة الأمم في (6/شباط/1924)، إلا أن قسماً من جبل الدروز وشرق الأردن بقيا دون تعيين حتى 1931[4].

---

(1) جريدة الشرق العربي، السنة الثالثة، عدد125، تاريخ (1926/3/15).

(2) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص193.

(3) جريدة العاصمة، عدد77، تاريخ (20/تشرين الثاني/1929).

(4) محافظة، علي، تاريخ الأردن المعاصر، مرجع سابق، ص52.

لقد كانت منطقة شرق الأردن في فترة التأسيس الملجأ الآمن للثوار السوريين، حيث لجأ أليها قادة حزب الاستقلال، واعتمد عليهم الأمير في بناء وإنشاء الإدارة الحكومية، وتمكنوا أيضا من تقديم الـ عون والمساعدة للثوار السورين الذين أعلنوا التمرد والثورة على السلطات الفرنسية، وبهذا أصبحت منطقة شرق الأردن قاعدةً للحركات الثورية في سوريا . إلا أن السلطات البريطانية قد قيّدت الأمير وجعلته منذ عام 1924عاجزا عن مدّ يد العون والمساعدة للثوار[1].

حيث كانت شرق الأردن تحت الانتداب وكان شرط الحكومة المنتدبة على وجود حكومة مستقلة في شرق الأردن برئاسة الأمير أن تكون حكومةً دستورية تتمكن من القيام بتعهداتها الدولية، والمحافظة على مقتضيات الهدوء والأمن في المناطق المجاورة لفلسطين من جهة، وسوريا من جهة أخرى، وبحكم هذه الظروف كان الأمير مضطرا للعمل في هذا السبيل، كي يحافظ على استقلال الإمارة ويجنبها الخضوع لشروط وعد بلفور[2].

في هذه الأثناء اتخذ الاستقلاليون من شرق الأردن قاعدةً لإثارة الحركات الثورية في سوريا، فكانت حادثة الاعتداء على الجنرال (غورو) في (23/حزيران/1921)أول حركة في هذا الصدد [3]. وقد حالت هذه الحادثة -في نظر الأمير - دون توحيد سوريا الداخلية مع شرق الأردن كما تعهد له (تشرشل) بذلك[4]. ومما زاد الأمر سوءا حوادث حوران التي اتهمت فيها الحكومة الفرنسية الحكومة الأردنية والسلطات البريطانية بتشجيع الثورة ضدها، في الوقت الذي كانت فيه الأخيرة تعمل على التخلص من الاستقلاليين وإخراجهم من المراكز الهامة في الحكومة، وقد تم ذلك على مراحل كان أولها التخلص من حكومة السيد رشيد اطليع، ثم القائم مقام فؤاد سليم، وفي شهر شباط من عام 1924 أصدر (فردرك بيك) أمرا

---

(1) محافظة، علي، تاريخ الأردن المعاصر، مرجع سابق، ص52- 53.
(2) الماضي، الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص206.
(3) المرجع نفسه، ص246.
(4) سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، الجزء الثالث، ص610.

بالاستغناء عن خدمات الضباط الاستقلاليين المنتمين إلى حزب الاستقلال - من الخدمة في الجيش بعد أن حصلوا فيه على مواقع متقدمة[1].

ومع أن الجانب الرسمي كان عاجزا أو مقيدا من تقديم الخدمة للثوار، إلا أن مواقف الأهالي استمرت في الدعم والتأييد للثورة السورية، مما دفع المعتمد البريطاني إلى الطلب من الأمير إبعاد الأشخاص المتهمين بتأييد الثورة ومنهم : علي خلقي الشراري، وفواز البريكات[2]. مما استدعى السلطات البريطانية أيضا إلى إصدار بلاغ رسمي نشر في جريدة الشرق العربي ، يمنع الأهالي من عبور الحدود بين غروب الشمس وحتى الفجر؛ وذلك للحيلولة دون مشاركة أهالي شرق الأردن في الثورة السورية[3].

وقد كانت العلاقة مع فلسطين وسوريا هي الأبرز؛ بينما تشكل العلاقة مع العراق والبلدان العربية الأخرى أقل أهميةً ، فالأمير فيصل في العراق اهتم بالمشاكل الداخلية بشكل أكثر الأمر الذي أبعده بعض الشيء عن الأحداث التي تدور في سوريا وفلسطين لارتباطها بشكل أعمق مع موضوع الوطن القومي لليهود ، لذلك فقد فكانت العلاقة مع العراق كما هي العلاقة مع نجد أقل حضورا في ساحة الأحداث.

3.3.2 العلاقة مع العراق:

أما فيما يخص العلاقات بين الإمارة والعراق فقد اجتمعت مجموعة من القادة العراقيين على انفراد في (8/آذار/1921) ونادت بالأمير عبدالله ملكاً على عرش العراق، إلا أن التطورات السياسية حالت دون تنفيذ ذلك، حيث أن التسوية البريطانية والتي أقرها مؤتمر القاهرة اقتضت ترشيح الأمير فيصل ملكاً على للعراق وبعد اتفاق القدس اذ حصر اهتمام الأمير بقيام اتحاد سوري يشمل أقطار سوريا الطبيعية الأربعة-سوريا وشرق الأردن ولبنان وفلسطين[4].

---

(1) الماضي، الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص246.

(2) عبيدات، التطور السياسي لشرق الأردن، مرجع سابق، ص99.

(3) الشرق العربي، السنة الثالثة، عدد113، تاريخ (15/أيلول/1925).

(4) محافظة، علي، تاريخ الأردن المعاصر، مرجع سابق، ص62.

لذلك اتسمت العلاقات الأردنية العراقية في تلك الفترة بــالأخوة ووشــائج ذي القربى، وكثيرا ما تم تبادل الزيارة فيما بين الأخوين ونذكر منها الزيارة التي قــام بها الملك فيصل لشرق الأردن بين (28/تمــوز/1923)، و(2/آب/1923)[(1)]. أمــا الحدود فقد تعينت في (23/نيسان/1928) وذلك بخط يبدأ من نقطة تقــاطع دائــرة (39) درجة شرقاً بدائرة عرض (32) درجة شمالاً، إلى أقرب نقطة في الحــدود المنصوص عليها في المادة الأولى من الاتفاقية الفرنسية البريطانية المؤرخــة فــي (23/كانون أول/1920)[(2)].

4.3.2 العلاقة مع نجد :

لقد اتسمت العلاقات بين شرق الأردن ونجد بحالة من الصراع والعداء؛ وكــان هذا انعكاساً للعلاقات الحجازية النجدية التي تمثلت في سياسة ابن سعود التوســعية، وكان أهمها استيلاؤه على جبل شمر عام 1921، وقد بات بذلك يشكل مصدر تهديد لسلطة الهاشميين في العراق وشرق الأردن . ومن هنا عمل الأمير على الوقوف في وجه هذا التوسع من خلال محاولته ضم منطقة وادي السرحان لسلطته فــي شــرق الأردن، مما أدى إلى قيام ابن سعود باحتلال منطقتي الجوف وسكاكا، تمهيداً لغــزو شرق الأردن.

ومن جهة أخرى تعود أسباب هذا الصراع أيضاً إلى الغزوات القبلية بين قبائل البلدين، لم تنقطع إلا بالحملة النجدية لشرق الأردن . كما أن تــأرجح الــولاءات القبلية بين نجد وشرق الأردن كانت أحد أهم الأسباب في تأجيج هذا الصراع . كــل هذه الأسباب جعلت الحكومة النجدية تُقدم على مهاجمة منطقة شرق الأردن وتقتــل وتفتك بعدد من الأهالي، وأمام هذه الهجمة وقفت حكومة شــرق الأردن عــاجزةً، خاصةً بعد رفض المعتمد البريطاني الســماح للطــائرات والــدبابات البريطانيــة الاشتراك في هذا القتال. وقد كان لهذه الأحداث أثر كبير على نفــوس المــواطنين خاصة بعد شعورهم بعجز حكومتهم عن صد هذا العدوان، وكل ذلك دفع حكومــة

---

(1) الشرق العربي، السنة الأولى، العدد العاشر، تاريخ (1923/7/30).

(2) الشرق العربي، السنة الخامسة، العدد 191، تاريخ (1928/5/1).

شرق الأردن إلى احتلال قلعة الكاف؛ وكل ذلك جعل الحكومة البريطانية تتدخل وتجمع الفرقاء في مؤتمر الكويت الذي انعقد في (17/كانون الأول/1923)[1].

وقدشاركت أطراف عديد ةفي المؤتمر ، وجمع ممثلين عن -شرق الأردن، العراق الحجاز، نجد - وكانت المطالب الأردنية في هذا المؤتمر مقتصرةً على البنود التالية:

1. تأسيس إمارة في منطقتي اسكاكا والجوف تكون تحت إشراف حكومة شرق الأردن.
2. العمل على إيقاف الغزوات القبلية بين كلا الطرفين.
3. تنظيم العلاقات بين الحكومتين.

وقد انفض المؤتمر دون التوصل إلى اتفاق، وبقيت الغزوات القبلية بين كلا الجانبين[2]. وفي هذه الأثناء رأى ابن سعود أن الفرصة مناسبة لتحقيق أطماعه التوسعة فقرر غزو الحجاز وشرق الأردن، وكانت البداية بمهاجمته منطقة شرق الأردن قاصدا العاصمة عمان ، وكان ذلك ليحول دون تقديم أي مساعدة للمملكة الحجازية، إلا إن فشل هذه الحملة حال دون تنفيذ ما كان يصبو إليه؛ مما جعلها آخر الحملات النجدية باتجاه المنطقة، وقد استدعت هذه الحملة أيضا الحكومة البريطانية للتحرك بشكل سريع لوضع حد للعلاقات العدائية بين الطرفين، لذا أوفدت بريطانيا (جلبرت كلايتون) إلي جدة في شهر أيلول 1925 وذلك للتفاوض مع ابن سعود، وتم الاتفاق على تعين الحدود بين الطرفين[3].

---

(1) بيك، فرديك،تاريخ شرق الأردن،ترجمة بهاء الدين طوقان، الدار العربية للنشر والتوزيع، عمان، (د.ت)، ص205.

(2) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص202.

(3) المرجع نفسه، ص238.

4.2 تطور الحياة السياسية في إمارة شرق الأردن:

1.4.2 المعاهدة الأردنية البريطانية 1928:

كثّف الأمير عبدالله جهوده لعقد معاهدة ثنائية بين حكومته و بين الحكومة البريطانية، خاصة بعد أن أعلنت الحكومة البريطانية اعترافها بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن برئاسته، غير أن الظروف التي رافقت تأسيس الإمارة حالت دون تنفيذ ذلك، وقد تمثل الرأي البريطاني في أن انتداب بريطانيا على هذه المنطقة الذي أقرته عصبة الأمم في (16/أيلول/1922)، لم يصبح نافذ المفعول إلا في (28/أيلول/1923)، كما أن معاهدة الصلح مع تركيا لم تتم إلا بعد التوقيع على معاهدة (لوزان) التي أبرمت في (24/تموز/1923)، إذ تم بموجبها تعيين الحدود بين تركيا والبلاد العربية[1].

كما أن الخلاف بين بريطانيا والشريف حسين حول موضوع المعاهدة الحجازية البريطانية -التي كان من المفروض أن تسوى من خلالها كافة المسائل المعلقة بين العرب وبريطانيا- شكّل سببا مهما في تأخير عقد المعاهدة بين شرق الأردن وبريطانيا. كما لا يمكن إغفال المصاعب الداخلية أو الخارجية التي تعرضت لها الإمارة والتي شكلت أحد الأسباب المهمة في تأخير المعاهدة[2]. ونتيجةً لجهود الأمير المتواصلة، ونتيجةً للضغوط التي تعرضت لها الحكومة البريطانية من لجنة الانتداب الدائمة التي أقرتها عصبة الأمم[3] قدمت الحكومة البريطانية مشروع المعاهدة الذي وقع عليه من الجانب البريطاني (اللورد بلور) ومن الجانب الأردني (خالد أبو الهدى) رئيس المجلس التنفيذي لشرق الأردن، وقد ورد في هذه المعاهدة ما نصه: "أن صاحب الجلالة البريطانية مستعد أن يعترف بقيام حكومة مستقلة في شرق الأردن تحت حكم صاحب السمو أمير شرق الأردن، على أن تكون دستوريةً

(1) حسن، فاضل مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، (دون ناشر)، القاهرة، ط1، 1958، ص15.

(2) محافظة، علي، تاريخ الأردن المعاصر، مرجع سابق، ص63.

(3) المرجع نفسه، ص63.

وتضع صاحب الجلالة البريطانية في موقف يؤدي معه التزاماته الدولية بشأن هذه البلاد"[1].

وتتبع أهمية هذه المعاهدة من كونها خاتمة مرحلة كانت مليئةً بالاضطرابات الداخلية، والمصاعب المالية الاقتصادية ، والاعتداءات الخارجية، كما مثّلت نهايةً للصراع المحتدم بين الانتداب البريطاني وقادة حزب الاستقلال العربي . كما كانت بداية مرحلة جديدة اتسمت بالاستقرار الداخلي، وقيام المؤسسات الدستورية ، والحياة السياسية الجديدة، واتسمت بالانفتاح الخارجي للإمارة على الدول المجاورة، وإقامة العلاقات الثنائية معها[2].

2.4.2 القانون الأساسي:

جاء القانون الأساسي في (72)مادةً، وقد احتوى على مقدمة وسبعة فصول ، اشتملت (المادة1) على تسمية هذا القانون باسم القانون الأساسي لشرق الأردن " (المادة2)تكون العاصمة عمان (المادة3)حددت شكل الراية الأردنية وحجمها ومقاساتها.أما الفصل الأول :فقد بين القلون في هذا الفصل ، (المادة4) الحقوق التي منحت للشعب فيما يتعلق بالجنسية ،وذلك في المواد (5، 6، 7) وفيها ضمان الحرية الشخصية وصونها (المادة8) وضمان حقوق التملك (المادة9) والعدالة في فرض الضرائب (المادة10)اعتبار الإسلام هو دين الدولة، مع ضمان حرية العقيدة و أداء الشعائر الدينية للجميع المواد (12 -15) وضمان حرية التعبير وصون الحقوق الشخصية. أما الفصل الثاني: فقد بيّن حقوق الأمير؛ حيث اعتبر الأمير:

1. هو رأس الدولة، وبيده تصديق القوانين ومراقبة تنفيذها،
2. كما أنيطت به السلطتان التشريعية والإدارية،
3. وجعل الحكم وراثياً لأحفاده من بعده،

---

(1) الجريدة الرسمية، عدد185، تاريخ (1928/2/26).

(2) طلافحه، حامد؛ الشرعه، إبراهيم: تاريخ الأردن الحديث وأساليب تدريسه، مطبعة البهجة، إربد، ط1، ص39.

كما أعطى هذا القانون للأمير الحق بالدعوة لإجراء الانتخابات التشـــريعية ، كما أعطاه الحق بدعوة المجلس للانعقاد، وله الحق بحله، وله الحق بتعـــين الوزراء وعزلهم، خاصةً أن دور المجلس التنفيذي لا يتعدى تقديم المشـــورة للأمير فقط، إلا أن تصديق المعاهدات كان مشـــروطا بموافقـــة السلطـــات البريطانية.

أما الفصل الثالث: فيتناول التشريع وقد أنيطت السلطة التشـــريعية بـــالمجلس التشريعي والأمير معاً، حيث أن المجلس يتألف من ممثلين منتخبين ، مـــع مراعـــاة التمثيل العادل للأقليات، كما يتألف من رئيس الوزراء وأعضاء المجلس التنفيـــذي، واقتصرت مدة المجلس على ثلاث سنوات فقط، كما أنيطت رئاسة الجلسات برئيس الوزراء أو من ينوب عنه، أما قرارات المجلس فتكون بأغلبية الأصوات ، ولا تنفـــذ ألا بموافقة الأمير[1].

ويتناول الفصل الرابع : (القضاء)، وقد بيّن هذا الفصل وجود ثلاثة أنـــواع مـــن المحاكم - المدنية، الدينية، الخاصة - كما اقتصر حق الأمير على تعيين القضاة لهذه المحاكم فقط، أما عزلهم فلا يكون إلا بموجب قانون خاص ، كما حضر هذا القانون على أحد التدخل في شؤون المحاكم، إذ تكون المحاكمات علنيةً ، إلا في الظـــروف الخاصة (المواد42-55) أما الفصل الخامس فيخص الإدارة وما يتعلق بـــالموظفين والتقسيمات الإدارية ودرجاتها وصلاحيات الموظفين (المواد56-57). أما الفصـــل السادس فقد تناول القوانين والأحكام (المواد58-60) وتناول الفصل الأخيـــر مـــواد مختلفةً لها علاقة بالأوقاف والضرائب والأراضي والأحكام العرفية[2].

ولا شك أنه قد جرى عدة تعديلات على هذا القانون؛ منها التعديل الذي نشر في الجريدة الرسمية عام 1929 إذ أضاف بعض الإحكام إلي المادة (24) فأجاز للأمير أن ينيب عنه من يراه مناسبا، أو يشكل مجلسا للعرش في حالة غيابه . كمـــا جـــرى تعديل آخر للمادة (41) فيما يتعلق بمنح النائب الحصانة البرلمانية. وأضيفت بعض

---

(1) القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن، المواد (25-41).

(2) الجريدة الرسمية، عدد 188، تاريخ (19/نيسان/1928).

الإحكام للمادة (55) حول تفسير بعض القوانين والأنظمة التي عهدت بتفسيرها إلى ديوان (تفسير القوانين والأنظمة)[1].

3.4.2 الحياة النيابية :

كانت فكرة تأسيس مجلس تشريعي يمثل أهالي شرقي الأردن حاضرةً في ذهن الأمير وذهن رجال حكومته منذ نشأة الإمارة، وقد كان تأسيس هذا المجلس من أول شروط رشيد اطليع عندما قبل رئاسة الحكومة[2]. ويُذكر وقتذاك أن الأمير قد سلم كتابا (للكونيل لورنس) موجّه إلى المندوب السامي في تشرين الثاني /1921، يتضمن رغبة الأمير بتشكيل هيئة تنفيذية لإدارة البلاد، حث تخضع لرقابة مجلس منتخب من أهالي البلاد بصورة استثنائية تتطور مع الظروف ليصل إلى سلطته التشريعية[3].

وفي (أيار/1923) وافق الأمير على تشكيل لجنة آلية منتخبة تمثلت بها كل المقاطعات التي تتكون منها الإمارة، وبواقع ممثلين اثنين عن كل مقاطعة، حيث يتم ترشيحهم من قبل أعضاء المجالس البلدية وأعضاء الإدارات لهذه المقاطعات[4]. وقد استطاعت هذه اللجنة عبر عدة اجتماعات متتالية تمت بدار بلدية عمان - أن تتم الغرض المطلوب، ولم يبق أمام الحكومة إلا أن تعلن هذا القانون، غير أن انتقاص

---

(1) مجموعة القوانين والأنظمة الأردنية من عام 1918-1946، الصفحات 24-39. والجريدة الرسمية العدد 232، تاريخ (1929/7/1)، والعدد 249 تاريخ (1930/2/2)، والعدد 230، تاريخ (1929/6/16).

(2) البطاينة، فيصل، الحياة التشريعية والنيابية في شرق الأردن منذ تأسيس الدولة، ج1، الكويت، ط1، (د.ت)، ص9.

(3) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص281.

(4) الشرق العربي، عدد17، السنة الأولى، تاريخ (1923/9/17).

الاستقلال في شهر (آب/1924)، الضغط الإنجليزي أرجأ العمل بهـذا المشــروع؛ حتى تقوم الحكومة البريطانية بوضع مسودة أخرى وبمعرفة خبراء بريطانيين[1].

وفي هذه الأثناء كانت الحكومة البريطانية تسعى لإنشاء مجلس نيابي يتمثل فيه الشعب تمثيلاً جزئياً، إذ تقتصر وظيفته بالمصادقة على قرارات المجلس التنفيــذي الممثل أصلا با لمجلس التشريعي - حيث تكون وظيفة هذا المجلس استشاريةً فقط، وبقيت هذه الفكرة خارج حيز التنفيذ إلى أن جاءت حكومة (حسن خالد أبو الهــدى) وتكونت لجنة أخرى برئاسة (عارف العارف) أقرت العمل بالقانون الأصــلي مــع بعض التعديلات الطفيفة التي لا تمس روح التمثيل في شيء، وقد حاولت الـ حكومــة التأثير على هذه اللجنة سعيا وراء استبدال هذا القانون بقانون آخر تم إعداده من قبل المندوب السامي في فلسطين [2]. وما كان من الحكومة إلا أن عملت على حل هــذه اللجنة وأبلغت أعضائها بانتهاء مهمتهم، متذرعةً بذلك أن هذا الموضــوع ســيكون خطوةً لاحقةً لعقد المعاهدة البريطانية الأردنية ونشر القانون الأساسي [3]. وبعد توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية في (20/شباط/1928)، في مدينة القدس تم نشر القانون الأساسي في نيسان من العام نفسه، كان لابد من المصادقة على هاتين الوثيقتين، من قبل هيئة أهلية، لذلك عملت حكومة (أبو الهدى) علــى إبطــال القــانون الســابق، وأصدرت قانونا جديدا تم بموجبه انتخاب أعضاء المجلس التشريعي الأول[4].

ومن خلال هذا القانون كما مر سابقاً - أنيطت الســلطة التشــريعية بــالأمير وبالمجلس التشريعي الذي يتألف من 16 عضوا منتخبين على مرحلتين، وقد روعي فيه التمثيل العادل للأقليات من رئيس الوزراء وأعضاء المجلــس التنفيــذي، كمــا حددت مدة المجلس بثلاث سنوات ، يجتمع خلالها ثلاث دورات عادية، يكون رئيس

---

(1) حتر، ناهض، القضية الأردنية العربية، الدار العربيــة للنشــر والتوزيــع ، عمــان، (د.ط)، 1985، ص45.

(2) المرجع نفسه، ص45.

(3) الموسى، إمارة شرق الأردن، مرجع سابق، ص196.

(4) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص28.

المجلس رئيس الوزراء أو من يعينه من الأعضاء المعينين [1]. ويمكن تلخيص صلاحيات المجلس بوضع الأنظمة الدائمة والخاصة به، كما له الحق في النظر بمشاريع القوانين المقدمة له من السلطة التنفيذية، والنظر أيضا في قانون الميزانية العامة[2].

وبموجب هذا القانون أجريت انتخابات المجلس التشريعي الأول، وقد اشترك فيها الموظفون وأفراد الجيش، وكانت أول أعماله المصادقة على المعاهدة الأردنية البريطانية في (4/حزيران/1929)، وإقرار النظام الداخلي للمجلس، وقد قدمت الحكومة ملحقا للموازنة وفي عام 1931 حيث خصصت فيه الحكومة مبلغ (6269) جنيها كنفقات لقوة الصحراء التي تشكلت في العام نفسه بقيادة الجنرال (اكلوب) وقد رفضها المجلس. وقد أدى هذا الإجراء إلى أول صدام بين الحكومة والمجلس، الأمر الذي دفع الأمير إلى إصدار الإرادة بحل المجلس، وعلى إثر ذلك قدمت الحكومة استقالتها، وعهد الأمير إلى الشيخ (عبدالله السراج)بتأليف حكومة جديدة[3]. وقد أشرف هذه الحكومة على انتخابات المجلس التشريعي الثاني من العام 1931[4].

وفيأثناء فترة الإمارة ت شكلت أربعة مجالس تشريعية من عام 1931 ولغاية 1947، حيث كان المجلس التشريعي الأول هو المجلس الوحيد الذي تم حله، وذلك للمحافظة على سلامة الأداء الحكومي واستمراريته، وإعادة توجيه سياسات الدولة الأردنية إزاء قوى المعارضة المحلية، خوفا من تفاقم الخلافات وتهديد ا لاستقرار الذي بدأ ينعم به الأردن[5].

ومما يُذكر في هذا المجال أن المجالس التشريعية في عهد الإمارة لم تكن ذات تأثير في الأحداث الكبرى التي مرت به المنطقة؛ وذلك لطبيعتها من جانب ، وللصلاحيات الممنوحة لها من جانب آخر، فأعضاء هذا المجلس يقعون تحت تأثير

(1) الجريدة الرسمية،عدد216، تاريخ (1929/1/28).
(2) محافظة، علي، تاريخ الأردن المعاصر، مرجع سابق، ص68.
(3) الجريدة الرسمية، عدد228، تاريخ (1931/3/1)، ص82.
(4) محافظة، علي، تاريخ الأردن المعاصر، المرجع السابق، ص72.
(5) الحراحشه، تطور الحياة السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص48.

أعضاء المجلس التنفيذيعلاوةً على أنهم يشكلون ربع المجلس فقط . وكذلك بسبب مشاركة الأمير في هذه السلطة، إذ كان بإمكانه إصدار القوانين المؤقتة -عند الضرورة- دون الرجوع إلى المجلس، يضاف إلى ذلك أن هذا المجلس كان يتشكل من الزعامات التقليدية وشيوخ العشائر[1].

4.4.2 الأحزاب السياسية:

يمكننا تتبع الحركة الوطنية في عهد الإمارة من خلال أربع مراحل هامة تتلخص فيما يلي : المرحلة الأولى: وقد بدأت هذه المرحلة مع مجيء الأمير إلى منطقة شرق الأردن وكان هدف المرحلة هو إخراج الفرنسيين من سوريا، إلا أن التعاون الوثيق بين فرنسا وبريطانيا واعتزامهما على محاربة الأمير من جهة ، وقلة الإمكانات المادية والبشرية من جهة أخرى حالت دون تنفيذ الهدف المعلن لهذه المرحلة.أما المرحلة الثانية : فبدأت مع تأسيس إمارة شرق الأردن، وكان هدف هذه المرحلة ينطوي تحت شعار توحيد إمارة شرق الأردن وسوريا الداخلية من خلال الاعتماد على المساعي السياسية للحكومة البريطانية، غير أن الإصرار الفرنسي على حكم سوريا حكماً مباشرا حال دون تنفيذ ذلك أيضاً.

وكان هدف المرحلة الثالثة : هو المحافظة على استقلال الأردن، وقد تمتعت به فعلا خلال الأعوام 1921-1923إلا أن ضعف الموارد المالية، وكثرة القلاقل الداخليةجعلت الحكومة البريطانية تبسط المراقبة المالية ، وتخضع القوة العسكرية الناشئة لضباط منها أما المرحلة الرابعة فامتدت لغاية توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية، وقد تميزت هذه المرحلة بالنضال الوطني الأردني الذي عمل على التخلص من القيود السياسية والاقتصادية والعسكرية التي فرضها الانتداب البريطاني على المنطقة.

وفي هذه المرحلة لا بد من التأكيد على أن مواقف الأمير لم تتغير، إلا أن قدرة الأمير على استشراف المستقبل وإدراكه لمتطلبات هذه المرحلة جعلته يبتعد عن

---

(1) محافظة، علي، تاريخ الأردن المعاصر، مرجع سابق، ص73.

المواقف السلبية والانفعالية التي تقود البلاد إلى التدمير السياسي، خاصةً وأن الحركة الصهيونية مازلت تعتبر المنطقة خاضعةً (لوعد بلفور) من جانب، وعدم قدرة العرب على مقاومة بريطانيا وفرنسا بالسلاح من جانب آخر . لذلك رأى الأمير أن سياسة (خذ وطالب) الأجدى للقضية الوطنية خاصةً وللقضية العربية بشكل عام، علماً أن الأمير كان يتعاطف مع الحركة الوطنية ، كما أن الحركة الوطنية أيضا كانت تدرك الموقف المحرج بالنسبة للأمير؛ لذلك كانت الحركة على الدوام تطالب الحكومة البريطانية أن لا تحول بين الأمير وبين حقوقه الدستورية[1].

وقد بقي العمل السياسي في منطقة شرق الأردن مقتصرا على حزب الاستقلال لغاية عام 1924، إذ تم تأسيس حزب الشعب الأردني كأول حزب سياسي في منطقة شرق الأردن بوصفه حزبا إصلاحيا يسعى إلي استقلال البلاد بالطرق السلمية، كما يسعى إلى نشر المعارف بين السكان وإلى تحسين الأوضاع الاقتصادية ، وصيانة الحريات الشخصية وحريات الأديان والمذاهب ، ونشر مبادئ المساواة والإخاء بين الأهالي[2]. ومن مواقف هذا الحزب أنه رفض مشروع امتياز كهرباء (روتنبرغ)[3].

كما أن هذا الحزب قد سعى إلى عقد المؤتمر الوطني الأول الذي تمخض عنه الميثاق الوطني الأردني، كما طالب بالإشراف على مفاوضات الاتفاق الأردني البريطاني. إلا أن هذا الحزب قد أعلن عن حل نفسه عام 1930، على الرغم من اتساع القاعدة الحزبية له؛ وذلك بسبب استقالة الكثير من أعضائه[4].

أما الحزب الثاني الذي تأسس في منطقة شرق الأردن فقد كان حزب (التضامن الأردني) وقد تأسس في (24/أدار/1933) وضم في صفوفه بعض الزعامات العشائرية والمسيحية والشركسية، وقد كان من أولويات أهدافه : الدفاع عن كيان أبناء شرق الأردن ، وإيجاد الألفة الحقيقية بين أبنائه، ونشر الثقافة الحديثة بينهم، كما

---

(1) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص (320-321).
(2) ضبيان، تيسير الملك عبدالله كما عرفته، المطبعة الوطنية ومكتبتها، 1967، (د.ط)، ص213.
(3) جريدة فلسطين، عدد1226، تاريخ (7/5/1927).
(4) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص223.

اشترط هذا الحزب في المادة (36)من نظامه الأساسي أن عضويته مقصورة عل ى من استوطنوا شرقي الأردن قبل عام 1922[1]. ومما يميز هذا الحزب انه أعلن عن نفسه كممثل حقيقي لأبناء الإمارة، وهذا ما يبرر تأصـل النظـرة الإقليميـة بـين أعضائه[2].

وفي تاريخ (10/نيسان/1929) انبثق عن المؤتمر الوطني الأردني الثاني حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوط ني، حيث يكون كجمعية سياسية مهمتها متابعة المبادئ والتوصيات الواردة في الميثاق الوطني، ومنها المحافظة على استقلال البلاد والعمل على إنهاء الهيمنة الأجنبية المتمثلة بالانتداب البريطاني، والعمل على توحيد الجهود القومية والسياسية لتحقيق المطالب العربية [3]. وقد أصدر هـذا الحـزب صـحيفةً أسبوعيةً تحت اسم (الميثاق)وكان يرأس تحريرها (دصبحي أبو غنيمة) ولم يصدر منها إلا بضعة أعداد فقط، وقد ظل هذا الحزب يقود حركة المعارضة حتى توقـف نشاط أعضائه عام 1934[4].

وفي فترة الثلاثينات تأسس حزبان جديدان كانا أكثر ارتباطا بالسلطة ا لرسـمية، أما الحزب الأول فقد تأسس في (24/حزيران/1930) تحت اسم (الحزب المعتـدل) وكان من أهداف هذا الحزب تعديل المعاهدة الأردنية البريطانية بما يكفـل السـيادة الوطنية للأردن، وجعل الوضع الحكومي والدستوري قائما على أساس المسـؤولية المشتركة، كما طالب بالحفاظ على الـ حريات الشخصية بأنواعها[5]. أما الحزب الثاني الذي ظهر في أواخر الثلاثينات فكان حزب الإخاء الأردنـي الـذي تأسـس فـي (25/أيلول/1937)وكان قومي التوجه ، ويسعى إلى الدول العربية ثقافيا وسياسـيا

(1) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص328.
(2) جريـدة فلسـطين، عـدد2403، تـاريخ (1933/8/10)، ص5، والعـدد2424، تـاريخ 1933/9/13، ص7.
(3) الموسى، إمارة شرق الأردن، مرجع سابق، ص233.
(4) نقرش، عبدالله، التجربة الحزبية في الأردن، المكتبة الوطنية، عمان، ط2، 1992، ص40.
(5) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص326.

واقتصاديا، كما عمل من أجل الوحدة العربية [1]. وقد خاض الانتخابات التشريعية في عام 1937 واستطاع الحصول على 8 مقاعد من أصل 16 مقعداً[2]. ومما يميز هذا الحزب أنه رفض مشروع تقسيم فلسطين عام 1937، وكانت له علاقات صداقة مع الحزب الوطني الفلسطيني المؤيد للأمير عبدالله[3].

ومن خلال تتبع مرحلة الأحزاب السياسة في الفترة الممتدة مـا بـين (1927 - 1940) نلاحظ عليها الصبغة العشائرية، على الرغم من أنهـا كانـت تضـم فـي صفوفها أعضاءً مثقفين ساهموا في توجيه هذه الأحزاب وتسييس مطالبهـا . ومـن خلال استعراض الأسماء التي عملت على تشكيل هذه الأحزاب في تلـك المرحلـة نجدها متشابهةً بشكل كبير انتقلت من حزب إلى آخر[4]. يضاف إلى ذلك أن هـذه الأحزاب لم تستند على حركة جماهيرية واسعة، كما وغابت عنها البرامج السياسية والاقتصادية واضحة المعالم التي يمكن من خلالها قيادة الجماهير الأردنية[5].

5.2 المواقف الأردنية من القضية الفلسطينية في عهد الإمارة:

قبل الحديث عن المواقف الأردنية من القضية الفلسطينية لا بد من الإشارة إلـى القرار الذي اتخذه الأردن بالتدخل في الأحداث الجارية في فلسطين، حيث كان مبنيا على طبيعة القيادة الأردنية من جانب والعلاقة الخاصة التي تربط الأردن بفلسـطين من جانب أخر، فالقيادة الأردنية قد استمدت قوتها وشخصيتها من ثلاثـة مصـادر رئيسية: المصدر الأول مرتبط بالعامل التاريخي للقيادة الأردنية في العالمين العربي والإسلامي، أما المصدر الثاني فهو مبني على الشخصية الحيوية التي يتمتـع بهـا الأمير، وقد تمثل المصدر الثالث بالاتجاه (البراغماتي) الـذي تبنـاه الأميـر إزاء الوضع الناشئ في فلسطين سواء أكان ذلك قبل حـرب 1948 أو بعـدها. وهـذه

---

(1) نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص43.

(2) الموسى، إمارة شرق الأردن، مرجع سابق، ص249.

(3) عبيدات، التطور السياسي لشرق الأردن، مرجع سابق، ص190.

(4) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص343.

(5) أمين، وديع، الحركة الأردنية، مجلة الطليعة، عدد5، الشهر الخامس، عام 1927، ص81.

النواحي التكاملية الثلاث مكّنت الأمير من لعب دورٍ بارزٍ في الشؤون العربية من ناحية، وتميزت بصمات مميزة على سياسة الأردن الخارجية من ناحية ثانية. أي إن هذه النواحي هي التي رسمت الدور المركزي للأردن في السياسة العربية، وفي شؤون المنطقة بما يتجاوز موارده الطبيعية والبشرية(1).

وقد شارك الأردنيون إخوانهم أبناء فلسطين محنتهم في فترة الاضطرابات التي مرت بها فلسطين ، إثر الخلاف بين العرب واليهود حول حائط المبكى عام 1929، فقد جاء موقف الشعب الأردني مؤيداً ومناصراً للشعب الفلسطيني، إذ أرسل المؤتمر الوطني الأردني مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني ، أكد فيها أن سكوت الشعب الأردني حتى الآن ما هو إلا استجابة لطلب الأمير عبدالله بمعالجة القضية بحكمة وعقلانية، وجاء في البيان الخاص بحادثة حائط البراق الذي صدر باسم الشعب الأردني وأرسل إلى الأمير عبدالله: "أن الشعب الأردني ... يعلن احتجاجه واستنكاره لهذه التعديات على حقوق المسلمين في مقدساتهم الدينية ، ويطلب من سموكم إبلاغ احتجاجه هذا للمراجع ذات الشأن وللتوسط للمرة الأخيرة في رفع هذا الحيف "(2).

كما جاء في المؤتمر الوطني الأردني الثاني المنعقد في عمان بتاريخ (7/شباط/1929) استنكار الأردنيين لتصرفات السلطة البريطانية في فلسطين ، والاحتجاج على وعد بلفور المشؤوم "الذي إن صح سيكون ضربةً قاضية على البلاد العربية كلها"(3).

وكان موقف الأمير عبدالله مؤيداً للشعب العربي في فلسطين بشأن حادثة البراق، فقد بعث رسالة إلى المندوب السامي البريطاني بتاريخ (2/تموز/1930) يوضح فيها موقفه من النزاع ويبين أهمية المكان من الناحية الإسلامية ، وتأثيره في مشاعر العالم الإسلامي، ويطالب برفع الأمر إلى الحكومة البريطانية ولجنة التحقيق

---

(1) بريزات، العلاقة الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص46.

(2) صحيفة الجامعة العربية، القدس، العدد 272، تاريخ (21/تشرين أول/1929).

(3) الخلايلة، أحمد عبدالرحيم، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية (سلسلة الاستراتيجيات)، عمان، ط1، 1998، ص231.

الدولية[1]. وقد أوضح الأمير ذلك في المذكرة التي بعثها إلى المندوب السامي في (25/تموز/1934)إذ جاء فيها :"إنه يتدخل في الشؤون الفلسطينية بصفته حاكما عربيا مجاورا لفلسطين، وكمسلم شريف ، وهو على مقربة من مقدساتها، وكزعيم يحمل من مسؤولية الثورة العربية قسطا غير قليل، وكمطلع على ما وصلت إليه حالة أبناء قومه من العرب في فلسطين"[2].

كما شارك الأردنيون إخوانهم الفلسطينيين في المظاهرات التي قامت في مدينة نابلس، وشارك وفد أردني في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في القدس في كانون الأول 1931للدفاع عن حائط البراق ، وفي (27/تشرين الثاني /1933) شارك الأرنيون في المظاهرات التي قامت في مدينة يافا ورافقتها مظاهرات في عمان استمرت أربعة أيام ، قام المتظاهرون خلالها برشق (الجنرال كلوب) ودوريات البادية بالحجارة احتجاجاًعلى السياسة البريطانية في فلسطين [3]. كما قام عدد من المتطوعين الأردنيين باجتياز نهر الأردن والانضمام للثوار في قتالهم ضد البريطانيين، ووقع من بينهم شهداء كثيرون[4].

ومما يُذكر أيضا أن الطبقات الواعية والمثقفة في شرق الأردن كانت على اتصال مباشر مع الحركة النضالية الفلسطينية، وكانت تخشى في الوقت نفسه من أن يمتد النشاط الصهيوني لمنطقة شرق الأردن، حيث أن المؤتمر الوطني الرابع الذي انعقد في (15/آذار/ 1932) قد اتخذ قرارا بمناهضة كل مساعي إدخال اليهود إلى شرق الأردن. ومن هذه الرؤية فقد عمت المظاهرات مختلف المدن والقرى الأردنية تندد بالسياسة البريطانية في فلسطين، كما دعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني

---

(1) ابن الحسين، الأمير عبدالله ، الأماني السياسية،مطبعة خليل نصر ، عمان (د.ط)، 1939، ص 33- 37.

(2) ابن الحسين، الأماني السياسية، مرجع سابق، ص47.

(3) كلوب، جون،مذكرات الجيش العربي ،ترجمة أحمد عويدي العبادي،الدار العربية للتوزيع ، عمان، ط1، 1986، ص294.

(4) الخلايلة، الاستراتيجية الأردنية، مرجع سابق، ص231.

الخامس -التي التأمت في عمان (5/حزيران/1933) - إلى عـدم بيـع الأراضـي لليهود، وإلى منع إقامتهم في البلاد من خلال سن قانون بذلك(1).

ومع انشغال الأمير عبدالله بإرساء سياسة عربية في الأردن كان المستقبل المعد لفلسطين مظلما، حيث كان اليهود يحظون بدعم دولي لإقامة وطن قومي لهـم فـي فلسطين، وأمام هذا الوضع كان الأمير معنيا تماما بمصير فلسطين كما هو معنـي بمصير الأردن، خاصةً أنه كان قادرا على استشراف المستقبل، إذ بعث بالعديد من المذكرات إلى المندوبين البريطانيين في فلسطين وطالبهم بإتباع سياسة عادلة نحـو السكان العرب، وبوقف الهجرة اليهودية التي شعر بها العرب في فلسطين وشـرقي الأردن وسائر البلاد العربية (2). ولم يكتفِ الأمير بذلك بل كان يتوسط بين العـرب وبريطانيا، واتضح ذلك في وساطة التهدئة التي قام بها في أعقاب الثورة الفلسطينية عام 1936، حيث عمت كافة مناطق فلسطين(3).

كما لم يتأخر الأمير في تقديم النصح والإرشاد للقيادات الفلسطينية، فقد دعـاهم إلى قبول الاقتراحات التي تقدمت بها الحكومة البريطانية لتسوية القضية الفلسطينية، كما دعاهم إلى المشاركة في المجلس التشريعي الذي دعت إليه الحكومة البريطانية عام 1935وإن كان هذا المجلس لا يلبي المطالب العربية. كما كان يحث القيادات الفلسطينية باستمرار على التعاون مع لجان التحقيق الدولية، التي ترسل إلى فلسطين وعدم مقاطعتها، وتقديم المطالب العربية إليها (4)ومن جانب آخـر سـعى الأميـر لإقامة علاقات ودية مع كافة القيادات الفلسطينية، حيث أجرى عدة مباحثات مع (الحاج أمين الحسيني) سواء أكان من خلال استقباله في عمـان أومـن خـلال زيارات الأمير عبدالله للمدن الفلسطينية(5).

---

(1) الخلايلة، الاستراتيجية الأردنية، مرجع سابق، ص232.

(2) جريدة فلسطين، العدد2480، تاريخ (1933/11/9)، ص5.

(3) جريدة فلسطين، العدد3303، تاريخ (1936/6)، ص1.

(4) المصدر السابق، العدد2887، تاريخ (1935/6/4)، ص3.

(5) المصدر السابق، العدد2572، تاريخ (1933/2/27)، ص5.

1.5.2 المواقف الأردنية من مشاريع التسوية الدولية للقضية الفلسطينية :

إن أول ما يذكر في هذا المجال هو لجنة (بيل)لتقسيم فلسطين وقد كان تشكيل لجنة (بيل) بعد أن رأت الحكومة البريطانية صلابة المقاومة الفلسطينية في ثورة 1936نتيجة لزيادة عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين ، مما كان له تأثير مباشر على التركيبة الديموغرافية في فلسطين، وعلى هذا تألفت هيئة عربية برئاسة الحاج أمين الحسيني مفتي القدس في (25/نيسان/1936) وقد دعت إلى الإضراب العام، وطالبت المندوب السامي بإيقاف الهجرة اليهودية وإيقاف بيع الأراضي لليهود . وتشكيل حكومة وطنية على أساس نيابي . أما الموقف الأردني من أحداث عام 1936 فكانت متوافقةً تماما مع المواقف الفلسطينية، وكان شرقي النهر صدى لصوت إخوانه غربي النهر، وقد حرص الأمير عبدالله على الاتصال الدائم بالهيئة العربية العليا من خلال مقابلته لأعضائها، بالإضافة إلى مقابلة عدد من رجالات فلسطين، وقد كان يؤكد لهم باستمرار تعاطفه مع القضية الفلسطينية، وافتخاره بالحركة الوطنية الفلسطينية وأن فلسطين يجب إن تظل عربية[1].

وفي (22/أيار/1936) بعث الأمير عبداللهبمذكرة إلى ممثل المندوب السامي البريطاني في شرق الأردن طالب فيها وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين كخطوة أولى لأنها الإضراب[2] كما بعث الأمير رسالةً أخرى للمندوب السامي - في العام نفسه بيّن فيها خطورة الا موقف في فلسطين وشرقي الأردن نتيجةً لزيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما بيّن أن الآراء العامة متوافقة في فلسطين وشرق الأردن فيما يخص الإحداث الجارية، كما بيّن فيها اهتمامه وحرصه على استمرار سياسة السلام في شرقي الأردن للحيلولة دون انفجار الموقف[3].

أما على المستوى الشعبي فقد عاش الشعب الأردني الثورة الفلسطينية بكل تجلياتها؛ وتعلّق مع روابط الوحدة ، وقد كان أول من هبّ لنجدة أهل فلسطين،

---

(1) السفري، عيسى، فلسطين العربية بين الانتداب البريطاني والصهيونية، مطبعة مكتبة فلسطين، يافا، ط1، 1936، ص134.

(2) ابن الحسين، الملك عبدالله، الآثار الكاملة، مرجع سابق، ص ص 48 -50.

(3) زعيتر، أكرم، القضية الفلسطينية، دار الجليل للنشر، عمان، ط3، 1986، ص115.

فعندما نُفذّ الإضراب العام أظهر الأردنيون تعاطفهم معه ، فأعلنوا الإضراب وجمعوا الإعانات وعقدوا المؤتمرات وأرسلوا المذكرات والاحتجاجات، كما وسَطوا الأمير عند الحكومة البريطانية لإقناعها بضرورة الاستجابة لمطالب عرب فلسطين [1]. ولم يقف الأردنيون عند هذا الحد ، فقد دعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني إلى عقد مؤتمر وطني وشعبي كبير في قرية (أم العَمَد) وجرى فيه جمع الأسلحة والأموال وتجنيد المتطوعين لدعم الثوار الفلسطينيين [2].

كما شارك الأردن الملوك والأمراء العرب بإذاعة نداء إلى عرب فلسطين جاء فيه: "لقد تألمنا كثيرا إلى الحالة السائدة في فلسطين ، فنحن وبالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والأمير عبدالله ندعوكم للخلود للسكينة حقنا للدماء ، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل . ونقول بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم "[3]. وبعد أن استجابت الهيئة العربية العليا لنداء الملوك والأمراء العرب، أرسلت كتابا إلى رئيس لجنة (بيل) مرحبةً بقدوم اللجنة ومبديةً عدم شكها في نزاهتها وإخلاصها [4].

وقد بدأت اللجنة مهمتها بزيارة الأردن فقدمت لها الحكومة الأردنية مذكرةً اشتملت على الحقوق التاريخية للعرب في فلسطين، وبيّنت لها التسامح العربي مع اليهود وعدم مسؤوليتهم عما تعرض له اليهود في أوروبا، كما اشتملت المذكرة على إبراز المواقف المتحيّز من جانب الحكومة البريطانية لليهود ، والمتمثل في عدم التزامهم بصك الانتداب الذي يهدف إلى إنشاء حكومة فلسطينية مستقلة، كما أدانت

---

(1) محافظة، علي، تاريخ الأردن المعاصر، مرجع سابق، ص86.

(2) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص455.

(3) جريدة فلسطين، العدد82، تاريخ (1936/6/19)، ص3.

(4) السفري، عيسى، فلسطين العربية،مرجع سابق ، ص179. وانظر سخنيني، عصام، فلسطين الدولة جذور المسالة في التاريخ الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية،مركز الأبحاث، ط1، 1985، ص119.

المذكرة تشجيع الحكومة البريطانية الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبينت المذكرة كذلك عدم شرعية وعد بلفور[1].

وجاءت توصيات اللجنة في (7/تموز/1937) حيث أوصت بالتخلي عن الانتدابوتقسيم البلد إلى ثلاث وحدات سياسية : الأولى: تضم السهل الساحلي والجليل وتقام فيها دولة يهودية . والثانية تضم القدس مع ممر إلى البحر المتوسط وتبقى تحت الانتداب البريطاني . أما الثالثةفتتكون من باقي المنا طق وتضم إلى إمارة شرق الأردن . كما أوصت اللجنة بعقد معاهدة ثنائية بين بريطانيا والدولة العربية الجديدة لتنضم بعدها إلى عصبة الأمم ، وتتعهد الحكومة البريطانية بتقديم معونة مالية كبيرة ولمرة واحدة عوضا عن المعونة المالية السنوية التي تقدمها لحكومة شرق الأردن[2].

وقد رفضت اللجنة العربية هذه التوصيات ودعت إلي مؤتمر قومي في سوريا، وقد حضره 411 مندوبا كان منهم 39 مندوباًمن شرق الأردن ، حيث أكدوا فيه على عروبة فلسطين وحق العرب في الدفاع عنها، وأن الدولة اليهودية خطر على العالم العربي[3].

أما بالنسبة للموقف الأردني فقد تمثل في التفاعل الشعبي مع المؤتمر، حيث أصدر عدد من مشايخ وشباب شرقي الأردن عشرات البرقيات للمؤتمر أكدوا فيها على بذل الأنفس والأرواح في سبيل المحافظة على عروبة فلسطين [4]. ولم يكتف أبناء شرق الأردن بذلك ففي حين أشتدت الثورة الفلسطينية نفذت العناصر الثورية الأردنية بعض العمليات العسكرية في شرق الأردن، فقد هاجمت فيها دور الحكومة في أماكن متعددة ، واستولت على بعض الأسلحة والخيول، مما اضطر قيادة الجيش

---

(1) ابن الحسين، الآثار الكاملة، مرجع سابق، ص ص65 -76.

(2) الكيالي، عبدالوهاب،تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1970، ص33.

(3) زعيتر، القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص115.

(4) العمري، عمر،الأردن ومشاريع التسوية للقضية الفلسطينية في ع هد الملك عبدالله ، (دون ناشر)، عمان، ط1، 1993، ص63.

البريطاني إلى اعتبار جانبي نهر الأردن منطقةً عسكرية واحدةً [1]. أما الأمير فقد شعر بخيبة الأمل من هذه القرارات وقد صرح بعدم ارتياحه لمقترحات هذه اللجنة، إلا انه رأى أن الواجب يفرض على العرب مواجهة حقائق الواقع خصوصا في ظل عدم إمكانية الاحتفاظ بعروبة فلسطين؛ وذلك لغياب عامل القوة عند العرب، ورأى أن هذا القرار هو أفضل الحلول في الوقت الحالي[2].

وأمام هذه الأوضاع السياسية الحرجة كان لا بد للأمير عبدالله أن يتقدم بحل للقضية الفلسطينية بعيدا عن المواقف الانفعالية السلبية التي تكون نتائجها كارثية على الأمة وعلى فلسطين. لذلك وإثناء زيارة لجنة (ووهيد) -وهي اللجنة الفنية الخاصة بوضع مقترحات حول الأوضاع الاقتصادية والمالية والحدود بناء على مشروع اللجنة الملكية لتقسيم فلسطين - تقدم الأمير لهذه اللجنة بمشروع يشتمل على تسوية للقضية الفلسطينية، إذ تتكون بموجبها مملكة عربية موحدة من شرق الأردن وفلسطين، مع إعطاء اليهود إدارةً مختارةً في المناطق التي يكون لهم فيها أغلبية، وأن تحدد الهجرة اليهودية ويمنع اليهود من شراء الأراضي، وأن تخفف الحكومة البريطانية قيود الانتداب مع إبقاء قواتها على أراضي الدولة المقترحة لمدة عشر سنوات، على أن يأخذ هذا الوضع مهلةً زمنية مقدارها عشر سنوات، ثمانٍ منها للتجربة، وفي السنتين الأخيرتين يعطى القرار النهائي[3].

إلا أن هذا الاقتراح رُفض من قبل اللجنة العربية ومن الأحزاب السياسية الفلسطينية، وقامت المظاهرات في بعض الأقطار العربية منددةً بهذا المقترح[4].

وحول ذلك صرح الأمير عبدالله لصحيفة فلسطين ما نصه: "يؤلمني أن ألزم الصمت والحالة في فلسطين على ما تعرف و يعرف العالم كله، فرأيت أن أقدم للجنة

---

(1) الجريدة الرسمية، العدد553، تاريخ (1/آذار/1937).
(2) جريدة فلسطين، عدد944، تاريخ (1973/9/10)، ص4.
(3) ابن الحسين، الآثار الكاملة، مرجع سابق، ص110.
(4) عبدالهادي، مهدي المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول (1934-1947) المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1975، ص18.

مشروع حل جديد ينقذ البلاد من التقسيم الذي رفضه العرب، وما زالوا يرفضـونه وسيثابرون على رفضه إلى النهاية"[1].

وعند النظر في خطة الأمير نجد أنها كانت قائمةً على أساس المفهوم الفيدرالي . على الرغم من أنها لم توضح الطريقة التي سوف تؤسس بها المؤسسات الفيدرالية ، لكنها خصصت اهتماما واضحا للمصالح اليهودية : -الهجرة، وشـراء الأراضـي، ودورهم في الحكومة الفيدرالية . وبما أن هدف الأمير الرئيسي كـان يتمثـل فـي الحيلولة دون إنشاء الدولة اليهودية، لذلك كان في مواقفه أكثر استيعابا للاهتمـامين الرئيسيين لليهود وهما : الهجرة وحيازة الأراضي، إلا أن هذين الهدفين بقيا ضـمن سيطرة الحكومة المركزية، حيث لا يصبح اليهود أغلبيةً في المملكة المقترحة، لذلك نرى أن هذه الخطة أتاحت المجال أمام الهجرة اليهودية التي لا تصل إلى الحد الذي يمكن أن يهدد الهوية العربية لفلسطين.

وهذه الخطة رغم مرونتها بالنسبة لقضية السيطرة الاجتماعية - إلا أن الأمير كان واثقا من فكرة السيطرة على الأرض، لذلك قدم تنازلات تكتيكية حول قضـية المشاركة في السلطة بين العرب واليهود بالتبادل، وذلك لتحقيـق الثبـات بالنسـبة للنواحي المتعلقة بالأرض، ونرى أن فكرتي الاستقلالية والترتيبات المرحلية التـي سوف تبرز فيما بعد حول نهج إسرائيل إزاء المطالب الفلسطينية كانت قد طرحـت في المقترح الأردني . وخطة الأمير هذه تجاه اليهود كانت قائمةً على (البراغماتيـة) المعتدلة، إذ تجاوزت مجرد الشروط السلمية وضمان الحقوق السياسـية والمدنيـة والإنسانية إلي حد إعطاء اليهود التطمينات الكاملة تجاه حقوقهم سواء أكانوا أفـرادا أو مجتمعاتٍ، كما أن هذه الخطة لم تكن مجرد نص شروط بشـان حـل المشـكلة العربية اليهودية، وإنما هي مصدر لاستمرارية النظام الجديد وثباتـه؛ أي أن تأخـذ هذه الخطة الصفة الدستورية ، وأن تعتبـر ميثاقـا وطنيـا يجتمـع حولـه جميـع الأطراف[2].

---

(1) جريدة فلسطين، العدد3835، تاريخ (1938/5/28)، ص4.

(2) الموسى، سليمان، إمارة شرق الأردن، مرجع سابق، ص234.

من الواضح أن هذه الخطة كانت اقل تشددا تجاه اليهود، لأنها كانت مبنيةً على فهمٍ للأهداف الحقيقية لليهود ، وكثيرا ما كان الأمير عبدالله[1] يعبر عن غضبه تجاه المتطرفين العرب الذين لا يحاولون فهم الأهداف اليهودية وثبات الغاية التي تقود الصهيونية. أكدّ ذلك في رسالة إلى رابطة الشباب الإسلامي في مصر ، جاء فيها أن أركان الصهيونية في فلسطين ثلاثة: وعد بلفور و النظرة الأوروبية المناهضة للسامية و المتطرفون العرب اللذين لا يقبلون الحلول مكتفين بالبكاء والعويل[2].

2.5.2 الأردن ومشروع الكتاب الأبيض 1939:

في ظل الوضع الدولي المتأزم اضطرت بريطانيا للتراجع عن مشروع التقسيم وأصدرت قرارا باستحالة قيام دولة يهودية، كما أقرت أن قضية فلسطين قضية تخص الشعب العربي؛ ليس في فلسطين وحدها بل في كل الأقطار العربية . وفي (تشرين الثاني/1938)، وجهت الحكومة البريطانية الدعوة إلى حكومات كل من العراق، ومصر، واليمن، والسعودية، وشرقي الأردن، ولم توجه الدعوة لحكومتي سوريا ولبنان؛ حفاظا على تحالفها مع فرنسا، وذلك للنظر في مستقبل فلسطين[3].

وقد انتدب الأمير عبدالله رئيس وزرائه توفيق أبو الهدى لتمثيله في المؤتمر، وكان يرافقه فؤاد الخطيب و عبدالله نمر، في (شباط/1939)، وقد بدأ المؤتمر أعماله في (شباط/1939)، واستغرقت المباحثات أسابيع وأسفرت عن صدور الكتاب الأبيض البريطاني (23/أيار/1939). ومما ورد فيه:

1. ليس من سياسة الحكومة البريطانية أن تصبح فلسطين دولةً يهوديةً .
2. لا تستطيع الحكومة البريطانية أن توافق على أن مراسلات الحسين (مكماهون) تشكل أساساً عادلاً للادعاء بوجوب تحول فلسطين إلى دولة عربية مستقلة.

(1) بريزات، العلاقة الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص81.
(2) ابن الحسين، الآثار الكاملة، مرجع سابق، ص335.
(3) عبدالهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول (1934 -1947)، مرجع سابق،ص68.

3. لا تستطيع الحكومة البريطانية أن تقبل باقتراح وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

4. تهدف بريطانية إلى تشكيل حكومة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهده.

5. إن اقتراح إقامة دولة فلسطينية يستدعي التشاور مع عصبة الأمم بقصد إنهاء الانتداب.

6. تسمح الحكومة البريطانية لـ 75 ألف مهاجر يهودي بالدخول إلى الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الخمس القادمة ، وينضم المندوب السامي انتقال الأراضي[(1)].

ومن هنا نرى أن الكتاب الأبيض كان له صدى واسع وبموجبه تمسكت الهيئة العربية العليا ومعظم الحكومات العربية بموقفها المعادي للكتاب الأبيض ، ولكن الأمير عبدالله اتخذ موقفاً مغايراً وأعتقد في المشروع البريطاني مكاسبَ هامةً للعرب،ولم يدخر وسعاً فيث الحكومة البريطانية على تنفيذ ما جاء فيه ، وذلك ضمن المشروعات التي طرحها على الحكومة البريطانية والرأي العام العربي بين عامي 1940 و1947بشأن وحدة سوريا الكبرى ، وكان هدفه من ذلك إذابة اليهود في دولة عربية كبرى تضم فلسطين وشرقي الأردن وسوريا ولبنان[(2)]. وعندما اجتمع الأمير عبدالله بالوفد الفلسطينيفي عمان قال له: "اقبلوا بالكتاب الأبيض خوفا من اليوم الأسود"فأجاب أحد أعضاء الوفد : "إن الزعامة الفلسطينية ترفض ذلك ونحن بدورنا لا نخرج عن منهجنا" فقال الأمير: "أصلح الله زعامتكم"[(3)].

---

(1) المحافظة، محمد، العلاقة الأردنية الفلسطينية 1939 -1951، مرجع سابق، ص77.

(2) المرجع نفسه، ص81.

(3) عبدالهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول (1934 -1947)،مرجع سابق، ص73.

3.5.2 الأردن ومشاريع الوحدة:

أ. مشروع المملكة المتحدة بين الأردن وفلسطين:

في (23/أيار/1938) قدّم الأمير عبدالله مذكرةً للجنة الفنية التي أوفدتها حكومة بريطانيا من أجل النظر في إمكانات نجاح مشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهودوفنّد الأمير في تلك المذكرة مشروع التقسيم وبيّن لأخطاره. ثم عرض في (11/حزيران/1938) اقتراحا يتألف من 12 بنداً، ويتضمن تأليف مملكة موحدة عربية بين القطرين، مع منح اليهود إدارةً مختارةً للمناطق التي يؤلفون أكثريةً فيها، ولكن اللجنة رفضت النظر في اقتراح الأمير متذرعةً بأنه ليس من اختصاصها[1].

ب. مشروع سوريا الكبرى:

لم يغب هدف الوحدة السورية قط عن ذهن الأمير عبدالله منذ أن وصل إلى معان في خريف 1920، ومنذ أن أعلن نفسه نائباً عن ملك سوريا (فيصل). ومنذ تأسيس الإمارة الأردنية في ربيع 1921 ظل الأمير يعلن أن بيعة أهالي سوريا الطبيعية لفيصل يوم (8/آذار/1920)تمثل عهداً لوحدة التزم به السوريون، ومنذ ذلك الحين لم يدع الأمير فرصةً للعمل من أجل الوحدة . ومنذ ذلك الحين لم يدع الأمير فرصةً للعمل من أجل الوحدة تضيع -سواء الوحدة مع فلسطين أو مع سوريا. ووقف الفرنسيون عائقا أمام الوحدة بين شرقي الأردن وسوريا (ووقف حزب الكتلة الوطنية الموقف نفسه)، ووقفت بريطانيا ضد وحدة شرقي الأردن وفلسطين. وكان للوحدة أنصار في سوريا يمكن أن نذكر منهم أهل حوران وجبل الدروز، وقبائل البادية الكبيرة وسياسيين بارزين في دمشق، يأتي في طليعتهم آل البكري والدكتور عبد الرحمن الشهبندر[2].

ونستطيع أن نفهم هذامن رسالة المندوب السامي المؤرخة في (2/تموز/1940)جواباً على رسالة الأمير عبدالله في اليوم السابق . وكانت رسالته تحمل خيبة الأمل في طياتها، وتنم في الوقت نفسه عن خشية الإنكليز من أن ينـدفع

---

(1) الموسى، إمارة شرق الأردن، مرجع سابق، ص304.

(2) المرجع نفسه، ص257.

الأمير للقيام بعمل عسكري بمفرده وعلى مسؤوليته وقد أشارت الرسالة أولا إلى التصريح الذي بثته الإذاعة الليلة الماضية(اتفاق بريطانيا مع ديغول ممثل فرنسا الحرة)ثم مضت إلى القول :"وما من شيء أستطيع أن أضيفه إلى هذا التصريح إلا أن أتوسل لسموكم غاية التوسل أن لا تسمحوا بقيام أي عمل متسرع قد يعرقل خطط حكومة جلالته وينقلب بالتالي إلى إلحاق الأذى بالإمبراطورية البريطانية وبأصدقائها ومعاضديها على السواء". ومضى المندوب السامي إلى التشكيك بدوافع السوريين الذين اتصلوا بالأمير، قائلاً إنهم لا يستطيعون تقدير الوضع على حقيقته، ولا يستبعد أن تكون لهم دوافع مصلحة شخصية. ثم كرر إلحاحه على عدم القيام بأية حركة[1].

ج. مشروع الهلال الخصيب:

في تاريخ (13/أيلول/1941) طلب الأمير عبدالله من ممثل وزارة الحربية البريطانية في الشرق الأوسط (أوليفر لتيلتون) في عمان الإدلاء بتصريح يتعلق باستقلال شرق الأردن وفلسطين على شاكلة تصريح الجنرال الفرنسي (كاترو) حول استقلال سورية ولبنان . وطلب منه مباشرة أن تفسح بريطانيا الطريق لحكومة شرق الأردن في سعيها الجدي من أجل تحقيق وحدة سوريا بأقاليمها الأربعة وأجاب (لتيلتون) بأن الحكومة البريطانية لا تعارض اتصال حكومة شرق الأردن بحكومة سورية أو أي حكومة عربية أخرى ولكنه فضّل التريث[2].

وجاء تأكيد الأمير عبدالله بمذكرة أخرى بتاريخ (23/تشرين الثاني /1941) حيث لفت أنظار البريطانيين إلى رغبته في تشكيل وحدة أو اتحاد الهلال الخصيب أي سورية الطبيعية والعراق ، وقد اعتمد الأمير على الوحدة التي كانت قائمةً عقب طرد العثمانيين. وكان مشروع الأمير متوافقاً مع مشروع نوري السعيد الذي تبنى الفكرة نفسها ونشرت على شكل كتيّب بعنوان (استقلال العرب ووحدتهم) عام

(1) الموسى، إمارة شرق الأردن، مرجع سابق، ص258.

(2) الشناق، عبدالمجيد، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال وحتى 1976، لجنة تاريخ الأردن، عمان، (د.ط). سلسلة كتب المطالعة، 1996 ص103.

1943 وقد تضمن توحيد سوريا الكبرى مع العراق ضمن جامعة عربية مع تــرك المجال مفتوحاً أمام دول عربية أخرى[1].

إن هذه الصيغ التي قدمت كانت بالفعل متقدمةً على كثير من الصيغ الوحدويــة أو مقترحات الحلول للقضية الفلسطينية التي طرحت بعد ذلك . إلا إن بيان الأميــر عبدالله لم يحظَ بالتأييد لا على المستوى الشعبي أو الرسمي؛ ويعود ذلــك إلـــى أن الجهات المسؤولة في سورية ولبنان وفلسطين وحتى في مصر امتنعت عن نشره في وسائل إعلامها. ويوضح هذا النهج الاستعماري أسلوب المراوغة البريطانية مقارنة مع ما ورد على لسان (إيدن) من تأييد لمبدأ الوحدة العربية[2].

6.2 عهد الاستقلال والسعي نحو الوحدة:

سعت الحكومة الأردنية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية للوصول إلي اتفاقية جديدة مع ا لحكومة البريطانية تلغي فيها اتفاقية عام 1928، وتعطي الأردن الوضع الاستقلالي الذي تطمح إليه، إلا أن رد الحكومة البريطانية كان يتعذر بأن انهماكهــا في إدارة القتال لا يتيح لها الوقت الكافي لإجراء مباحثات سياسية . إلا أن الحــرب وما رافقها من أحداث ساهمت بتغير كثي ر من المفاهيم التي كانت تنتهجها الحكومــة البريطانية، ورأت أن سلوكها القديم أصبح غير مقبول لــدى كثيــر مــن شــعوب المنطقة، التي أصبحت أكثر إلحاحا نحو الاستقلال، ومن جهة ثانية رأت الحكومــة البريطانية أن مصالحها الاستراتيجية في المنطقة العربية تستوجب عليهــا تطــوير أسلوبها في هذه المنطقة، حيث أن هذه المصالح تتطلب نفقات سياســيةً وعســكريةً كبيرةً لم تعد الدولة البريطانية قادرةً على تحملها، خاصةً بعد الخسائر الكبيرة التــي تكبدتها خلال فترة الحرب.

وفي (16/كانون الثاني/1946) أبلغ المندوب السامي الأميــر عبــدالله رغبــة الحكومة البريطانية دعوة سموه إلى لندن للتباحث حول معاهدة جديدة تحقق لشــرق الأردن رغبته بالاستقلال، وفي (20/شباط/1946) توجه الأمير وبصحبته رئــيس وزرائه إلى لندن، وجرت المفوضات بين الحكومة الأردنية والحكومة البريطانية ، إذ

(1) الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية، ص104.

(2) المرجع نفسه، ص108.

تمخضت عن إعلان استقلال الإمارة وانتهاء الانتداب عليها، وإعلان معاهدة صداقة وتحالف بين الحكومة الأردنية والحكومة البريطانية[1].

وقد تضمنت هذه المعاهدة اعتراف الحكومة البريطانية باستقلال شرق الأردن، كما نصت على تأسيس تحالف وثيق بين الفريقين، ينص على أن يتبادل الفريقان التمثيل السياسي والدبلوماسي، وأن تكون مسؤولية الحفاظ على الأمن ومسؤولية الدفاع عن شرق الأردن محصورةً في الأمير عبدالله، كما نصت هذه المعاهدة على احتفاظ بريطانيا بقوات مسلحة في شرق الأردن في الأماكن المقيمة فيها وأماكن أخرى يتفق عليها، كما نصت المعاهدة على منح هذه القوات التسهيلات الضرورية لإقامتها،في حين تتعهد الحكومة البريطانية بتقديم مساعدة مالية لشرق الأردن. من أجل تسديد نفقات الأقسام الحربية من قواتها للدفاع عن شرق الأردن، كما وردت في هذه المعاهدة بعض المواد الأخرى. وقد قرر المجلس الوزراء قبول هذه المعاهدة في (30/آذار/1946)، ثم صادق عليها الملك عبدالله في اليوم نفسه[2].

وفي هذه الأثناء عقد المجلس التشريعي الخامس اجتماعا في (25/أيار/1946) بحث من خلاله القرار المتضمن إعلان الاستقلال التام، وإعلان البيعة بالمُلك للأمير عبدالله بن الحسين بوصفه ملكاً دستورياً على رأس الدولة الأردنية، وبلقب حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية[3].

وقد كانت هذه المعاهدة شبيهةً بالمعاهدة العراقية -البريطانية 1930. حيث أنها لم تراعِ التطورات التي شهدتها إمارة شرق الأردن بعد عام 1928، لذلك فإن هذه المعاهدة وإن قبلتها الحكومة الأردنية واعتبرتها أول معاهدة عربية استقلالية ضمن حدود ميثاق الأمم المتحدة - إلا أنها لم تمنح الأردن الاستقلال الكامل؛ إذ استمرت الهيمنة البريطانية على أراضي شرق، من خلال مرابطة القوات العسكرية البريطانية في البلاد ، واستمرار سيطرة الضباط لإنجليز على الجيش الأردني، واستمرار المعونة الأجنبية. وقد كانت بريطانيا تشرف على جميع الشؤون الداخلية

(1) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص404.
(2) المرجع نفسه، ص404.
(3) الجريدة الرسمية، العدد681، تاريخ (1946/5/25).

وتراقبها مراقبةً دقيقةً، وكذلك استمرار الجيش الأردنـي مرتبطـا ارتباطـا وثيقـا بالسلطة البريطانية[1].

لهذه الأمور رفض بعض الوطنين الأردنيين المعاهـدة، وقـد تـزعم حركـة المعارضة (جماعة الشباب الأحرار) الذين طالبوا بتعديل المعاهدة ، واعتبروها صكاً استعمارياً بشكل استقلال، وقد ضعت البلاد الطامحة للاستقلال وللحرية تحت الحكم البريطاني غير المباشر وجعلت منه ثكنة عسكرية بريطانية[2].

أما ردود الفعل الخارجية فقد تباينت من طرف إلى آخر، فبعد نشر المعاهدة في الصحف العربية وا لبريطانية، شنت الصحف العربية هجوما على المعاهدة ؛حيـث انتقدت الصحافة السورية واللبنانية وجود القوات البريطانية في الأردن، أما الصحافة العراقية فلم تبدِ آية حماسة للمعاهدة لأن الأردن لم يحصل على استقلاله الكامـل .

أما الموقف المصري الرسمي فقد جاءعلى النحو الا تالي: "إن كل دولـة يجـب أن تكون حرةً في عقد المعاهدات التي تتناسب وقضاياها الخاصة... ولن يسمح لأحد أن يتدخل في علاقات مصر الدولية"[3].

أما الصحف الروسية فقد وجهت انتقاداً شديداً للمعاهدة؛ لأن القوات البريطانيـة بقيت فيالأردن ولم يتغير على وجودها شيء ، أما الصـحافة الأمريكيـة ومجلـس الشيوخ فقد هاجما المعاهدة، وطالب مجلس الشيوخ عدم الاعتراف باستقلال شـرق الأردن. وبعد ذلك تقدمت الأردن بطلب لهيئة الأمم المتحدة من أجل الحصول على العضوية فيها إلا أن هذا الطلب عارضه العضوان (السـوفيتي والبولنـدي) حيـث استخدم الاتحاد السوفيتي حق النقض (الفيتو) ولم يدخل الأردن عضوا في هيئة الأمم المتحدة إلا في (14/كانون الأول/1955)[4]. أما الحركة الصهيونية فقد كانـت أول من رفع صوت المعارضة لاستقلال شرق الأردن، حيث بعـث الممثـل السياسـي

(1) محافظة، علي، العلاقة الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص134.

(2) العجلوني،محمد سيف الدين ، (مذكرات)معركة الحرية في شر ق الأردن، مطبعـة بابيـل، دمشق، (د.ط). 1947، ص65.

(3) الماضي، الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص433.

(4) محافظه، علي، العلاقات الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص136.

للجمعية العبرية للتحرر القومي والجمعية الأمريكية لتحرير فلسطين إلى سكرتير الدولة البريطانية رسالة متضمنة نسخة من الاحتجاج المقدم إلى هيئة الأمم المتحدة ، والأسس التي بني عليها هذا الاحتجاج مشيرا إلى أن فصل شرق الأردن سيؤدي إلى نتائج وخيمة(1).

ونتيجة للانتقادات التي وجهت للمعاهدة الأردنية البريطانية الثانية فقد بادرت الحكومة الأردنية إلى الاتصال مع الحكومة البريطانية لأجراء مباحثات وذلك لعقد معاهدة جديدة تكون أكثر ملائمةً لمصلحة المملكة الأردنية، وتم التوقيع على المعاهدة الجديدة في (15/آذار/1948) وتم نشر نصوصها رسميا في (18/آذار/1948)وكان من حسنات المعاهدة الجديدة أنها ألغت الملحق السابق للمعاهدة السابقة الذي يجيز لبريطانيا الاحتفاظ بقوات مسلحة في جميع أنحاء الأردن،بينما اقتصر الملحق الجديد على مطارين في عمان والمفرق . كما أن هذا المعاهدة كفلت التساوي في الحقوق والالتزامات في زمن السلم وفي زمن الحرب، كما نصت المعاهدة الجديدة على عدم الإخلال بالالتزامات المترتبة على المملكة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية . إلا أن هذه المعاهدة لم تسلم هي من الانتقادات مثل أن الشعب لم يستشر في عقدها . وأن بريطانيا تمن على الأردن بأنها تدفع نفقات الجيش الأردني في حين أن المعاهدة تحرم على الأردن الحصول على حقوقه الطبيعية من مشروع (روتنبرغ). ومرور شركة بترول العراق وغيرها، ولو حصل الأردن على دخل عادل من هذه المشاريع لتوفرت لديه مبالغ اكبر من المساعدات البريطانية. وأن الأماني القومية تدعو إلى إلغاء المعاهدات المعقودة مع بريطانيا وعدم عقد أية معاهدات تحد من سيادة البلاد وتكبل حريتها(2).

7.2 الموقف الأردني من لجنة التحقيق (الأنجلو أمريكية) 1946:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ العرب بالترقب المشوب بالحذر؛ وذلك لمعرفة ما ستتخذه بريطانيا من قرارات متعلقة بالقضية الفلسطينية وأخيرا جاء قرار

---

(1) المحافظة، محمد، العلاقة الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص115.

(2) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص419.

الدولتين الكبيرتين الولايات المتحدة وبريطانيا -بإيفاد لجنة تحقيق (أنجلو أمريكية) إلي البلاد العربية لدراسة الحالة ووضع التقرير الذي تنسبه اللجنة حول الهجرة اليهودية ومستقبل فلسطين [1]. وقد حُددت مهام اللجنة في دراسة الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية لليهود المضطهدين في أوروبا والفلسطينيين من خلال الاستماع إلى شهود عرب ويهود في فلسطين، كما كلفت اللجنة بتقديم التوصيات اللازمة للحكومتين الأمريكية والبريطانية حول تلك الدراسة . وقد بدأت اللجنة عملها في (كانون أول/ 1946) في واشنطن ثم انتقلت إلى لندن ثم إلى فلسطين وكانت مؤلفةً من ستة أعضاء إنجليز وستة من الأمريكان [2]. وقد قدمت الحكومة الأردنية في (13/آذار/1946) مذكرةً إلى لجنة التحقيق، إذ استعرضت منشأ المشكلة الفلسطينية المتمثلة بوعد بلفور، الذي اعتمد عليه اليهود كبنية قانونية، كما تناولت كذلك الحجج اليهودية الأخرى التي تبرر دعواهم مثل الصلة التاريخية، ووعد التوراة، ومحبة فلسطين ، ورغبة اليهود المضطهدين في شرق أوروبا في الخلاص من حياة الأقلية، وحثهم على تطبيق ما جاء في الكتاب الأبيض [3].وقد اشتمل تقرير اللجنة على التوصيات التالية:

1. وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني حتى يزول الخلاف بين العرب واليهود.
2. منع قيام دولة عربية أو يهودية في فلسطين والسعي إلى قيام حكم ذاتي بضمانات وتعهدات دولية.
3. إدخال مائة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين.
4. حماية الديانات السماوية (اليهودية المسيحية الإسلامية) في الأراضي المقدسة.

---

(1) الجمالي، فاضل ، ذكريات وعبر، دار الكتاب الجديد، ط2، 1965، ص52.
(2) الروسان، ممدوح، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، ط1، 1979، ص214.
(3) عبدالهادي، المسألة الفلسطينية، مرجع سابق، ص56.

5. منع انتقال الأراضي إلى اليهود[1].

وقد استقبل الصهاينة التقرير بالفرح الشديد ولاسيما في الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة، وبالنسبة للعرب فقد عبروا عن غضبهم الشديد بالمظاهرات والاحتجاجات التي عمت مختلف المدن العربية أما الموقف الأردني فقد تمثل في الرسالة التي بعث بها الأمير عبدالله إلى الحكومة البريطانية بواسطة المندوب السامي، إذ بيّن فيها أن هذا التقرير قد عمل على تهويد فلسطين من خلال إعطاء اليهود مائة ألف رخصة هجرة خلال عام 1946، وأن هذا التقرير قد وضع المشكلة الفلسطينية في أسوأ حالة يمكن أن تكون فيه، كما أوضح الأمير في رسالته أن اليهود في فلسطين في أمان من كل خوف، وليس في استطاعة أحد من العرب أن يقول غير هذا، وأن الحكومة البريطانية لا يجوز لها أن تقود المنطقة حسب الأهواء الأمريكية التي تضغط لصالح المسألة اليهودية[2].

وفي (29/تشرين الثاني/1947) اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة واتخذت قرارا بالأغلبية بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق: منطقة عربية (الجليل الغربي، ونابس والسهل الساحلي من مدينة (اشدود)إلى الحدود المصرية) ومنطقة يهودية (الجليل الشرقي ومعظم السهل الساحلي والنقب) ومنطقة دولية (مدينة القدس) وتضمّن قرار الجمعية العامة إنهاء الانتداب البريطاني، حيث تقام الدولتان المستقلتان: العربية واليهودية والنظام الدولي الخاص بمدينة القدس بعد انسحاب القوات البريطانية بشهرين[3].

ويمكن حصر موقف الأردن من التقسيم بموقفين: **الأول:** الموقف الشعبي حيث كان مؤيدا لوجهة النظر الشعبية الفلسطينية التي كان يمثلها الحاج محمد أمين الحسيني وهي رفض قرار التقسيم. **الثاني:** هو الموقف الرسمي حيث كان لدى الملك عبدالله موقفان: رسمي كان منسجما مع الموقف العربي العام وقائما على التضامن مع عرب فلسطين وموقف أكثر واقعيةً نابع من قناعات الملك عبدالله

(1) عبدالهادي، المسألة الفلسطينية، مرجع سابق، ص56.
(2) محافظة، علي، العلاقات الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص128.
(3) المرجع نفسه، ص131.

الشخصية وينحصر في طريقين : إما قبول قرار التقسيم على علاته، هذا في حالة عدم قدرة العرب على الحرب ضد اليهود ، أو أن يعهد للجيش الأردني بمواجهة اليهود، وينال الدعم من الدولة العربية على اعتبار أن الأردن ليس عضوا في هيئة الأمم المتحدة، ويستطيع أن يدخل في الحرب مع اليهود[1].

ويبدو أن موقف الملك عبدالله الذي تمسك به حيال قرار التقسيم -رغم عيوبه- نابع من قناعته بأن الدول العربية غير قادرة على كسب الحرب ضد اليهود في فلسطين؛ والوسائل اللازمة للضغط على الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والبريطانية إضافةً إلى أن القبول بالتقسيم أقل خطورةً على العرب من وقوع الحرب[2]. وقد رفضت الدول العربية اقتراح الملك؛ لأن العرب كانوا ضد تطلعات الملك في تحقيق مشروع سوريا الكبرى، فالسعودية رفضت ذلك؛ لأنها تخشى من ازدياد نفوذ الهاشميينوكانت مصر ضد أن يصبح الأرد ن قوةً كبرى تنافسها على الزعامة العربية، أما لبنان فكانت تخشى على الطبيعة الطائفية فيها وكانت تخشى أن تذوب في جسم الدولة السورية ، لذلك كان العرب ينظرون إلى تطلعات الأردن بنوع من الخشية والحسد[3].

8.2 مشاركة الأردنيين في حرب فلسطين عام1948:

لقد كان قرار الـ حكومة البريطانية رفع القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة نذير حرب، لذا سارعت الحركة الصهيونية إلى استغلال ذلك لتحقيق أهدافها . فعلى الصعيدالسياسي عملت الوكالة اليهودية ، وهي الهيئة الرسمية المعتمدة من يهود فلسطين والناطقة باسمهم على تزويد صحافة العالم بأخبار اليهود وأراء زعمائهم واتجاهاتهم السياسية حيث كان الصحفي الأجنبي يتحدث إلى (بنغوريون)[4]. أما

---

(1) المحافظة، محمد، العلاقات الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص136.

(2) جريدة الجزيرة، العدد8205، تاريخ (كانون أول/1947).

(3) طلافحه، والشرعة، تاريخ الأردن الحديث وأساليب تدريسه، مرجع سابق، ص55.

(4) المحافظه، محمد، العلاقة الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص141.

على الصعيد العسكري، فإن الحركة الصهيونية احتلت عددا من المدن العربية واستولت على جزء كبير من الأراضي الفلسطينية قبل (15/أيار/1948)(1).

وعلى ضوء القرار الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة الداعي إلى تقسيم فلسطين عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا حضره رؤساء الدول العربية في (8/كانون أول/ 1947)، قرروا فيه أن التقسيم باطل من أساسه، ولابد أن يتخذوا التدابير اللازمة الكفيلة بإحباط هذا المشروع الظالم، كما قرروا في هذا الا جتماع تزويد اللجنة العسكرية وهي اللجنة التي ألفتها الدول العربية في اجتماع سابق لها في عمان جعلت مهمتها الإشراف على تزويد الفلسطينيين بالمجاهدين بالأسلحة اللازمة، التي تمثلت بعشرة آلاف بندقية وبما لا يقل عن ثلاثة آلاف متطوع(2).

وفي هذه الأثناء عملت الحكوم ة الأردنية على تأليف سرية من مُسرَّحي الجيش مزودة بالبنادق الإنجليزية ، و(51) رشاشاً من طراز لويس، كما تألفت سرية أخرى من المتطوعين قوامها (150) مجاهدا تحت قيادة الرئيس بركات طراد . كما تألفت سرية من المتطوعين الأردنيين بقيادة الملازم عز الدين التل وقوامها م ائة وثلاثون مقاتلا، كما تألفت سرية أخرى من الإخوان المسلمين بقيادة السيد عبد اللطيف أبو قورة. كما اشترك أيضا مجموعة من المناضلين الأردنيين في المعارك التي دارت رحاها في منطقة باب الوادي واللد والرملة ومنطقة الطور في القدس ، وهي مؤلفة من الحويطات وبني صخر وا لعدوان والحديد، وقد بلغ عدد المناضلين الأردنيين من مختلف الفئات (1200) مجاهد(3).

كما كان للأردنيين مساهمة كبيرة في جمع التبرعات النقدية والأسلحة، حيث تألفت في جميع المدن والقرى الأردنية جمعيات كانت تعرف باسم (جمعيات الدفاع عن فلسطين) كانت تعمل باهتمام ب الغ لجمع التبرعات من مختلف الطبقات الاجتماعية الأردنية اللذين كانوا يقبلون على التبرع بحماسة وطيبة خاطر . وفي

(1) كتن، هنري، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة وديع فلسطين، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1970، ص39.

(2) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص466.

(3) المرجع نفسه، ص667.

(30/نيسان/1948)عقد رؤساء أركان لجيوش العربية مؤتمراً لهم في عمان ترأسه الأمير عبدالله وحضره عبد الرحمن عزام، وقد تقرر في هذا المؤتمر أن على الدول العربية إعداد ما لا يقل عن ست فرق كاملة التنظيم والسلاح، وستة من أسراب الطائرات القاصفة والمقاتلة، وأن توحد هذه القوات توحيدا صحيحا. وعندما رفع هذا التقرير إلى اللجنة السياسية العامة لمجلس الجامعة العربية استكثروا هذه الأرقام ورأوا أن تشرع الجيوش بعملها بمايتيسر معها من معدات، مع أن العسكريين كانوا قد قدروا القوات اليهودية بما لا يزيد عن ستين ألف مقاتل منظم عدا غير المنظمين[1].

وحول هذا الموضوع يذكر (كلوب) في مذكراته أنه عندما أعلم عزام باشا أن عدد القوات الإسرائيلية يزيد على (60) ألف مقاتل. قال له: لقد تمكنت من جمع (700) مقاتل من ليبيا، وأنه (أي عزام باشا) ابتاع لهم (700) بندقية من إيطاليا[2].

وهذا التصريح يعيدنا إلى تصريح محمود فهمي النقراشي رئيس الحكومة المصرية آنذاك في أحد اجتماعات مجلس الجامعة العربية، إذ قال: "إن مصر تشترك في مظاهرة عسكرية مع الدول العربية من أجل فلسطين، ويجب أن تعلم الدول العربية هذا مقدماً، أن الجيش المصري لن يشترك في القتال وذلك؛لأسباب داخلية بحتة،فلتعمل الجيوش العربية حسابها على هذا الأساس"[3].

وفي موقف مشابه، عقد اجتماع من أجل فلسطين في دمشق بقصر الجمهورية في (10/أيلول/1947) بحضور رئيس الجمهورية والسيدين معين الماضي وعزت دروزه مراجانب الفلسطيني تلخص بما يلي: إن القضية الفلسطينية لا تُحل إلا بقتال تنفذه الجيوش العربية النظامية، ولكن يجب أن يسبقه نشاط دبلوماسي قوي وشامل في أروقة هيئة الأمم المتحدة يصل إلى جميع دولها، عسى أن تسارع هذه الدول بحل القضية وفق الطرق السياسية السلمية. وترى الباحثة خيرية قاسميه أن

---

(1) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص470.

(2) كلوب باشا، جندي مع العرب، دار النشر للجامعين، ط2، 1973، ص45.

(3) قاسمية، خيرية فلسطين في مذكرات القوقاجي، مركز الأبحاث ودار القدس، بيروت، ط1، 1975، ص135.

وراء هذه الأقوال أمرا ما، وكأنما يقولونها وكل واحد منهم يعتقد أن بريطانيا وأمريكا ستحولان حتما دون وقوع حرب في فلسطين؛ لأنهما حريصتان على أمن وهدوء منطقة الشرق التوسط[1].

وقد جرت هذه الحرب في ظل المنافسة العربية في فلسطين والمناطق الأخرى بين الأردن من جانب والسعودية وسوريا ومصر من جانب آخر، حيث حاول التحالف الأخير توجيه الجهود السياسية والعسكرية قبل الحرب للحد من التأثير الأردني في فلسطين، حيث إن رئيس الوزراء السوري آنذاك شكري القوتلي قد طلب من قائد جيش الإنقاذ العربي فوزي القاوقجي منع أي تحرك للجيش الأردني اتجاه سوريا؛ خشية أن يستغل الملك عبدالله القتال ويأمر جيشه باحتلال سوريا وإقامة النظام الملكي فيها، لذلك حشدت سوريا جيوشها على الحدود الأردنية. وفي الوقت ذاته فإن ابن سعود -الذي أعلن عن عدم توفر القوات الجاهزة لديه للمشاركة في هذه الحرب - عاد يطلب السماح لوحدة من جيش البادية بالدخول إلى الأردن ليكون قرب ساحة القتال في حالة احتياجه. وهذه المواقف جعلت الملك عبدالله يبقي لواء العراقي في الأردن خلال فترة الحرب[2].

لذلك وبعد أن رأى الملك عبدالله المواقف أخذ على نفسه أن يسلك طريقاً أكثر واقعيةً؛ لعله يحافظ على ما يمكن أن يحافظ عليه، فعمت المظاهرات والاضطرابات، ومع ذلك فإن الملك عبدالله -قبل الدخول في المعركة - حاول معرفة فيما إذا كان اليهود على استعداد للتنازل عن بعض الأراضي التي خصصت لهم في مشروع التقسيم؛ ليتمكن بذلك من إقناع العرب بقبول هذا القرار، إلا أنه علم أن ذلك غير ممكن ؛ لأن هذه الأراضي التي حصل عليها اليهود كانت بالطرق السلمية وبموافقة هيئة الأمم المتحدة، وإذا ما وقعت الحرب فإن اليهود هم الذين سيسترجعون المناطق التي سيربحونها في هذه الحرب. وأمام هذا التعنت اليهودي

(1) قاسمية، فلسطين في مذكرات القوقاجي، مرجع سابق، ص126.

(2) بريزات، العلاقة الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص106.

والضغط العربي والشعبي دخل الأردن هذه الحرب التي أصبحت نقطة تحول في التاريخ العربي[1].

9.2 وحدة الضفتين 1950 :

بعد أن أقر مجلس الأمن الدعوة إلى الهدنة الأولى أقر معها تعين (الكونت برانادوت) وسيطاً منتدباًمن قبل هيئةالأمم مهمته التوفيق بين العرب واليهود، وبعد أن أنهى الوسيط الدولي مهمته وضع مقترحاته لحل المشكلة، التي كان أهمها أ ن ينشأ في فلسطينبحدودها التي كانت قائمةً أيام الانتداب ا لأصلي 1922 وبما فيها شرق الأردناتحاد من عضوين، أحدهما عربي والآخر يهودي ، ولا يكون ذلك نافذا إلا بعد موافقة الطرفين، إلا أن هذه المقترحات قد رفضت بالكامل من جميع الإطراف العربية واليهودية، كما رفضت التعديلات المقترحة[2].

وأمام هذا الوضع الجديد لفلسطين كثرت مشاريع الحلول كان من أهمها : مشروع إقامة إدارة مدنية في فلسطين، وقد أعلن عن ذلك ا لأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن العزام آنذاك، كما أعلن عن مشروع تشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة السيد أحمد حلمي عبد الباقي، حيث دعت إلى عقد مجلس وطني في غزة، وقد عقد فعلاً في (1/تشرين الأول/1949)، وأعلن استقلال فلسطين ووحدتها ضمن حدودها (سوريا ولبنان شمالاًسوريا شرق الأردن شرقاً البحر المتوسط غرباً ومصر جنوباً)، انتخب أمين الحسيني رئيسا للمجلس التنفيذي ، وقد بعث برسالة إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة تطالبه الاعتراف بها[3].

ورداًعلى عقد هذا المؤتمر تنادى مجموعة من الزعماء الفلسطينيين لـ عقد مؤتمر شعبي في عمان، وقد توافق مع انعقاد المجلس الوطني في غزة في (1/تشرين الأول/1948) للتعبير عن رفض المجتمعين للمجلس الوطني المنعقد في غزة، واتخذ المؤتمرون قرارات جاء فيها : أنهم يعلقون أكبر الآمال على الملك عبدالله في حفظ

---

(1) المحافظه، محمد، العلاقة الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص156.

(2) المرجع نفسه، ص ص 180 -182.

(3) المرجع نفسه، ص190.

حقوق عرب فلسطين، ويفوضون الملك عبدالله تفويضا مطلقا في التحدث باسم عرب فلسطين[1]. كما دعوا إلى وحدة أردنية فلسطينية، ودعوا الجيوش العربية إلى مواصلة القتال من أجل تحرير فلسطين ودعوا الحكومات العربية إلى تزويد الفلسطينيين بالسلاح، وقرروا الدعوة إلى مؤتمر فلسطيني أوسع يعلن فيه الفلسطينيون مبايعتهم للملك عبدالله ملكا على فلسطين[2].

ويرى الدارس لهذه القرارات أن مؤتمر عمان كان أول إشارة جماهيرية للوحدة، لذلك طلب الملك عبدالله حل حكومة غزة وأخبر البرلمان الأردني في (1/تشرين الثاني/1948) أن خلافاته مع الدول العربية حول غزة ما هي إلا مسألة مبدأ، وبعد أسبوعين من هذا التاريخ زار القدس كما وجهت له الدعوة لإقامة حكومة له في نابلس، إلا أنه لم يقبل هذه الخطوة لأنها تتناقض مع حرية اختيار الشعب الفلسطيني الذي دعا لها سابقا، ومن هنا جاء عقد مؤتمر أريحا في (1/كانون الأول/1948)[3]. وقد انعقد المؤتمر في وسط التفاف جماهيري فلسطيني كبير؛ ضم عدد من رؤساء البلديات، رؤساء العشائر، والمخاتير وحكام عسكريين، وسارعت الوفود الفلسطينية إلى المدينة التاريخية أريحا ووصل عددهم إلى ألفي شخص، واتخذوا قرارات أهمها:

1. شكر الدول العربية على ما بذلته من مجهود ومطالبتهم مواصلة القتال لإنقاذ فلسطين.
2. الدعوة إلى الوحدة مع الأردن.
3. مبايعة المؤتمر للملك عبدالله ملكا على فلسطين.
4. كما اقترح المؤتمر على الملك عبدالله الإشارة بوضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين من عرب فلسطين يستشارون في أمورهم[4].

---

(1) المحافظة، محمد، العلاقة الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ص197- 198.

(2) المرجع نفسه، ص198.

(3) المرجع نفسه، ص200.

(4) اللصاصمة، أحمد حمود ، الحياة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1929- 1967 (رسالة ماجستير)، ص72.

5. يشدد المؤتمر على ضرورة الإسراع في إرجاع اللاجئين إلى بلادهم وتعويضهم[1].

وقد قدمت هذه المقترحات للملك عبدالله الذي قبلها قائلا: "إنه عبء عظيم سأحمله، وسأبذل جهدي في سبيل أداء هذه الأمانة". ويرى المتمعن في هذه القرارات أنها كانت بعيدة المدى وشاملةً في مضمونها وأهدافها، كما أنها أنكرت حكومة عموم فلسطين بشكل غير مباشر[2]. كما عرضت قرارات مجلس الوزراء على مجلس الأمة الذي اتخذ القرار التالي: "إن مجلس الأمة -بعد أن اطلع على قرار الحكومة الذي اتخذته بناءً على مقررات مؤتمر أريحا- يقرر بالإجماع على موافقة الحكومة على سياستها الحاضرة"[3].

إن قرارات مؤتمر أريحا أثارت معارضةً شديدةً في بعض الأقطار العربية، فقد أعلن الملك فاروق أن قرارات مؤتمر أريحا لا تمثل الشعب الفلسطيني، كما أعلن رئيس الوزراء المصري أن الظروف غير ملائمة لعقد هذا المؤتمر. كما ندد أمين عام الجامعة العربية بشرعية قرارات المؤتمر وأنكرحقه في التكلم باسم الشعب الفلسطيني حتى أن علماء الأزهر تبنوا الموقف نفسه.

وهذه الخطوات المتسارعة نحو الوحدة مع فلسطين واجهت معارضةً شديدةً من الجامعة العربية حيث عقدت جلسة طارئة لمناقشة هذه القضية وصوتت مصر، والسعودية، وسوريا ولبنان في اللجنة السياسية مع قرار طرد الأردن من الجامعة العربية على أساس أن اتحاده مع الضفة الغربية يخرق التزاماته بميثاق الجامعة العربية. وقد عارض العراق هذه الخطوة وتغيّب اليمن عن التصويت، إلا أن اللجنة السياسية اضطرت إلى التمهل في قرارها هذا؛ لعدم توفر الإجماع العربي على هذا القرار، ولانتظار نتيجة الوساطة العراقية اللبنانية بين الأردن وخصومه.

أما الموقف الفلسطيني فقد تمثل من خلال المؤتمرات والاجتماعات التي عقدت في الضفة الغربية، والتي كان من أهمها المؤتمر الذي تنادى إليه عموم أهالي رام

(1) المحافظه، محمد، العلاقة الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص201.
(2) اللصاصمة، الحياة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، مرجع سابق، ص107.
(3) المرجع نفسه، ص107.

الله بتاريخ (26/كانون أول/1948)حيث نادوا فيه إن يكون الملك عبدالله ملكاً دستوريا على فلسطين بأكملها، والمؤتمر الذي عقد في نابلس بتاريخ (28/كانون الأول/1948)حيث حضره رؤساء البلديات، وأجمع المؤتمرون فيه على اتحاد الضفتين تحت التاج الهاشمي ومبايعة الملك عبدالله ملكاً على فلسطين . إلا أن تنفيذ مقررات المؤتمر قد تقرر تأجيل تنفيذها سنة ونصف السنة وذلك استجابة إلى الوساطة العراقية التي أملت من الملك عبدالله إرجاء الموافقة على تلك القرارات، حيث أعلن رئيس الوزراء الأردني عدم تنفيذ قرارات مؤتمر أريحا في الوقت الحالي على الرغم من توافق هذه القرارات وسياسة الحكومة الأردنية[1].

لذلك جاءت الخطوات الفعلية للوحدة بعد صدور قانون الإدارة العامة رقم (17) لسنة 1949 الذي ألغى وظائف الحكام العسكريين الأردنيين في فلسطين،واستبدلهم بموظفين مدنيين على أن يرجع كل رئيس دائرة في فلسطين بأعماله إلى الوزير المختص مباشرة أو بواسطة الحاكم الإداري العام في حال وجوده . وفي (7/أيار/1949)، صدرت الإرادة الملكية بتشكيل حكومة جديدة برئاسة توفيق أبو الهدى ضمت ثلاثة وزراء فلسطينيين[2].

وفي شهر تموز من العام نفسه صدرت الإرادة الملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء القاضي بإغلاق القنصلية الأردنية في القدس بعد أن أصبحت منطقة القدس تابعة للإدارة الأردنية[3].

وفي تشرين الثاني أزيل تجميع القيود الحدودية بين الضفتين ، وفي شهر كانون الأول صدرت الإرادة الملكية باعتبار أن كل الفلسطينيين القاطنين في المملكة الأردنية الهاشمية وفي الضفة العربية من نهر الأردن هم أردنيون في جميع الأحوال لهم ما للأردنيين من حقوق وعليهم ما على الأردنيين من وجبات، وفي نفس اليوم صدر قانون الانتخابات لمجلس النواب تقرر فيه تخصيص عشرين مقعدا من مقاعد

---

(1) اللصاصمة، الحياة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، مرجع سابق، ص204.
(2) الجريدة الرسمية، العدد975، تاريخ (16/آذار/1949).
(3) الجريدة الرسمية، العدد988، تاريخ (16/ تموز/1949).

مجلس النواب للضفة الغربية [1]. وفي نهاية العام أعلن عن حل مجلس النواب اعتبارا من (1/كانون الأول/1950)، وتحديد يوم (11/نيسان/1950)، موعداً لانتخابات أعضاء المجلس النيابي الجديد، والذي تمت فيه الانتخابات النيابية، التي أفرزت أول مجلس نيابي يضم في عضويته أعضاء من الضفتين[2].

وقد صدرت الإرادة الملكية بعد ذلك بحل مجلس الأعيان، وفي نفس اليوم (20/نيسان/1950)، صدرت إرادة ملكية أخرى بتعين أعضاء جدد لمجلس الأعيان من الضفتين. كما صدرت الإرادة الملكية بتأليف وزارة أخرى برئاسة سعيد المفتي[3].

أما الجانب العربي فقد أثار قرار الوحدة موجة عارمة من الغضب الشديد، كانت حكومة عموم فلسطين أول من ابتدأ هذه الموجة، حيث طلبت من اللجنة السياسية في الجامعة العربية معالجة هذه الحالة، حيث اعتبرت (اللجنة السياسية) في جلستها التي عقدت في (11/أيار/1950)، إن قرار الوحدة بين الأردن والضفة الغربية هو إخلال بقرار مجلس الجامعة العربية المؤرخ في (13/نيسان/1950)، ثم صوتت مصر، والسعودية، و سوريا ولبنان مع توصية مجلس الجامعة، والقاضي بفصل الأردن من عضوية مجلس الجامعة تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة (18) من ميثاق الجامعة، إلا أن مندوب العراق واليمن طلبا تأجيل الاجتماع حتى يتم الرجوع إلى حكومهتا في هذا الشأن و دقاضطرت اللجنة السياسية إلى التمهل في قرارها هذا، لعدم توفر الإجماع العربي[4].

إلا أن الاجتماع الذي عقد لمجلس الجامعة العربية في مدينة الإسكندرية المصرية بتاريخ (3/حزيران/1950) قد توصل إلى صيغة اعتبرت مرضية للجميع نصت على ما يلي : لما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة إقليمها تحقيقاً لرغبات سكانها الشرعيين، ورفضت كل حل يقوم

(1) الجريدة الرسمية، العدد1004، تاريخ (20/كانون أول/1949).
(2) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص540.
(3) المحافظة، محمد، العلاقة الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص210.
(4) عبدالهادي، المسألة الفلسطينية، مرجع سابق، ص194.

على تجزئتها فأن المملكة الأردنية الهاشمية تعتبر أن ضم الجزء الفلسطيني لها إنما هو إجراء اقتضته الضرورات العملية، وأنها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها على أن يكون تابعا للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى، بكيانه الذي كانت عليه قبل العدوان، وعلى أن تقبل في شأنها ما تقرره بالإجماع دول الجامعة العربية [(1)]. وبهذا يكون الملك عبدالله قد نجح في خطته في وحدة الضفتين والتي أصبح يطلق عليهما المملكة الأردنية الهاشمية.

وفي (24/نيسان/1950) افتتح الملك عبدالله مجلس الأمة الأردني، وألقى رئيس الوزراء خطاب العرش نيابة عن الملك، عبر فيه جلالته عن غبطته لائتلاف مجلس يجمع بين ضفتي الأردن منبثقاً عن إرادة شعب واحد ووطن واحد وأمل واحد [(2)]". وقال: إن"وحدة الضفتين حقيقة قومية وواقعية، يدل عليه اتشابك الأصول والفروع والتحام المصالح الحيوية ووحدة الآلام والآمال . وبعد ذلك بحث أعضاء مجلس الأمة مشروع الوحدة الذي قدمته الحكومة، وتمت الموافقة عليه بالإجماع باستثناء تطبيق السندات واشتمل قرار مجلس الأمة على البنود التالية:

1. تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية، واجتماعهما في دولة واحدة هي المملكة الأردنية الهاشمية وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله بن الحسين المعظم وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين.
2. تأييد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين، والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية.
3. رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الأمة بهيئته الأعيان والنواب، والممثل لضفتي الأردن، إلى حضرة صاحب الجلالة المعظم واعتباره نافذاً عند اقترانه بالتصديق الملكي السامي.

---

(1) عبدالهادي، المسألة الفلسطينية، مرجع سابق، ص195.

(2) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق،ص ص540 -542.

4. إعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل الحكومة عند اقترانــه بالتصــديق الملكــي السامي، وتبليغه إلى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المتبعة[1].

(1) عبدالهادي المسألة الفلسطينية، مرجع سابق، ص246.

الفصل الثالث

أثر الوحدة على السياسة الداخلية للدولة الأردنية

كان من نتائج حرب عام 1948 ضياع الجزء الأكبر من فلسطين، وتشريد أهلها، وقد ارتبط بهذا الحدث المهم تغييرات جوهرية -بعد إعلان الوحدة عام 1950 - في البنية الديموغرافية والجغرافية للدولة الأردنية، بما في ذلك تركيبة المدينة والقرية وأنماط المعيشة فيهما؛ فعلى الصعيد الجغرافي توسعت رقعة المملكة الأردنية الهاشمية غرباً لتضم الضفة الغربية، وعلى الصعيد الديموغرافي فقد اختلفت التركيبة السكانية للدولة الأردنية، وشكّل هذا بدوره عاملاً أساسياً في تحريك وتوجيه السياسة الأردنية داخلياً وخارجياً؛ وعلى المستوى السياسي عمد الأردن -في البداية - إلى حشد التأييد للوحدة في الوسط الفلسطيني، إذ تم تعديل الدستور، وأصبحت السلطة التنفيذية مسؤولةً -بشكل أكبر -أمام مجلس الأمة، مما أدّى إلى توسيع صلاحياته التشريعية عبر إجراء تعديلات دستو رية خصت السلطة التشريعية والتنفيذية وقوانين الانتخابات والجنسية.

1.3 أثر الوحدة على الحياة الاجتماعية:

إن الحديث عن التغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع الأردني بعد قرار الوحدة بين الضفتين يتطلب وقفةً عند تركيبة المجتمع الأردني وخصائصه الديموغرافية قبل حرب 1948 حيث كان المجتمع الأردني يتألف من شرائح ثلاث : شريحة البدو الرحل وقد شكلت ما يقارب 24% من مجموع السكان فيما كان سكان القرى يشكلون نسبة 53%، ويشكل سكان المدن قرابة 23% من المجموع العام للسكان[1]. أما في مجال التعليم فقد بلغ عدد المدارس في عام 1947 (77) مدرسة. وفيما يخص المجالات الصحية فقد بلغ عدد الأطباء في عام 1947 (207) أطباء وبلغ عدد الصيادلة (35)[2]. أما من جهة التركيب الطبقي فلم يكن في شرق الأردن

---

(1) حوراني، هاني، التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن، مرجع سابق، ص69.

(2) المرجع نفسه، ص213.

طبقات اجتماعية متميزة ؛ فمعظم شعبها عبارة عن مالكين صغار وبدو ، ولا يوجد بينهم من يملك ممتلكات شخصية واسعة، وأما الأثرياء فعددهم قليل.

أما عن التعداد السكاني لشرق الأردن فيما قبل نكبة 1948 فكان مجموع السكان يقارب (400,000)على أقل تقدير وكان الدخل الفردي متدنياً بشكل كبير بسبب شح الموارد المالية واعتماد الدولة على المساعدات . كما كان المجتمع الأردني تغلب عليه الصبغة العشائرية؛ فأكثر من ثلثي السكان كانوا يقطنون البادية والأريافوهم ممن يعملون في الزراعة وتربية المواشي ، وترتبط حياتهم بشكل مباشر بموسم المطر.

1.1.3 التغير الديمغرافي بعد الوحدة:

إن التغيّر الديموغرافي الكبير الذي حدث في الأردن كان بسبب هجرة اللاجئين الفلسطينيين هرباًمن الاحتلال الصهيوني ، فبعد إعلان قرار الوحدة بين الضفتين تضاعف عدد السكان إذ بلغ في الضفتين ما يقارب (1,300,000)، مما يعني أن التعداد السكاني للفلسطينيين اللذين انضموا للأردن قد بلغ (900.000) وهو تغير كبير ومفاجئ طرأ على الا مجتمع الأردني، وقد عاش حوالي 30% من هؤلاء اللاجئين في مخيّمات ، و32%منهم في قرى و 38% في مدن وهكذا أصبحت المملكة الأردنية بعد الوحدة مجتمعا ثنائيا[1].

ويكمن أول تغيير ديموغرافي بعد الوحدة في تغيير نسب توزيع السكان بين المدن والريف والبادية وفي نشرة دائرة ا لإحصاءات لعام 1952 تبين أن سكان المدن قد ارتفعت نسبتهم إلى 36% في حين تدنت نسبة سكان الريف إلى 39% وبقيت نسبة سكان البادية من 24-25% [2]. كما أدت الوحدة إلى تطورين آخرين هامين هما ارتفاع نسبة الحركة والتنقل في داخل المملكة، والتنافس على الموارد والوظائف، ونتج عن ذلك هجرة داخلية مستمرة خلال العقد التالي للوحدة إذ فضّل

---

(1) المحافظة، محمد، العلاقات الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص327.

(2) الربايعة، أحمد؛ حمودة، أحمدالسكان والحياة الاجتماعية في الأردن ، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، (د.ط)، 1991، ص28.

الكثير من السكان تجنب ازدحام الضفة الغربية والتوجه شرقاً، حيث توافرت خدمات أكثر وحوافز اقتصادية أكبر ، وقد بلغت الهجرة الداخلية الإجمالية 120,000 شخص ليصل مجموع السكان إلى 891,724 نسمة في الضفة الشرقية و805,450 نسمة في الضفة الغربية عام 1961 بدلاً من (770.580) و(974,625) على التوالي بفعل معدلات النمو السكاني الطبيعية[1].

وتكمن أهمية هذه الإحصاءات السكانية في ما تشير إليه حول تركيب المجتمع الأردني وطبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية ، فقد غيّر قرار الوحدة عام 1950الميزان الديموغرافي الأردني تغييراً جذرياً من خلال استيعاب الحشد الفلسطيني الكبير، فبات الفلسطينيون يشكلون ما يقارب 65% من مجموع سكان المملكة، ويشمل هذا الرقم أهل الضفة الغربية واللاجئين المسجلين في الضفة الشرقية.وكانت إحدى نتائج قرار الوحدة بين الضفتين على المجتمع الأردني عملية (التحول المدني) إذا استقر الجزء الأكبر من اللاجئين في داخل مدن الضفة الشرقية أو في محيطها ، حيث بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة غوث اللاجئين في منطقتي عمان وإربد على سبيل المثال - 57.590 و 29.475 شخصاً على التوالي، وذلك في عام 1951، بعد أن كان عدد سكان مدينة عمان قد قفز من 70.000 عام 1948 إلى 120.000 عام 1952. وقد استمر نمط النمو هذا خلال العقد التالي؛ حيث تسارعت الهجرة الداخلية من الضفة الغربية فوصل عدد سكان العاصمة إلى 246.475 عام 1961، أما الزرقاءفقد نمت أيضاً من 28.411 نسمة عام 1952 إلى 96.800 عام 1961[2]، وكان لهذا النمو أثر آخر تمثل في خلق تجمعات بشرية كبيرة في محيط المدن.

لقد أدى هذا النمو السكاني السريع إلى خلق مشاكل وأعباء اقتصادية ثقيلة، كان من أبرزها البطالة التي بلغت حداً كبيراً، مما حدا بالكثير من الأيدي العاملة إلى الهجرة خارج المملكة بحثاً عن فرص للعمل، خصوصاً في دول الخليج التي

---

(1) صايغ، يزيد يوسف، الأردن والفلسطينيون، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، (د.ط) ص 13.

(2) المرجع السابق، ص14.

تسارعت فيها عجلة النمو بسبب اكتشاف النفط . وكان السبب الرئيسي وراء وجهة الهجرة الداخلية وعملية التحول المدني هو تمركز المؤسسات والخدمات الحكومية والموارد الاقتصادية في الضفة الشرقية ، ويمكننا من خلال الجدول التالي معرفة معدل النمو بالنسبة للمدن الرئيسة[1]:

جدول (1)

معدل النمو بالنسبة للمدن الرئيسة

المحافظة	معدل النمو السكاني (%)		صافي مساهمة الهجرة في النمو السكاني	
	1952-1961	1961-1969	1952-1961	1961-1969
عمان	7,62	5,60	4,42	1,80
إربد	2,75	4,46	0,45	0,66
البلقاء	2,19	3,61	1,01-	0,19-
الكرك	×	3,49	×	0,31-
معان	2,74	2,64	0,46-	1,16-

وفي هذا الجدول يمكن ملاحظة شيء هام إذ ارتفعت نسبة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الرئيسية خصوصا بعد استقرار الفلسطينيين في ا لمدن عينها ، وهذا ما يسمى بعملية التحول المدني.

ونتيجةً لعملية التحول المدني التي اتجهت إليها المملكة بعد قرار الوحدة فقد انخفضت معدلات الوفيات من 30 في الألف أوائل الخم سينيات إلى 19 في الألف عام 1961 إلى 9 في الألف مطلع السبعينيات وتعود ظاهرة الانخفاض السريع لمعدل الوفيات في الأردن إلى توفر الخدمات الصحية وزيادة معدلات الوعي ، وإلى التطور الذي حققته الدولة في مجالات تنمية البيئة وتوفير المسكن الصحي وإلى التطور الكبير في معدلات النشاط الاجتماعي والاقتصادي ، وفي الجدول التالي نتبيّن معدلات المواليد والوفيات لعامي 1953 و1961.

(1) الربايعة، وحمودة، السكان والحياة الاجتماعية في الأردن، مرجع سابق، ص30-31.

جدول (2)

معدلات المواليد والوفيات لعامي 1953و 1961م .

السنة	معدل المواليد في الألف	معدل الوفيات في الألف	معدل الزيادة في الألف
1952	48	30	18.0
1961	48	19	29.0

وقد ترتب على عملية التحول المدني تخفيف نمط الفرز العشائري والإقبال على مؤسسات المجتمع المدني ، وكانت هذه المؤسسات إحدى علامات التحول الاجتماعي الذي رافق الوحدة بين الضفتين كما كانت مظهراً من مظاهر النشاط الاجتماعي ونتيجةً من نتائج السياسة الداخلية للدولة . ولا شك أن عملية التحول هذه قد زادت من الأعباء الاقتصادية على الدولة الأردنية، فالتحول المدني يتطلب توفير خدمات وبنى تحية ورعاية خاصةويقلل في الوقت نفسه من العائدات الزراعية ، ويدفع السكان إلى البحث عن الوظائف.

ومن الناحية الثقافية والاجتماعية ، فقد تميز الفلسطينيون بتجربة خاصة في هذا المجالفقد كانت فلسطين تحت الإدارة البريطانية المباشرة طيلة ثلاثة عقود فنما لديهم وعي ثقافي وفكري وتنظيم اجتماعي تجاوز الروابط الاجتماعية التقليدية وكان لذلك كبير الأثر في الضفة الشرقية بعد الوحدة [1]. ويمكننا تأكيد هذا الفكرة من خلال ملاحظة استقطاب إمارة شرق الأردن للموظفين من الضفة الغربية.

وهكذا كان من نتائج وحدة الضفتين أن زاد عدد السكان في المملكة حتى غدت الغالبية من الفلسطينيين ، وانعكس التكوين الجديد للشعب على الحياة السياسية في البلادفقد نمت المعارضة السياسية وأصبحت أكثر نشاطاً وفاعلية في الجوانب السياسيةفعلى صعيد الحريات العامة كان هناك مطالبة بإطلاق الحرية الفردية وحرية الصحافة وتشكيل النقابات والأحزاب السياسية ، وقد ورد في حديث للنائب عبدالله الريماوي:أنّ الحريات العامة لم تطلق ، ومصلحة الأمة فوق رغبات الحكومةوإرادتها ومصلحتها هي الحق ، والحق فوق القوة . وقال النائب عبدالله

---

(1) اللصاصمة،الهاشميون والوحدة العربية في التاريخ المعاصر دار الخليج، ط 1، 2001، عمان، ص222.

نعواس: حرية الصحافة من الحريات الأساسية يجب أن يكون بوسع الصحفي أن ينام مطمئنا إذا ما تقيد بنصوص القانون ، وعلى الحكام الإداريين أن يعلموا أن الدولة وجدت لخدمة الناس "(1). وفي هذه الآراء طرح جديد لم تعهد مثله المجالس السابقة، ولهذه الطروحات السياسية الجديدة دلالتان، **الأولى**: ارتفاع سقف الحريات التي منحها الدستور الجديد للأردنيين ، **والثانية**: ارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى أعضاء البرلمان، وذلك بسبب دخول الأحزاب العقائدية من جهة وارتفاع مستوى المثقفين –بعد الوحدة- من جهة ثانية.

لقد أبرز اتحاد الضفتين الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين قطاعي المجتمع ، وظهرت الفروق في درجة التحضر (سكان المدن) ومعرفة القراءة والكتابة والتعامل مع وسائل الإعلام ومستوى الوعي السياسي ، وقد كان سكان المدن في الضفة الشرقية أقل من سكان المدن في الضفة الغربية ، ففي أواسط الأربعينات –على سبيل المثال- كان نصف سكان الضفة الشرقية من البدو ، بينما كان الباقون يقطنون في المناطق الريفية والمدن الصغيرة ، وبالمقابل فإن ثلث الفلسطينيين كانوا من سكان المدن وعاشوا في المدن الكبيرة ، وانعكست هذه الدرجة العليا من التحضر في نمو قوة عاملة كبيرة نسبيا ، ولا سيما في المدن الكبرى وقد تم تنظيمها في منظمات عمالية كاتحاد العمال ونقابات الحرفيين.

أما من ناحية التعليم فقد كانت هناك فروق ملموسة بين قطاعي المجتمع ، وعلى سبيل المثال فقد كان حوالي 50% من الأطفال الفلسطينيين في سن الدراسة يذهبون إلى المدرسة بينما لم يذهب إلى المدرسة أكثر من 20% من نظائرهم في الضفة الشرقية، فقد كانت في شرق الأردن في أواسط الأربعينيات صحيفة واحدة ، بينما كانت في فلسطين ثلاث جرائد يومية وعشر مجلات أسبوعية ، وخمس مجلات موسمية، كما كان إقبال الفلسطينيين على وسائل الإعلام أكثر من إقبال سكان الضفة الشرقية(2).

---

(1) اللصاصمة، الهاشميون والوحدة العربية في التاريخ المعاصر، مرجع سابق، ص221.
(2) مهنا، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص88.

ومجمل القول إن الفلسطينيين قد فرضت عليهم التطورات السياسية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية قدرا من الوعي السياسي لمقاومة الهجرة اليهودية والمخططات الاستعمارية وبعد الوحدة بين الضفتين اندمج الطرفان معاً : شعب متطور بدرجة نسبية مع شعب بدأت فيه عملية التطور ، وقد عجّل اتساع القاعدة السكانية داخل الدولة الأردنية في عملية التحديث السياسي والإداري ، يضاف إلى ذلك فإن الزيادة في السكان ولدت ضغوطاً على الحكومة لكي تجد مصادر استخدام وعمالة جديدة للسكان من أبناء الضفتين ، وهكذا لعبت الحكومات دوراً مباشراً في التنمية تماشياً مع الواقع الجديد، وأسرعت في عملية التحضر بتطوير المصادر الطبيعية والقدرة الإنتاجية للبلد[1] لذلك ترتب على هذه العملية ما يمكن تسميته بالحراك الثقافي، وقد جاء نتيجة التأثر بالنمط الثقافي الذي طرأ على المجتمع ، فوجود شريحة أوسع من المثقفين ساعد على تفعيل الثقافة عبر التأثر والتقليد والتمازج الاجتماعي.

2.1.3 تطور الحركات الاجتماعية:

يرتبط الحديث عن نشوء وتطور الحركات الاجتماعية في الأردن بالحديث عن التطورات السياسية الهامة التي شهدتها المنطقة العربية بشكل عام، ولا سيما تلك التطورات التي أدت إلى تأسيس الدولة الأردنية الحديثة في (11/نيسان/1921) بشكل خاص. لقد أخذت ملامح الحركات الاجتماعية بالتشكل في إطار الإحداث والتطورات التي عرفها الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الأولى وحتى التسعينات من هذا القرن، وقد برز تأثير هذه الإحداث على الأردن أكثر من مرة، وعلى وجه خاص خلال الفترة الفاصلة بين الحروب العربية -الإسرائيلية عامي 1948 - 1967، وللتعرف على خارطة الحركات الاجتماعية في الأردن لا بد من متابعة ولادة وتطورات بنى الحركات الاجتماعية الأردنية والتي تتمثل فيما يلي:

---

(1) مهنا، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص89.

المرحلة الأولى من (1921- 1948):

إن الإطار العام الذي يميز هذه المرحلة هو نشوء الدولة الأردنية، حيث شهدت هذه المرحلة البدايات الأولى لتبلور التنظيمات الاجتماعية، على الرغم من عدم مواءمة البيئة الاجتماعية والسياسية والقانونية. فالنظام الاجتماعي ذو الطبيعة العشائرية العائلية حينذاك إضافة إلى العوائق الناتجة عن المعاهدة البريطانية- الأردنية وتطورات القضية الفلسطينية التي كانت تلقي بثقلها على علاقة الحكم بالمواطنين، أدت إلى تقليص حرية التنظيم الاجتماعي والسياسي. وقد ظهر هذا من خلال إقامة المجلس التشريعي 1929-1946 والسماح بإنشاء التنظيمات المدنية والأحزاب وإباحة حرية الاجتماع والتعبير والنشر بحدود معينة - وساعد في ظهور الجيل الأول للمنظمات الاجتماعية الأردنية، حيث شهدت هذه المرحلة نشوء ما يزيد على خمسين منظمة اجتماعية، مثل الغرف التجارية والجمعيات الاجتماعية والنوادي الرياضية والثقافية والسياسية، كما ضمت قائمة كبيرة من الأحزاب السياسية، وإذا أضيف إليها النوادي ذات الطابع السياسي فإنها تصل إلى ما يقارب نصف المنظمات التي قامت خلال هذه الفترة [(1)].

المرحلة الثانية (1948- 1958):

إن هذه المرحلة مليئة بالأحداث والتطورات التي انعكست على تشكيلة القوى المختلفة في الحركات الاجتماعية الأردنية، حيث شهدت انبعاثاً قوياً لعشرات المنظمات التي شكلت جسم الحركة الاجتماعية الرئيسي، ولعدة عقود لاحقة نتيجة للهجرة الكثيفة للاجئين الفلسطينيين بعد الوحدة بين الضفتين، مما ضاعف عدد السكان إلى ثلاثة أمثال عددهم قبل ذلك، ونتيجةً لدخول الأردن مرحلة الاقتصاد الحديث، وانتشار التعليم وازدياد وزن المدن ونمو عددها وتنامي التمركز الحضري في العاصمة، بالإضافة إلى تطورات سياسية وتشريعية هامة منها إقرار الدستور الأردني الحالي في مطلع 1952، وتشكيل مؤسسات الدولة الحديثة وإقرار تشريعات

---

(1) الحوراني، هاني، ورياض الصبح،حركات المجتمع في الأردن، ورق بحث قدمت في مؤتمر: واقع التنمية في الأردن، عمان، 1996، ص136.

حديثة شكلت الإطار القانوني لعمل المؤسسا ت الاجتماعية[1] وفي هـذه المرحلـة شكلت الحركة التطوعية بداية المنظمات والحركات الاجتماعية، حيث تزايـد عـدد الجمعيات الخيرية من (65) عام 1953 إلى (196) عام 1958، وبلغ عدد النوادي بمختلف أشكالها من (116) نادياً في عام 1951، وقد ظهرت في هذه المرحلة المزيد من الجمعيات والنوادي الخاصة بالطائفة المسيحية (أهمها جمعية الثقافـة والتعلـيم الأرثوذكسية عام 1957) والأقليات الإثنية (الجمعية الخيرية الشيشانية في الزرقـاء عام 1958)[2].

وفي هذه المرحلة ظهر الجيل الأول من النقابات المهنية منذ عام 1950، وكانت أولها نقابة المحامين، ث م نقابـات أطبـاء الأسـنان (1952)، والأطبـاء (1954)، والمهندسين (1958)، حيث لعبت هذه النقابات دوراً حيوياً في الحياة السياسية، كما شهدت هذه المرحلة إقرار أول تشريع يعترف بحقوق التنظيم النقابي للعمال، حيـث صدر قانون نقابات العمال رقم 35 لسنة 1953وقد تلا صدور هذ ا القانون تأسيس (10) نقابات عمالية في النصف الأول من عام 1954، حيث توحدت الأخيرة فـي الاتحاد العام لنقابات العمال، ولم يلبث أن ارتفع عدد النقابات العمالية إلى (39) نقابة في نهاية عام 1957[3]. وفي هذه المرحلة ظهرت بعض التنظيمات النسائية التـي سعت إلى تنظيم جه ود الإغاثة والعون الصحي للاجئـين، مثـل جمعيـة الشـابات المسيحيات عام 1950، كما تأسس اتحاد المرأة العربية عام 1954[4]، الذي لعـب دوراً هاماً في التوعية السياسية للمرأة إلا أنه حُلّ في عام 1957، وقد ظهرت بعض منظمات أصحاب العمل مثل غرفة تجارة إربد عام (1952)، وغرفة تجارة الزرقاء

(1) الحوراني، والصبح، حركات المجتمع في الأردن، مرجع سابق، ص138.
(2) المرجع نفسه، ص141.
(3) المحافظة،المملكة الأردنية الهاشمية بفاؤها وتحصينها في عشـرين عـام ، وزارة الثقافـة الأردنية، إربد 2005، ص33.
(4) صالح، نادية، دور المرأة في المجتمع الأردني من عام 1921 -1970، رسـالة ماجسـتير مخطوطة، الجامعة الأردنية، 1993، ص73.

عام (1958). ويمكن القول إن التنظيمات الاجتماعية في هذه المرحلة شهدت مرحلة نمو وتطور كبيرة، وهذا على خلاف ما سنراه في المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة [1958، 1967]:

وقد شهدت هذه المرحلة انقلاباً جوهرياً في المناخ السياسي الداخلي؛ حيث جُمّدَ العمل بقانون الأحزاب، وفُرِضَ العمل بالأحكام العرفية بعد إقالة حكومة سليمان النابلسي الائتلافية (نيسان 1957)، ولوحقت أحزاب المعارضة، فيما جمّدت بقية الأحزاب نشاطها، الأمر الذي دفع النقابات المهنية لملء الفراغ السياسي، بينما انخفض عدد النقابات العمالية إلى (16) نقابة عام1961، تحت تأثير التحول الدرامي في المناخ السياسي، لكنه لم يلبث أن ارتفع إلى (40)نقابة خلال عقد من الزمن. وقد ازداد عدد الجمعيات الخيرية إلى أن وصل إلى (226)في نهاية الستينات، وأنشئت أول جمعية بيئية في الأردن عام 1966وقد ارتفع عدد الغرف الا تجارية إلى(7)غرف، وتأسست أول غرفة صناعية، وهي غرفة صناعة عمان في عام 1962بوجه عام، فإن المنظمات والحركات الاجتماعية التي نمت بسرعة هي الجمعيات الخيرية والنوادي الرياضية والاجتماعية والتي حافظت على نموها بالرغم من الظروف السياسية السائدة، وهكذا أصبحت الجمعيات الخيرية تشكل 12.2 من إجمالي المنظمات الاجتماعية خلال السنوات 1957/1948 ثم باتت تشكل 7.8% من إجمالي المنظمات خلال السنوات العشر اللاحقة. وفي هذه الأثناء لجأت الأحزاب المعارضة إلى العمل السري، وتلاشت التنظيمات الطلابية والنسائية[1].

ويمكن القول إن الحركات الاجتماعية في مرحلة ما بين الحربين 1948-1967 تظهر وجود نوعين من المنظمات والحركات : فهي تضم منظمات ذات طابع تقليدي مثل الروابط والجمعيات الخيرية القائمة على خدمة المواطنين، وتضم من ناحية أخرى منظمات حديثة كالنقابات العمالية والمهنية وغيرها، كما يلاحظ من قراءة خارطة الحركات الاجتماعية أنها تمثل منظمات حظيت بالوجود الشرعي والقانوني والاعتراف الرسمي مثل الجمعيات الخيرية ومنظمات أصحاب العمل ومراكز

(1) الحوراني، والصبح، حركات المجتمع في الأردن، مرجع سابق، ص148.

الشباب .. الخ، وباتت تضم أيضا منظمات وحركات لم تحظ بالشرعية والاعتـراف القانوني بشرعية عملها إلا مؤخراً، مثل تنظيمات الطلبة (الاتحـادات والجمعيـات الطلابية)، والمنظمات النسائية(1).

كما يمكن القول إن العلاقة الأردنية الفلسطينية تميزت بالوحدة الاجتماعية رغم التباينات الثقافية التي كانت تمليها أنماط الحياة المختلفة، ولم يكن القطاعان الكبيران من السكان في دولة الوحدة في مواجهة بعضهما البعض، بل كان الانصهار بينهمـا عاملاً كثرت التلاحم والجوار والتصاهر كأفضل ما يكون المجتمـع الواحـد. وكانت الأفكار السياسية والاجتماعية الموحدة تؤطر المواطنين في الضفتين، فيمـا كانت علاقات المعارضة والتحالف السياسي تبنى في الغالب على أسس أيديولوجية، حيث لم تلعب الأسس الجهوية، أو العشائرية، أو الإقليمية أي دور تعصبي[2].

ولقد ظهر جلياً مدى عمق العلاقة في الفترة الأولى من حكـم الملـك حسـين 1953-1957 التي اتسمت بالاتجاه نحو الانفتاح السياسي الداخلي، فظهرت العلاقة الأردنية الفلسطينية قوية ومتينة. وكانت الأحزاب في الضفتين تخـوض معاركهـا الانتخابية بقوائم موحدة. وكانت النخبة السياسية بغض النظر عن جذورها الجهويـة تقوم بجولات في جميع المناطق تأييداً لمبدأ سياسي دون آخر، كما أن هذه الفترة من العلانية قد سمحت للقطاعات الشعبية بالتعبير عن توجهاتها السياسية فـي قضـايا محلية، وعربية، وإقليمية، ودولية. وقد تجلى الانصهار الاجتماعي والسياسـي فـي ظاهرة التقدم بالترشيح والفوز بالمقاعد النيابية للكركي في القـدس، أو الخليلـي أو النابلسي في عمان وإربد(3).

(1) الحوراني، والصبح، حركات المجتمع في الأردن، مرجع سابق، ص151.
(2) استطلاع للرأي حول العلاقة الأردنية الفلسطينية، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، شباط1995، ص23.
(3) المرجع نفسه، ص25.

3.1.3 مظاهر الخلاف داخل مجتمع الوحدة:

لقد تولد الانطباع بالتمييز مع تزايد الـ توتر بين الحكم والشارع السياسي، ابتداءً بظهور هواجس من نمط أن هناك زيادةً في نسبة الإنفاق العام في الضفة الشرقية أكثر من الضفة الغربية، ورغم كل ذلك ظل العمل السياسي بمجمله "وطنياً" وغير جهوي إن ينظر إلى العلاقة الأردنية الفلسطينية منذ الخمسينات وحتى عام 1967 كعلاقة أردنية داخلية، ولم ينظر إليها كعلاقة بين كيانين أو حتى بين هويتين، على الرغم من تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964ومطالبتها بتمثيل جميع الفلسطينيين بما في ذلك فلسطينيي الأردن (1). وقد شكلت حرب 1967 منعطفاً تاريخياً كان له آثاره الجذرية على صعيد العلاقة الأردنية الفلسطينية؛ فلأول مرة منذ الوحدة ظهر ما يسمى بالعلاقة الأردنية الفلسطينية الرسمية، وبرز التنافس على تمثيل فلسطينيي الأردن بين فصائل المقاومة الفلسطينية بأشكالها الأولية المختلفة - وبين الحكم في الأردن، وانعكست هذه العلاقة على المستوى الشعبي، فبرزت الهوية الفلسطينية في الوسط الذي كانت تسعى الحكومة جاهدةً توحيده ودمجه، وحدث الشرخ الذي أسس لبدايات العمل السياسي المنظم على أساس إقليمي . وكان من نتائج هذا ظهور الاستقطاب في الوسطين الأردني والفلسطيني، بل تعميق الروابط الجهوية والعشائرية، بينما يُلقي البعض الآخر باللائمة على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها التي كانت تنطلق من أيديولوجيا معادية بشكل أساسي للنظام الأردني، موظفة مخزون الذاكرة الجماعية الفلسطينية، مما دفع النظام إلى إتباع سياسات "الدفاع عن النفس" من خلال اللجوء إلى أدوات تأطير ورقابة(2).

وهكذا فقد شهدت هذه المرحلة استمرار الجيل الأول من المنظمات والحركات الاجتماعية، التي اكتسبت المزيد من القوة والمتانة تجاه التحديات والمستجدات مثل : الجمعيات الخيرية، النقابات المهنية ومنظمات أصحاب العمل، كما شهدت أيضاً بدايات جديدة للتنظيما النسائية، كما شهدت تطور التشريعات الـ منظمة للمنظمات

---

(1) الدجاني، يعقوب العلاقة بين الأردن وفلسطين عبر التاريخ ، كتبة الرائد العلمية ، عمان، 1994، ص112.

(2) مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، مرجع سابق، ص25.

الاجتماعية والسياسية (المجتمع المدني)من قانون الجمعيات رقم (33) لسنة 1966[1]. وقد برهنت التطورات الاجتماعية السياسية والانتخابات البرلمانية على تطور الوعي الاجتماعي السياسي لدى المواطن الأردني؛ والسبب يعود إلى انتشار التعليم وانتشار مؤسسات المجتمع المدني وتفاعلها مع الوسط الاجتماعي؛ باعتبارها تنظيمات جديدة ومدنية وبديل للمنظمات التقليدية التي تحكم المجتمع الأردني .

وبصور أخرى كانت هذه التحولات الاجتماعية -في أغلبها- ناجمةً عن تأثيرات الوحدة،إذ أدت الكثافة السكانية والتنوع الثقافي إلى عملية تفاعل وإغناء أثرت في مسيرة المجتمع وخلقت أمامه آفاق جديدة، بفعل تمازج الثقافات وتبادل الخبرات.

إن أمر الهوية يزداد تعقيداً عندما يرتبط بمفهوم الولاء للدولة، الذي لم يكن مطروحاً أثناء دولة الوحدة؛ حيث يعيد البعض أسباب نشأة هذا التعقيد إلى قيام فصائل المقاومة الفلسطينية بعد حرب 1967 بالتعبير بوضوح وقوة عن الكيانية السياسية الفلسطينية، وزاد من تكريس وتعميق هذا المفهوم أن بعض الفصائل التي كان لها تأثير نسبي كبير على الشارع في الأردن، سيطرت عليها عناصر لم تعايش تجربة الوحدة، ولم تدرك معانيها، بل عاشت وتطور فكرها السياسي في دول الخليج أو في قطاع غزة[2].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الملك عبدالله قد حافظ على الهوية الفلسطينية ولم يعرضها لظروف الانصهار والذوبان ، وذلك عبر اعتبار الأراضي الفلسطينية والشعب اللاجئ وديعةً لدى الأردن يجب المحافظة عليها إلى أن يتم تسوية الوضع النهائي بالنسبة لمشكلة الاحتلال . ومن جهة ثانية يُعد وجود المخيمات عاملا مهما في المحافظة على هذه الهوية . وذلك عبر خصوصية المجتمع الذي يواجه المصير نفسه، وهذا ساعد على أن تكون قضية الوطن هي شغل هذا المجتمع.

ومن جهة ثالثة يعد قبول الملك حسين بمنظمة التحرير الفلسطينية والسماح بنشاطها على الأراضي الأردنية أكبر دليل على محافظة الدولة الأردنية على الهوية الفلسطينية، ويعد الاعتراف بالمنظمة دليلا آخر على إعطاء الفلسطينيين حق تقرير

(1) الحوراني، والصبح، حركات المجتمع في الأردن، مرجع سابق، ص154.

(2) المرجع السابق، ص32.

المصيكوا. لم يكن هناك تركيز واضح على الولاء بـ ل لم يمتحن الـولاء بشـكل واطمح.عن الفلسطينيين في الضفة الغربية فقد عاشوا الظروف نفسها ، وعبروا عن خصوصية الهوية وقبولهم بالوحدة مع الضفة الشرقية مـن خـلال الانضـمام لمؤسسات المجتمع المدني، والاشتراك في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

2.3 أثر وحدة الضفتين على النواحي الاقتصادية :

لقد كان للمتغيرات السياسية التي طرأت على الساحة الأردنية منذ عـام 1948 إلى قرار الوحدة بين الضفتين عام 1950تأثيرات اقتصادية حادة ،إذ شكلت ضغطاً على الأوضاع الاقتصادية الهشة للدولة الفتية، فالزلزال السياسي الذي عصف غربي النهر أربك الاستقرار الاقتصادي شرقيه . وقد جاء قرار الوحدة منعطفـا تاريخيـا تحمل فيه الأخ الشقيق جراحات شقيقه ، فلم يكن في وسع الأردن وقتذاك أكثر مـن احتضان الأخوة ضمن وحدة بين الضفتين ، حيث حمّلت هذه الوحدة الميزانية أعباءً ثقيلةً.

1.2.3 المشاكل الاقتصادية التي رافقت الوحدة :

كان قرار الوحدة بالنسبة للحكومة الأردنية يعني تحمّل أعباءً في إيواء نصـف مليون لاجئ في الضفة الشرقية وما يقارب هذا العدد في الضفة الغربية ، وكـذلك تحمل خط طويل من المواجهة مع الكيان اليهودي التوسعي ، ومن هـذه المنطلقـات يمكن الوقوف عند الآثار السلبية على الاق تصاد والتي ترتبت على احتلال فلسـطين وإعلان الوحدة عام 1950:

أ . فقد أردنيون كثيرون ممتلكات واسعة من البيارات والأبنيـة والمتـاجر فـي فلسطين .

ب . فقد الأردن حرية استعمال أقرب موانئ البحر الأبيض المتوسط إليه لاستيراد بضائعه من وراء البحار فقد اضطر الأردن لاستيراد بضائعه عـن طريـق ميناء بيروت وميناء العقبة ، متحملاً بسبب ذلك نفقات إضافية يتحملها المستهلك الأردني وتزيد في أسعار السلع المعروضة عليه.

ج. فقد الأردن ميزة استيراد زيوت الوقود من مصانع تكرير البترول في حيفا بأثمان منخفضة،واضطر لاستيراد هذه المواد من وراء البحار ، أو من مصافي طرابلس الشام بأسعار مرتفعة متسببة بغلاء أجور النقل وبعد المسافات .

د. فقد الأردن سوقا وثيقة الصلة به منذ أقدم العصور - لتصريف الفائض من حاصلاته الزراعية،وفقد الأردنيون مجالاً أوسع من مجالهم للعمل والتجارة ، وتدل الإحصاءات الرسمية أن ما لا يقل عن 30.000 أردني كانوا يعملون في فلسطين،الأمر الذي كثيراً ما أثار نقمة اليهود ، ومطالبتهم بترحيل هؤلاء الأردنيين.

ه. استقبل الأردن نصف مليون لاجئ يقيمون في المخيمات ، والكهوف، ويعيشون على المساعدات العينية التي يتلقونها من وكالة الغوث.

و. واجه الأردن مسؤولية العناية الاقتصادية بسكان القسم الغربي من فلسطين الذين يقدر عددهم 400.000 شخص وهم لا يعتبرون من اللاجئين حسب تقدير وكالة الغوث ، ولكنهم في الواقع في حكم اللاجئين من حيث ضيق ذات اليد والحاجة للعمل وكسب الرزق [1]. إن جزءا من ارتفاع النفقات عام 1951/1950 كان بسبب اللجوء والوحدة؛ حيث تحملت الموازنة في عام الوحدة مبلغ (723249) دينار صرفت على الجهاز الحكومي في الضفة الغربية وعلى إغاثة اللاجئين وغيرها[2].

ز. ازدياد نسبة الاستهلاك، مما زاد من المستوردات وزاد عجز الميزان التجاري

ح. قلة المشروعات والمصانع والمؤسسات الإنتاجية في الضفة الغربية.

ط. معظم الخبرات والمهارات لم يكن لها مجال عمل في الضفة الشرقية.

(1) الدجاني، علي، محاضرات في اقتصاديات الأردن،جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العالمية، 1954، ص23-24. وانظر الحمارنة، مصطفى،الاقتصاد الأردني ، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، 1994، ص103 وما بعدها.

(2) المحافظة، محمد، المملكة الأردنية الهاشمية بناؤها وتحصينها، مرجع سابق، ص23.

ومما تقدم نلمس أن مشكلة الأرض والسكان تعتبر من أهـم المشـاكل التـي واجهت الاقتصاد الأردني بعد نكبة فلسطين ، ففي الوقت الذي تضاعف فيه سـكان الأردن ثلاث مرات فإن الزيادة في الموارد لم تكن تسا وي الربـع ، وهـي تمثـل المساحة الصالحة للزراعة في الضفة الغربية ومساحتها 3300كم مربع، أضف إلى ذلك هجرة عدد كبير من العمال المدربين الذين كانوا يعملون في ميناء حيفـا ، ممـا زاد من حجم البطالة التي ليس لها مكان تمارس فيه خبراتها ، وكذلك هجـرة آلاف الأردنيين الذين كانوا يعملون في فلسطين قبل النكبة ، وهذا أفضى بدوره إلى زيـادة حجم البطالةمن المشاكل الكبيرة التي واجهت الأردن بعد الوحدة : وجود الخـط الحربي في الحدود الأ ردنية، إذ يبلغ طول هذا الخط 660كم حيث يحتـاج مـوارد مالية كبيرة لتعزيز الجيش المرابط لحمايته (1)، وهذا الأمر أدى إلى ارتفـاع نفقـات الأمن والدفاع.

وقد نجم عن هذه المشاكل معضلات واجهت التنمية الاقتصـادية فـي الأردن عبر عقود، وأهم هذه المعضلات:

1العجز في الميزان التجاري ، مما أدى إلى الاعتماد على الأموال الخارجيـة لتسوية العجزوكان هذا العجز في أغلبـه ناتجـاً عـن اسـتيراد السـلع الاستهلاكية التي بلغت قيمتها في سنة 1963 حوالي 61 مليون دينار.

2. أما ثاني هذه المعضلات فهو مستوى المعونـة؛ فظـروف الأردن وتنميتـه اللاحقة والمرتبطة بالمشاكل الناتجة عن النكبة، تلك المشاكل التي عرقلـت التنمية الاقتصاديةوجعلت الأردن يعتمد اعتماداً كبيراً علـى المسـاعدات والقروض الخارجية، حيث تشكل هذه المعونة 37%من واردات الموازنة ، كما تشكل القروض الإنمائية حوالي 17% وعليه فإن حـوالي 54% مـن الإيرادات المقدرة في الموازنات الأردنية تحصل عليها الأردن من مصـادر خارجية وأن 46% من تلك الواردات يجري تحصيلها من الواردات الداخلية، وهذا مظهر خطر، حيث يكون للموازنة وتغطية نفقاتها طابع سياسي معين،

---

(1) شرايحة، وديع، التنمية الاقتصادية في الأردن، معهد الدراسات العربية، 1968، ص29.

حتى إذا ما أرادت الحكومة أن تعدل بها سياساتها سببت لها مشاكل مالية كبيرة وجرت البلد إلى أزمة اقتصادية خطيرة[1].

3. ثالث هذه المعضلات فهو انخفاض معدل دخل الفرد، على الرغم من الزيادات الكبيرة التي حصلت في السنوات الأخيرة، حيث بلغ معدل الإنتاج القومي للفرد الواحد (75) ديناراً، ويرتبط انخفاض الدخل بانخفاض إنتاجية العامل، ووجود نسبة عالية من السكان تقدر بـ (47%) هم في سن لا تؤهلهم لأن يساهموا في عملية الإنتاج، أضف إلى ذلك أن معدل الزيادة السنوية في نمو السكان يؤدي إلى انخفاض معدل زيادة الدخل القومي، فنلاحظ أن معدل الزيادة في الدخل القومي أعلى من معدل زيادة دخل الفرد، وهذه أيضاً مسألة جديرة بالاهتمام وخاصة أن معدل زيادة الدخل القومي قد لا يسير بنسبة ثابتة، بل قد يقف عند حد معين أو يتناقص استناداً إلى قانون الغلة المتناقصة[2]. ففي سنوات الوحدة الأربع كان الموسم الزراعي متردياً، بسبب سنوات المحل التي أصابت المواسم الزراعية بنكسة، الأمر الذي قلل بشكل كبير من مساهمة الفرد في الناتج القومي.

4. ورابع هذه المشكلات هو ارتفاع مستوى البطالة، وإن كان من الصعب تقدير مستوى البطالة في أول الأمر، إلا أن تعداد السكان في الأردن سنة 1961 أظهر أن نسبة البطالة العاملة في الأردن تتراوح ما بين (14-17%) وهي نسبة كبيرة جداً إذا ما قورنت مع البلدان الأخرى. وتشير بعض التقديرات إلى أن نسب البطالة قد تراوحت بين 25-33% من القوى العاملة، منها نسبة تبلغ 12-14% تمثل البطالة الموسمية للذكور، فيما يقع القسم الآخر ضمن البطالة الجزئية والبطالة المقنعة[3]. كما يضاف إلى هذه المشكلات

---

(1) شرايحة، التنمية الاقتصادية في الأردن، مرجع سابق، ص32.

(2) المرجع السابق، ص33.

(3) الحمارنة، الاقتصاد الأردني، مرجع سابق، ص103.

زيادة الواردات الأردنية؛ فبعد أن كان معدلها حوالي ستة ملايين دينار في السنة زادت تلك الواردات تدريجياً كما يوضحها الجدول التالي[(1)] :

جدول (3)

معدلات زيادة الواردات الأردنية

السنة	مليون دينار
1949	12
1950	12
1951	16
1952	17
1953	18

ومن جهة أخرى كان لحركة النزوح بعض المتغيرات الايجابية الطفيفة منها : دخلت البلاد مع اللاجئين الفلسطينيين أموال قدرت 20 مليون جنيه فلسطيني إذا كانت كمية النقد المتداول في فلسطين عند انتهاء الانتداب ستين مليون جنيه فلسطيني وقد استبدلت الدولة اليهودية من هذا المبلغ 27 مليون وبقي في حوزة العرب 33 مليون منها حوالي 7 ملايين جنيه كانت كمية النقد الفلسطيني المتداول في الأردن نفسها وعلى أساس هذا التقدير تكون كمية النقد في حوزة الفلسطينيين في الأردن حوالي 26 مليون، فإذا كان عدد الفلسطينيين في الأردن حوالي 800.0000 شخص فليس من المبالغة أن تقدر الأموال التي كانت معهم بـ 12مليون جنيه ، بمعدل 12جنيها لكل شخص[(2)] فيما ذهب البعض إلى التقليل من هذا المبلغ ، فقد اعتمد في تقديره على تقرير البنك الدولي ، من ذلك: أن الفلسطينيين لم يدخلوا الأردن وحدها أولاً ، فالذين دخلوا الأردن هم الفئات الاجتماعية الفقيرة التي يصعب تقدير ما حملته العائلة الفلسطينية معها ، والذي يُتوقع أنه يساوي خمسة عشر ديناراً، وهناك نقطة هامة هي أن الفلسطينيين الأثرياء لم يدخلوا الأردن فقد غادروا إلى مصر ولبنان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وهم يحملون معهم أموالهم . لقد قررت بعثة البنك الدولي التي زارت الأردن عام 1955 أن مجموع ما دخل مع الفلسطينيين من نقود لا تزيد عن عشرة ملا يين جنيه فلسطيني إذ قدرت اللجنة

(1) الحمارنة، الاقتصاد الأردني، مرجع سابق، ص34.

(2) الدجاني، محاضرات في اقتصاديات الأردن، مرجع سابق، ص25.

المذكورة أن ما حولته الدولة اليهودية بحوالي 27مليون جنيه ، وما حمله الفلسطينيون إلى خارج الأردن بثلاثة عشر مليون جنيه ، ودخل الأردن حوالي عشرة ملايين على أكثر تقدير [(1)]. وعلى أي كان حجم هذا المبلغ فإن لم يستغل بشكل تنموي.

كما أدى دخول الأموال الفلسطينية إلى الأردن إلى انتعاش حركة العمران وازدهار التجارة وزيادة موارد الخزينة ولو كان ذلك لمدة معينة ، ففيما يخص حركة العمران تشير الإحصاءات الرسمية إلى توسعها بصورة كبيرة ، وذلك حسب المعلومات التالية التي أخذت من إحصاءات ثلاثة مجالس بلدية:

جدول (4)

معدلات زيادة عدد رخص الأبنية في الأردن والمسافة والقيمة بالدينار

السنة	عدد رخص الأبنية	المسافة بالمتر	القيمة بالدينار
1949	906	45,000	67,000
1950	1614	80,000	1,200,000
1951	1830	154,000	2,320,000
1952	2166	143,000	2,100,000

ويمكن قياس مدى هذا التغير الايجابي في حركة العمران من جهة أخرى إذا إن هذا النمو العمراني رافقه ازدياد كبير في كمية الواردات مما أسهم في زيادة العجز في الميزان التجاري [(2)]. كما أدى إلى ضغوطات على موازنة الحكومات لتأمين البنية التحتية و الخدمات والتعليمهع الأخذ بعين الاعتبار أن كثيراً من الفلسطينيين أصبحوا بعد النكبة بلا مأوى وهي نسبة عالية منهم ، حيث عاشوا في مخيمات اللجوء في الضفة الغربية والشرقية بحيث شكلوا عبئاً على موازنة الخدمات والرعاية على الرغم من مباشرة وكالة الغوث عملها في الضفة الشرقية فقط.

وفي فترة الوحدة استعاض الأردن عن صادرات المواشي والحبوب والغلال بصادرات الخضار والفواكه وزيت الزيتون والمرمر المصقول [(3)]. وفيما يُعتقد أن

---

(1) شرايحه، التنمية الاقتصادية في الأردن، مرجع سابق، ص31.

(2) الدجاني، محاضرات في اقتصاديات الأردن، مرجع سابق، ص26.

(3) شرايحة، التنمية الاقتصادية في الأردن، مرجع سابق، ص34.

هذا التغيّر في نوع الصادرات كان نتيجة زيادة الاستهلاك المحلي للصادرات السابقة (الحبوب والمواشي) بفعل زيادة السكان، كما أن ظهور صادرات جديدة كان بفعل توفر خبرات جديدة في مجال الزراعة والصناعة؛ وبسبب تشجيع الحكومات الأردنية للقطاع الزراعي في الدولة خصوصا في الضفة الغربية من أجل تلافي الأوضاع الاقتصادية السيئة.

ويمكن القول إنه في هذه الفترة قد زادت موارد الخزينة؛ خصوصا من الرسوم الجمركية؛ بسبب التوسع في حركة العمران والإقبال على استيراد المواد اللازمة للمشاريع العمرانية وهذا بدوره يعد مؤشراً إيجابياً وسلبياً في الوقت نفسه، ففي حين يجلب عائدات جمركية يفقد البلد جزءا من عملاته، ويرفع نسبة العجز في الميزان التجاري.

وتعد سنوات ما بعد 1948 –رغم ضخامة المشكلات المتولدة عن الحرب والنزوح ورغم الاختلالات الهيكلية الأساسية التي سبقت الحرب وتفاقمت بعدها- فقد شهدت معدلات نمو اقتصادي عالية، قدرت للسنوات (1954/1952) بحوالي (10%) سنوياً وعزت بعثة البنك الدولي زيادة الناتج القومي الإجمالي بهذه النسبة العالية إلى ظروف استثنائية، منها الموسم الزراعي الجيد لعام 1954، وإعادة تشغيل مؤسسات صناعية كانت قائمةً في فلسطين بالمعدات نفسها والعمال أنفسهم، وتنبأ البنك الدولي بأن لا تتكرر معدلات النمو مستقبلا، إلا أن هذه الظاهرة قد استمرت، إذ ارتفع الناتج بأسعار السوق من (68) مليون عام 1956، إلى (130.8) مليون دينار عام 1962، أي بمعدل سنوي قدره (11.5)[1].

على أن الفوائد المالية التي جنتها الدولة بعد النكبة استنفذتها ضرورات الخدمات الاجتماعية، والعلمية، والصحية وأخذت البلاد تواجه مسئوليات خطيرة في مقدمتها:

1. خلل فادح في الميزان التجاري.
2. خلل فادح في ميزان المدفوعات.
3. نقص في كميات الإنتاج.

---

(1) الحمارنة، الاقتصاد الأردني، مرجع سابق، ص: 102.

4. انتشار البطالة.

5. انحدار مستوى المعيشة.

6. ضعف الموارد المالية وعدم كفايتها لمسؤوليات الدولة ومستلزمات التقدم.

7قلة الأموال المدخرة والمتداولة ،مما يمكن استثماره في الإنماء الصناعي والزراعي.

وقد بلغ العجز في الميزان التجاري في نهاية عام 1952 حوالي 15.000000وحوالي 16.000000 في نهاية عام 1953[1]. ويمكن قياس مدى ارتفاع العجز المتزايد في الميزان التجاري بعد قرار الوحدة ك متغير سلبي أساسي نجم عن الوحدة - فيما يلي[2]:

جدول (5)

حركة الواردات والصادرات والعجز بالملايين

السنة	الواردات بالملايين	الصادرات بالملايين	العجز بالملايين
1945	4,6	2,6	2
1946	6,6	2,4	4,2
1947	6,2	0,9	5,3
1948	10,6	2,5	8,1
1949	12,3	0,9	11,5
1950	12,5	2,0	13,9
1951	16,2	2,3	13,9
1952	17,4	1,6	15,8
1953	18,4	2,0	16,0

إن العجز في الميزان التجاري واضح بشكل كبير؛ وهذا العجز بلا شك نجم عن الهجرة وقرار الوحدة بين الضفتين ، حيث تحمل الأردن مسؤولية هذا القرار بناءً على رغبة الأشقاء وإيفاءً بالتزاماته القومية والأخلاقية ، وخير دليل على ذلك أنه في السنوات الثلاث التي سبقت الوحدة 1946-1947-1948 نلاحظ تدنياً في ميزان العجز التجاري بسبب انخفاض نسبة الواردات. فمن السنوات 148-1953 تضاعف العجز في الميزان التجاري ، بسبب تضاعف المستوردات وقلة الصادرات؛ فأعلى نسبة صادرات كانت في العا م 1946كما أن أقل نسبة كانت في 1949. ولعل

(1) الدجاني، محاضرات في اقتصاديات الأردن، مرجع سابق، ص27.

(2) المرجع نفسه، ص28.

ارتفاع نفقة الوزارات الخدمية التي تهتم بالرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية ، وبالبنية التحتية خير دليل على هذا ، ويمكن لنا ملاحظة ذلك من خلال هذا الجدول الذي يبرز ارتفاع نفقات هذه الوزارات بعد سنوات الوحدة:

جدول (6)

ارتفاع نفقات الوزارات بعد سنوات الوحدة

الفصل / السنة المالية	1952/ 1951	1954/ 1953	1955/ 1954	1956/ 1955	1957/ 1956	المجموع
وزارة الصحة	240774	222483	366355	509225	558757	1897594
دائرة الشؤون الاجتماعية	20375	36094	141124	162679	172229	533001
وزارة المعارف	308194	385566	1073817	1270521	1715012	473110
وزارة الزراعة	73454	238595	166455	120066	169431	768001
وزارة المواصلات	65207	42327	608821	87042	97040	900437
الأشغال العامة	705271	728081	295150	629850	796250	3154602

وفي هذا الجدول نلاحظ الضغط الهائل على موازنة الوزارات الخدمية لتأمين الرعاية والبنى التحتية بسبب القاعدة السكانية التي تضخمت ، فوزارة الصحة بدأت عام 1951 بـ240 ألف وانتهت عام 1957 بـ558 ألف بمعدل زيادة قدره 118% كان ضمنها إنشاء مستشفيات في الضفة الغربية والشرقية وإنشاء مراكز صحية وتوفير كوادر ومعدات . أما وزارة الشؤون الاجتماعية فبدأت بـ 20 ألف وانتهت 172 بمعدل زيادة قدره 750% وكان أغلب هذه النفقات قد ذهب لرعاية اللاجئين خصوصا في الضفة الغربية لأن وكالة الغوث لم تشملها برعايتها . أما وزارة المعارف فبدأت بميزانية قدرها 308 آلاف وانتهت بمليون وسبعمائة ألف بمعدل زيادة قدره 500% وكان وراء هذه الزيادة افتتاح عدد كبير من المدارس وتوفير الكوادر والمعدات والمناهج الدراسية . وكذاللك بالنسبة للزراعة فقد بدأت بـ 169 ألف بمعدل زيادة قدره 115% كان منها مشاريع دعم القطاع الزراعي في الضفة الغربية لتنويع سلة الصادرات ، كما كان منها مشاريع تأهيل وتمليك قطع زراعية للاجئين في الضفة الشرقية.

2.2.3 سياسات تسوية العجز والنفقات الحكومية:

قد جرى تسوية العجز في الميزان التجاري من مصادر مختلفة في مقدمتها: الأرصدة الإسترلينية التي نفدت عام 1952، والقروض ومنها مليونا دينار من الحكومة البريطانية. ونفقات وكالة الغوث، وتحويلات المغتربين الأردنيين، وقد قُدر مجموع المقبوضات في السنوات الثلاث 1950-1951-1952 بـ 7 و 9 و 11 مليون دينار على التوالي، ومع ذلك ظل هناك عجز واضح. ويعتقد أنه سُدد من مبيعات الممتلكات الشخصية، والأسهم والسندات. مع العلم أنه ما لا يقل عن 70% من ميزان المدفوعات يسدد عن طريق التأديات الأجنبية، وهي حالة غير سليمة؛ لأنها مؤشر على استمرار الشلل الاقتصادي من ناحية ثانية[1]. وفي دراسة لمجموع النفقات للأعوام من 1947-1951 يخلص أحد الباحثين إلى النتائج التالية:

1. إن مجموع النفقات كانت بازدياد مستمر ففي موازنة العام 1948/1947 كان مجموع النفقات هو (1.378030) دينار أردني، وقد ارتفع في العام 1951/1950 إلى (4.191.030) دينار، فتكون زيادة النفقات قد ارتفعت إلى أكثر (2813000).
2. إن جزءا من ارتفاع النفقات عام 1951/1950 كان بسبب اللجوء والوحدة؛ حيث تحملت الموازنة في عام الوحدة 1950 مبلغ (723249) دينار صرفت على الجهاز الحكومي في الضفة الغربية وعلى إغاثة اللاجئين وغيرها.
3. تم استحداث دوائر جديدة في تلك المرحلة مثل دائرة الإحصاء، ودائرة الاستيراد والعملة، ووزارة الدفاع[2]. ويمكننا ملاحظة ارتفاع معدل النفقات عبر السنوات الأولى للوحدة بين الضفتين، وذلك وفق تقديرات قامت عليها أقدم دراسة في هذا المجال قام بها علي الدجاني، مع ملاحظة بعض الاختلافات في حجم الأرقام[3]:

(1) الدجاني، محاضرات في اقتصاديات الأردن، مرجع سابق، ص29.
(2) المحافظة، المملكة الأردنية الهاشمية بناؤها وتحصينها، مرجع سابق، ص23.
(3) الدجاني، محاضرات في اقتصاديات الأردن، مرجع سابق، ص41.

جدول (7)

ارتفاع معدل النفقات عبر السنوات الأولى للوحدة بين الضفتين

السنة	النفقات بالألوف
1946	1,600
1947	1,631
1948	2,316
1949	3,381
1950	4,244
1951	7,495
1952	5,698
1953	6,878

ويعود ارتفاع معدل النفقات إلى الحاجة إلى إنشاء هيكل حكومي كامل من محافظات وأقضية وبلديات ومؤسسات صحية وتعليمية وطاقم إداري.

إن تبعات اللجوء والوحدة بين الضفتين أصابت المملكة بهزة اقتصادية بسبب فقدان السوق الفلسطيني لفائض الإنتاج الأردني، ورغم أن قسماً من هذا الفائض استهلك من قبل السكان اللاجئين فإن القسم المتبقي من الإنتاج لم يجد تصريفاً؛ بسبب خسارة الموانئ على الساحل الفلسطيني، وتعذر الطرق التجارية بسبب زيادة تكلفة التصدير عن طريق موانئ لبنان وسوريا. ونتيجةً لذلك فإنه في نهاية العام 1950 كان حوالي 10 ملايين دينار فقط في حالة التداول، وهذا الرقم يوضح التقلص الحاد في كمية النقود المتداولة في البلاد، وبالتالي فإنه لا شك أن هناك تدهورا في الاقتصاد في تلك المرحلة[1].

وكان من المشاكل الاقتصادية التي واجهت المملكة قبل الوحدة وزادت عقب قرار الوحدة النقص العام في رأس المال للاستثمار، يصاحبه نقص في الطاقة والمناجم الضرورية للصناعة إضافة إلى انخفاض إنتاجية الفرد، والجهل في استخدام الطرق الفنية في الزراعة، والاعتماد على مصادر غير ثابتة للحصول على العملات الأجنبية؛ مثل الاعتماد على تصدير الإنتاج الزراعي، والاعتماد على السياحة والاعتماد على المعونات الأجنبية. وقد رافق هذا كله ارتفاع في نسبة

(1) المحافظة، المملكة الأردنية الهاشمية بناؤها وتحصينها، مرجع سابق، ص24.

البطالة، وارتفاع في نسبة طالبي الوظيفة ، وطالبي الأراضي الزراعية التي زادت بنسبة (1-3) على ما كانت عليه، في مقابل ثلاثة أضعاف الزيادة في السكان . يضاف إلى هذا كله مشكلة أخرى فهناك 160 ألف مواطن بقيت أراضيهم داخل خطوط الهدنة وهم خارجها ومع أنهم ابتعدوا عن أراضيهم فإنهم بقوا خارج مسؤولية وكالة الأمم المتحدة للغوث والتشغيل التي ترعى اللاجئين فقط ، وحتى من غير اللاجئين الفلسطينيين فإن عدداً من سكان الضفة الغربية خسر عمله في الساحل الفلسطيني، وكذلك فإن ميناء حيفا أغلق في وجه الاستيراد والتصدير الأردني واستبدل بميناء العقبة أو شمالاً باتجاه دمشق وبيروت مما زاد من كلفة التسويق والبحث عن أسواق جديدة [1] يضاف إلى هذا مسؤولية حماية (650)كم وهي طول الحدود بين الأردن والأراضي المحتلة . أما توزيع الإنتاج فكان كالتالي (35%) من القوى العاملة تعمل في الزراعة وتنتج حولي (20%)من الإنتاج الكلي ، و(10%) منها تعمل في الصناعة وتنتج حوالي (10%)من الإنتاج الكلي . أما باقي القوى فتعمل في الإدارة والجيش والأمن العام والبناء والنقل[2].

3.2.3 السياسات والإجراءات التي اتُخذت إزاء الأوضاع الاقتصادية:

نتيجةً للظروف الاقتصادية والسياسية التي ألمت بالمملكة بعد النكبة كانت وحدة الضفتين أمراً ضرورياً وقد تمت الوحدة وقام الأردن بمسؤولياته الاقتصادية، وقد فرضت الظروف الصعبة على الحكومات المتعاقبة إتباع سياسات مكلفة أحياناً لمواجهة هذا الواقع الجديد . وكان من بين الإجراءات المستعجلة التي اتخذتها الحكومة ما يلي:

1. إبرام اتفاقية بين الحكومة الأردنية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وفي هذه الاتفاقية تولت المملكة الأردنية دفع مبلغ (5000) دينار في الشهر كمساهمة، لقاء غايات الإغاثة والإدارة[3].

---

(1) المحافظة، المملكة الأردنية الهاشمية بناؤها وتحصينها، مرجع سابق، ص102.

(2) المرجع نفسه، ص103.

(3) المرجع نفسه، ص283.

2. اتخذت الحكومة الأردنية تدابير مستعجلةً لإنعاش الحالة الاقتصادية في المناطق العربية في فلسطين ، وإيجاد المشاريع والأعمال التي تحتاج إلى استخدام عدد كبير من العمال ، فمن ذلك أن افتتح الملك عبدالله رسمياً مشروع ري أعد لتخزين المياه في وادي الأردن عام 1949. ومنها قيام الحكومة بدراسة التقارير التي وصلت من نابلس والخليل ورام الله والتي تتعلق بمعالجة الشؤون الاقتصادية وتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع لمساعدة اللاجئين. وتدعيماً لهذا الاتجاه صدرت الإرادة الملكية في عام 1950 بالموافقة على الإنشاء والتعمير والعمل الذي ينص على أنه يحق لكل فلسطيني أو جماعة أو هيئة فلسطينية فقدت أراضيها جرّاء العدوان - وترغب في الزراعة أن تقدم طلباً لوزارة الإنشاء ،وأن تقوم الـ وزارة في الحال بقبول الطلب بحث تستملك للمتقدم أرضاً أو تؤمن له أرضاً مزروعةً[1].

وقد تابعت المملكة إجراءاتها الاقتصادية التي ترتبت عليها بعد قرار الوحدة بين الضفتين، فتماشيا مع هذا القرار قامت المملكة بإصدار بلاغات عديدةً للعمل على تهيئة الظروف الاقتصادية الوحدوية بين الضفتين، ومن أمثلة هذه البلاغات:

1. إصدار قانون مؤقت يلغي رسوم المرور على جسر (اللنبي) لسنة 1927.
2. قرار مجلس الوزراء بتاريخ 1 حزيران 1950 وفيه تصبح أوراق النقد الأردني نقداً قانونياً اعتباراً من اليوم الأول من (تموز/1950)، وتصبح جميع الأوراق النقدية والمسكوكات المتداولة في المملكة الأردنية غير قانونية وعلى المواطنين استبدال عملاتهم . وغيرها من القوانين التي تخص الوحدة الاقتصادية بين الضفتين[2].

ومن هذه الإجراءات التي قامت بها الحكومة في محاولة انعاش الوضع الاقتصادي المتردي للشعب الأردني بعد الوحدة: العمل على فتح مصارف تؤدي أقراضاً للمواطنين من أجل دفع عجلة التنمية ، ومن ذلك فتح فروع لبنك مصر في

---

(1) الجريدة الرسمية للمملكة، العدد1036 (16/أيلول/1950).

(2) الجريدة الرسمية، العدد1015 (1/نيسان/1950).

الأردن واستقطاب مساهمة شركات بنك مصر والمتمولين المصرين في المشـــاريع الصناعية القائمةالتي تتجه الدولة إلى إقامتها . كما وافقت الحكومة العراقية علـــى فتح فرعين للمصرف الزراعي والمصرف الصناعي لتمويل المشاريع الفردية. كذلك أنشأت الحكومة بنك الإنشاء الأردني) بالمساهمة مع وكالة الغوث في عام 1951. كما خصص مجلس الإعمار الأردني 190.000 دينار لتسليف صغار المزارعين في القرى[1] ويمكن إجمال المؤسسات التنمية في الأردن في السنوات الثمـــان الأولـــى للوحدة بالتالي: الحكومة: وكانت تنفذ مشاريع التنميـــة بواســـطة جهـــاز الحكومـــة بوزاراتها المختلفة وبعض أجهزتها وتحول من الإيرادات العادية المحليـــة ، ومـــن مجلس الإعمار الأردني ويموله البريطانيون بالقروض . وكالة غوث اللاجئين: وتقوم ببعض المشاريع التي تساعد على بـ لوغ اللاجئين في الضفة الشـــرقية - الاكتفـــاء الذاتي. برنامج النقطة الرابعة ويعمل بموجب اتفاقية الحكومتين الأمريكية والأردنية وبلغ مجموع ما أنفقه من سنة 1951 -إلى1956 (34.137.430) دولار[2].

وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة والظروف السياسية القا هرة تبنـــى الأردن خطوات عملية لمساعدة الأوضاع المتردية للسكان؛ حيث قام الأردن بتقـــديم المساعدات الغذائية للمحتاجين وبما تقدر قيمته بحوالي (8)آلاف جنيه في اليوم . ثم ارتفع هذا المبلغ بحلول خريف عام 1948 إلى (40)ألف جنيه في الشهر الواحـــد ، وهذا المبلغ على الرغم من ضآلته فإنه كان ثقيلاً على الموازنة الأردنية، حيث جرى التخفيف من ضآلته حين أقدم صندوق إغاثة ضحايا الكوارث التابع للأمم المتحـــدة على تقديم معونة بسيطة إلى أن أصبحت وكالة الغوث هي القائمة بمهمة الإغاثة في أيار عام 1950[3].

ومن السياسات التي شرعت فيهـــا الحكومة لمحاولة تغطية النفقات أن عملـــت الحكومة -من أجل الخلاص من هذا المأزق - بتجميع موارد مالية من مصادر شتى وقامت يصرفها على مشاريع تنموية . وهذه الموارد جاءت من أربعة مصادر هـــي

(1) الدجاني، محاضرات في اقتصاديات الأردنيين، مرجع سابق، ص ص71 -73.
(2) المرجع نفسه، ص48.
(3) المرجع السابق، ص103.

(1.05) مليون جنية وعدت بها بريطانيا نتيجة المباحثات في لندن في خريف 1951 و(4.6) مليون دولار من الولايات المتحدة بموجب قانون الضمان التعاوني على أن تصرف مع نهاية 1952، كما أكد مدير وكالة الغوث على إمكانية إقرار (10) مليون دولار لمساعدة اللاجئين في الأردن على أن تصرف قبل نهاية شهر (حزيران/1952)، وأخيراً مساهمة القطاع الخاص في مشروع ميناء العقبة ومعصرة زيتون.

ومن إجراءات تغطية نفقات مشروع الوحدة ومساعدة اللاجئين أن عملت الحكومة على رفع معدلات الإنتاج في بعض القطاعات الصناعية والثروات المعدنية من الحصول على موارد تعزز التنمية؛ فمن ذلك مصنع الأسمنت الذي سيؤدي الإسراع في إنتاجه إلى خفض تكلفة كثير من مشاريع التنمية. وهناك مشروع مصنع النسيج في مدينة الزرقاء، إذ منح أصحاب المشروع إعفاء من الترخيص. وكذلك مشروع الفوسفات، حيث عملت الحكومة على بيع (5) آلاف طن إلى هولندا عن طريق بيروت. كما أن الاتفاقية المالية البريطانية الأردنية في أيار 1951 نصت على قرض قيمته (5) ملايين دينار لتصرف على مشاريع تنموية، صرف منها مليون دينار على مصنع الاسمنت والأبنية الحكومية وعلى تحسين خدمة الري والمساهمة الحكومية ببنك التنمية[1].

وكان من الإجراءات الحكومية لمحاولة تحسين الموقف أن عقدت اتفاقيةً تجاريةً بين الأردن وسوريا ولبنان تنص على تبادل منتجات هذه الدول. كما تنص على تنظيم (الترانزيت) من بيروت إلى داخل سورية ثم إلى الأردن. كما أقر في نفس الشهر قانون سلطة ميناء العقبة التي ستدير نشاطات الميناء وتطويره كما خصص قسماً من القرض البريطاني لإنشاء الخط الصحراوي من عمان إلى العقبة، وخصص قسم آخر من القرض لتحسين خط الحديد الحجازي، وكان من الإجراءات التي قامت بها الدولة لمحاولة تلافي هذا المأزق الاقتصادي أن قام الملك عبدالله الأول بزيارة إلى العراق يرافقه فيها رئيس الوزراء فوزي الملقي. وقد كان الجانب الاقتصادي ذا حظ كبير من هذه الزيارة إذا تم الاتفاق على عقد اتفاق شبيه بتلك التي

(1) الدجاني، محاضرات في اقتصاديات الأردنيين، مرجع سابق، ص104.

تمت بين الأردن وسوريا ولبنان بشأن تجارة (الترانزيت) على أن تقدم العراق جميع التسهيلات لدخول المنتجات الأردنية إلى العراق ومنها أيضاً إلى الخليج العربي ، على أن يتم البحث بشكل مفصل بالمباحثات التي ستجري في نهاية شهر تموز بين الطرفين مع توقع أن يطلب الوفد الأردني قرضاً من أجل التنمية . كما تم الاتفاق في الزيارة على إلغاء تأثيرات الدخول إلى البلدين التي من المتوقع أن تبدأ (آب/1953)[1].

ويذكر أنه بعد مرور السنوات الثلاث الأولى للوحدة بقيت الأوضاع الاقتصادية تراوح مكانها؛ فقد انتهى العام 1953 دون أن يحصل تقدم لحل مشكلة اللاجئين ، بينما استمر عمل وكالة الغوث في شرقي الأردن ، وفي هذه المرحلة اتُخذت بعض الخطوات التنموية لإنقاذ البلد من المأزق الاقتصادي؛ إذا وضعت لائحة من المشاريع لتنفيذها من القرض البريطاني . ففي عام 1954 توصلت الحكومة الأردنية إلى اتفاق مع وكالة الغوث إذ تقدم الوكالة مساعدة نقدية للاجئين كما حصلت الحكومة على قرض بقيمة (1.75) مليون دينار من الحكومة البريطانية . كذلك عقدت اتفاقية بين الحكومة الأردنية وحكومة الولايات المتحدة بمنح (8) مليون دولار لصرفها على مشاريع التنمية خصصت منه الحكومة مبلغ (100) ألف دينار لتطوير مناجم تصنع الفوسفات حيث تضاعف تصديره عام 1954[2].

وقد لعبت علاقات الأردن الخارجية دوراً فعالاً في تخفيف حدة هذا المأزق الكبير الذي دخلت إليه المملكة بعد قرار الوحدة بين الضفتين ، وكان لجهود الملك الشهيد الأول القدر الأكبر في تأمين المورد المالي لإنقاذ البلد ، ومن هنا فإن السياسة الداخلية للأردن في تلك المرحلة أسهمت بشكل كبير في توجيه السياسة الخارجية للدولة؛ فالعلاقات الجيدة التي تمتع بها الأردن مع بعض الدول العربية المحيطة لعبت دوراً في تخفيف الأعباء الاقتصادية. وخير دليل على تلك السياسة الخارجية النشطة الاتفاقيات التجارية والمنح والقروض التي حصلت عليها الأردن في بداية الخمسينيات.

---

(1) الدجاني، محاضرات في اقتصاديات الأردنيين، مرجع سابق، ص106.

(2) المرجع نفسه، ص83.

ومن ذلك فإن المحادثات المالية السنوية التي عقدت في لندن في كـانون الأول أدت إلى زيادة القرض التنموي البالغ (500.000) جنيه ليصبح (2.250) مليـون جنيه، وقد تابعت الحكومة الأردنية جهودها مع الدول العربيـة لتزيـد رأس مـال تأسيس مصنع البوتاس لاستثمار معادن البحر الميت ، وقد تأسست شركة البوتـاس العربية[1].

وفي هذا المجال وقعت الحكومة اتفاقيةً مع وزيري الاقتصاد السوري واللبناني تمهيداً لوحدة اقتصادية كاملة بين البلدين ، وقد تضمنت هذه الاتفاقية توحيد الجمارك والضرائب على الصادرات والمستوردات ، كمـا تضـمنت تنسـيق التشـريعات الاقتصادية والسياسية لخلق تداول عام [2]. ولا شك أن هذا الاتفاق كان مـن نتـائج تعذر الوصول إلى الساحل الفلسطيني بسبب الاحتلال ، لذلك اضطرت الدولة للجوء عبر سياساتها الخارجية النشطة إلى تلافي هذا المأزق لسد الفراغ عبر البحث عـن موانئ وممرات تجارية جديدة . ويمكننا ملاحظة موازنـات الـوزارات والـدوائر الحكومية للسنوات التي تلت الوحدة ، لملاحظة ارتفاع موازنـات هـذه الـوزارات والدوائر بما يصل إلى أكـ ثر من مضاعفة الموازنة في بعض الوزارات وذلك لتغطية نفقات الوحدة، وذلك على النحو التالي[3]:

---

(1) الدجاني، محاضرات في اقتصاديات الأردنيين، مرجع سابق، ص61.
(2) المحافظة، المملكة الأردنية بناؤها وتحصينها، مرجع سابق، ص110.
(3) المرجع نفسه، ص ص113 -114.

جدول [8]

موازنات الوزارات والدوائر الحكومية للسنوات التي تلت الوحدة

الفصل / السنة المالية	1952/ 1951	1954/ 1953	1955/ 1954	1956/ 1955	1957/ 1956	المجموع	النسبة
التقاعد والتعويضات	55100	48000	5200	70000	200000	425100	0.54
وزارة الداخلية	46963	43937	94071	98432	159129	442532	0,57
دائرة الجوازات	8300	8187	22269	25695	33698	98149	0,12
وزارة العدلية	79740	74273	145623	152294	180353	632283	0,81
المحاكم الشرعية	22258	22434	49645	53138	63756	211231	0,27
وزارة المالية	459949	295213	317863	397160	18224	1488709	1,9
وزارة التجارة والجمارك	50002	62924	127613	142346	175690	558575	7,2
وزارة الصحة	240774	222483	366355	509225	558757	1897594	2,4
دائرة الشؤون الاجتماعية	20375	36094	141124	162679	729172	533001	0,68
وزارة الخارجية	132136	120893	140239	161630	230599	785497	0,100
مكتب الارتباط الخارجي	1601	1764	3604	3714	4305	15088	0,019
وزارة المعارف	308194	385566	1073817	1270521	1715012	473110	6,01
وزارة الزراعة	73454	238595	166455	120066	169431	768001	0,99
دائرة البيطرة	26728	17837	40992	43817	45903	175277	0.22
وزارة المواصلات	65207	42327	608821	87042	97040	900437	1.10
الأشغال العامة	705271	728081	295150	629850	796250	3154602	4,00
الطيران المدني	12924	22622	37362	43826	64358	181092	0,23
دائرة البرق والبريد	135543	211647	330949	424649	599617	1702405	2,1
دائرة الأراضي	182399	83533	126871	124759	144409	661971	0,85

ويمكن أن نلاحظ على هذه الموازنات ما يلي:

1. لقد زادت قيمة الموازنات لسنوات الدراسة من (13.744.144) ديناراً إلى (23.181.022) ديناراً في عام 1957/1956 بزيارة قدرها (69%).
2. الإعانات المالية للقوات المسلحة كانت بريطانية وقد ارتفعت من (6.5) مليون دينار عام 1951 إلى (11.208.000) عام 1957 حيث شكلت ما قدره (48.3%) من موازنة عام 1957[1].
3. كان هناك توسع كمي في التعليم من (308194) دينارا عام 1951 إلى (17.150.12) ديناراً في موازنة عام 1957 أي بزيادة قدره (556.5%).

(1) المحافظة، المملكة الأردنية بناؤها وتحصينها، مرجع سابق، ص115.

4. وكان هناك تضخم في نفقات وزارة الصحة حيث بدأت 240 ألف وانتهت 558 ألف وهو ما يقرب من مضاعفة القيمة . وكان ذلك نتيجة تقديم الرعاية الصحية للاجئين في الضفتين وفتح مراكز ومستشفيات جديدة. وكذلك الحال بالنسبة لنفقات وزارة الشؤون الاجتماعية فقد بدأت عام 1950 بميزانية قدرها 203آلاف وانتهت في 1958 بميزانية قدرها 729 ألف وهو ما يقارب مضاعفة الرقم ثلاث مرات.

ويمكن القول إن تضخم نفقات الوزارات بمقدار ثلاثة أضعاف أو ما يقاربها كان نتيجة لتضخم عدد السكان وبلوغه هذا الحد ، فعلى سبيل المثال يعد ارتفاع ميزانية الشؤون الاجتماعية 3 مرات إنما كان لرعاية الضعفين الجديدين من السكن أي أن ثلثي هذا المبلغ إنما جاءت لسد حاجة ثلثي السكان من اللاجئين وسكان الضفة الغربية.

وفي هذه المرحلة يمكن القول إن الحدث الأهم الذي أثر على الأوضاع الاقتصادية هو الانقلاب العسكري الذي وقع في العراق الذي أطاح بحكم الهاشميين هناك وأنهى الإتحاد الذي لم يمر عليه أشهر وقد وصف الملك الحسين هذه الحادثة بقوله: "بدأ الطوق الحديدي يشتد ضغطه علينا . كان ينقصنا الوقود وكذلك الأصدقاء أغلق السوريون حدودهم كما لم نعد قادرين على استخدام طريقنا التقليدية ، فالصهاريج ممنوعة من اجتياز سورية للوصول إلى لبنان وتأمين تزويدنا بالوقود"(1)، وفي هذه الأثناء مرت المملكة بظروف أمنية واقتصادية صعبة طلبت على إثرها مساعدة عسكرية ومالية حيث قدمت بريطانيا دعماً عسكرياً، فيما قدمت الحكومة الأمريكية مبلغ (40) مليون لمساعدة الميزانية إضافة إلى (10) مليون أخرى خصصت للتنمية.

وفي عام 1962 تولت حكومة وصفي التل السير في برنامج السنوات الخمس للتنمية من (1962- 1967) وكان يهدف البرنامج إلى رفع الإنتاج القومي العام من حوالي (90) مليون دينارٍ عام 1961 إلى حوالي (144)مليون بحلول 1967 أي بزيادة مقدارها (60%) كما كان يهدف إلى خلق (60)ألف فرصة عمل . كما كان

(1) ابن طلال، الملك حسين، مهنتي كملك، مرجع سابق، ص159.

يهدف إلى تعديل الميزان التجاري برفع الصادرات وخفض الواردات حيث تنخفض الفجوة عن (13) مليون بحلول 1967. وقد غطت مشاريع البرنامج جميع القطاعات مع زيادة اهتمام بالزراعة[1].

أما السياسات التنموية التي انتهجتها الحكومة في سبيل تعزيز وحـدة الضـفتين فيما بعد 1958 - فكانت على شكل مشاريع تنموية كان فـي مقـدمتها اسـتكمال وافتتاح ميناء العقبة وافتتاح الطريق الصحراوي الذي يربط عمان بالعقبة لمحاولـة تعويض الطريق الطبيعي للتجارة الأردنية الذي فقدته بعد الحرب (حيفـا) وبسـبب تعثر حركة الحدود مع سوريا ، ومن هذه المشاريع مشروع قنـاة الغـور الشـرقية لاستثمار مياه نهر اليرموك ، كما حصل تقدم في مشاريع الثروات المعدنيـة مثـل الفوسفات والبوتاس وكذلك حصل تقدم في مشـاريع الطاقـة الكهربائيـة وبعـض الصناعات. على الرغم من عدم وجود أرقام وإحصائيات رسـمية توضـح هـذه التكاليف والنفقات. وفيما يلي جدول يبيّن النفقات العادية وغير العادية في المملكـة بين الأعوام 1958 -1966 وفيه يظهر ارتفاع معدل النفقات[2].

(1) المحافظة، المملكة الأردنية بناؤها وتحصينها، مرجع سابق، ص237.

(2) المرجع نفسه، ص240.

جدول (9)

النفقات العادية وغير العادية في المملكة بين الأعوام 1958 -1966 وفيه يظهر ارتفاع معدل النفقات

السنة المالية / الفصل	1959 ،1958	1960،1959	1961،1960	1962،1961	1963،1962	1964،1963	1965،1964	1966،1965
الداخلية	126643	130200	101200	109,000	447,000	152,900	173,100	158,800
الدفاع	6622	6600	6200	6000	6000	6000	5400	3540
العدلية	199050	204700	216500	215,000	239,000	251,200	254,000	287,700
التربية	2,931,301	2,621,600	2,791,50	293,000	3,384,000	3,604,250	3,912,986	4,220,875
الشؤون الاجتماعية	220220	225600	249800	248,000	228,000	240,400	338,950	274,200
الزراعة	239,610	249,100	315,000	323,000	718,000	278,300	294,800	319,060
الأشغال	117118	125300	152,600	151,000	272,000	1,518,100	1,568,900	1,935,049
الاقتصاد	1,432,400	15900	164000	32,000	47,000	998,000	1,031,600	1,578,922
المواصلات	17450	802,800	984,000	864,000	985,000	2,617,400	3,763,675	4,116,361
المالية	750,318	202,500	236,200	235,000	695,000	580,000	768,300	716,800
النفقات العامة	195374	910850	467600	552,000	690,000	65,000	60,300	73,000
الخارجية	577101	264500	314,100	386,000	566,000	1,511,000	1,408,776	1,603,300
الإنشاء	236816	16700	15,100	15,000	55,000	80350	87700	90,350
الصحة	2,556,000	886,750	1,000,000	1,071,000	1,300,000	70,400	79,500	80,980
الجمارك	191590	184,200	191,300	194,000	207,000	535,600	203,000	153,200
الأراضي	163260	167400	179,400	180,000	207,000	162,000	377,300	-
الري	75984	742,00	97,000	195,000	293,000	132650	69,600	168,390
السياحة	31,295	32,800	30,700	104,000	112,000	33,000	68,500	31,200
الجيش	14,500,000	19,000,000	16,150,000	16,000,000	16,000,000	18,565,000	18,565,000	108,565,000
مشاريع الإعمار	2,556,000	22,100	1,334,5000	9,890,000	5,656,000	6,631,800	8,956,915	12,660,462
قناة الغور	-	-	-	30,000	385,000	200,000	350,000	250,000

1. أن الموازنات كانت بازدياد مستمر؛ فخلال سنوات هذا الفصل 1959/1958 وحتى 1966/1965 زادت الموازنة بنسبة (58.5%)، والسنة الوحيدة التي نقصت فيها الموازنة عن السنة التي قبلها موازنة عام 1962/1961.

2. كانت المساعدات الخارجية تغطي نسبة عالية من مجموع الواردات، وكانت نسبة هذه المساعدات إلى مجموع الواردات خلال سنوات الدراسة كالتالي(1):

(1) المحافظة، المملكة الأردنية بناؤها، مرجع سابق، ص243.

جدول (10)

نسبة المساعدات الخارجية إلى مجموع الواردات خلال سنوات الدراسة (1950- 1967)

السنة	النسبة
1958/ 1959	%48
1959/ 1960	%7.7
1960/ 1961	%67
1961/ 1962	%60.5
1962/ 1963	%51
1963/ 1964	%54
1964/ 1965	%59
1965/ 1966	%51.7

3أن فصول الموازنة وعناوينها كانت بتغير مستمر، فهناك فصول استحدثت أثناء سنوات الدراسة مثل الشؤون البلدية والقروية، ضريبة الدخل ،البحث العلمي، الإرشاد الزراعي، التسويق الزراعي، المؤسسة الإقليمية لمياه الأردن ، الأبحاث الجيولوجية، وزارة الإعلام.

4موازنة وزارات الخدمات كانت بنمو مستمر أكثر من غيرها فمثلاً ارتفعت موازنة وزارة التربية والتعليم من (2.931.301) ديناراً في موازنة عام 1958/1959 إلى (4.220.875) ديناراً في موازنة عام 1965/1966 وكذلك وزارة الصحة من (723.790) عام 1958/1959 إلى (1.603.300) ديناراً في عام 1965/1966.

5موازنة الجيش العربي والأمن العام كانت باستمرار تتراوح بين (45%- 50%) من الموازنة العامة.

6يتضح في فصول الموازنة أن هناك اهتمام في الزراعة ، والدليل على ذلك كثرة عدد الفصول المتعلقة بالزراعة فهناك وزارة الزراعة ،ودائرة الحراج ، والإرشاد الزراعي، والتسويق الزراعي، والبيطرة، ودائرة الري.

لقد تحمل الأردن آثار النكبة وهموم شعب النكبة بكامل وطأتها من دون تلقي أية مساعدة تستحق الذكر إذ كان يتوجب على الدول الغنية في الشرق والغرب تقديم مساعدات ضخمة لخلق مقومات اقتصاد قوي قادر على استيعاب القوى البشرية التي

شردتها النكبة، وقد ترك الأردن الذيضم أكبر تجمع للاجئين ، وبموارده المحدودة يتحمل أعباء التنمية والبناء والمواجهة على أرض فلسطين [(1)]. وعلى الرغم من الظروف الصعبة فإن عجلة التنمية لم تتوقف وتأصيل فكرة الوحدة لم يقف على كافة الأصعدة فمجموع الناتج القومي للأردن عام 1952 لم يتجاوز (51)مليون دينار وقد ارتفع في نهاية المدة عام 1967 إلى (175) مليون. كما أن الدخل المتاح ارتفع بين الأعوام 1952-1966 من 63 مليون إلى (202) مليون دينار، وفي الحقبة ذاتها ارتفع عدد السكان من (1.300.021) إلى (2.100.801) نسمة فقد تضاعف في غضون 15 عام. هكذا نرى أن قرار الوحدة دفع الحكومة إلى العمل بأقصى طاقاتها لتأمين المورد المالي ، كما زاد من نشاط السياسية الخارجية للمملكة لتقوية الروابط مع الدول الصديقة والشقيقة من أجل تأمين القروض والتمويل اللازم لتغطية نفقات المتغيرات السكانية والاقتصادية على الأراضي الأردنية.

3.3 أثر وحدة الضفتين على النواحي السياسية في المملكة:

1.3.3 أثر الوحدة بين الضفتين على الدستور الأردني:

يطلق على الدستور عبارة "القانون الأساسي"، وهذا ما عرف به أول دستور صدر في تاريخ الأردن السياسي عام 1928م، ولا زال هذا الاصطلاح مستعملاً في بعض الأقطار العربية منها سلطنة عُمان والكويت . هناك الكثير من التعريفات لكلمة الدستور، فعلى سبيل المثال يعرف قاموس وبستر الدستور بأنه : "القانون العضوي الأساسي أو هو مبادئ حكم أمة أو مجتمع ما سواء جسدتها وثائق مكتوبة أو تضمنتها مؤسسات عامة"[(2)]، ويقدم أستاذ القانون الدستوري الدكتور عبدالحميد متولي

---

(1) نسيبة، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص32.

(2) الكسواني، سالمبادئ القانون الدستوري مع دراسة تحليلية للنظام السياسي الأردني، عمان، مكتبة الكسواني، 1983، ص29.

(2) المرجع نفسه، ص29.

(3) الخطيب، نعمانالوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004، ص446.

التعريف التالي: "الدستور هو الوثيقة الأساسية التي يبين فيها صاحب السيادة شكل الحكومة وينظم فيها السلطة التنفيذية والتشريعية ويحدد اختصاصاتهما أو هو تلك الوثيقة التي تبين نظام الحكم في الدولة "[1] وهناك من يعرف الدستور : "بأنه مجموعة القواعد القانونية الواردة في الوثيقة الدستورية والتي تحدد السلطات العامة في ظل نظام نيابي حر يكفل للأفراد حقوقهم وحرياتهم"[2].

من المعروف أن القانون الأساسي لإمارة شرقي الأردن قد صدر عام 1928، حيث اشتُق معظم نصوصه من الاتفاقية الأردنية البريطانية ويشير معظم فقهاء القانون الدستوري إلى أن هذا الدستور لم يصدر بطريقة المنحة أو العقد، وهما الأسلوبان السائدان في نشأة الدساتير، فالأمير كان يحكم بصورة شكلية، والمعتمد البريطاني كان الحاكم الحقيقي الذي بيده السلطة وحكومته كانت مسيطرةً على كافة مرافق شرقي الأردن، كما أنه لم يعطِ الشعب أي حقوق أو صلاحيات فهور السلطة التشريعية كان ضعيفاً جداً . كما أن هذا القانون لم يصدر بطريقة العقد ؛ لأن الشعب كان مغيباً ولم يشارك في إعداد الدستور، لذا فإن هذا الدستور من الناحية القانونية أقرب ما يكون إلى اتفاقية تكرس الحكم الاستعماري البريطاني المباشر[3].

وقد استمرت الضغوط الشعبية المطالبة بالاستقلال والحرية وضرورة تبني دستور جديد يعكس تطلعات الشعب الأردني إلى أن تحقق الاستقلال التام عام 1946، وتبع ذلك تبني دستور جديد جاء أفضل من القانون الأساسي لسنة 1928، حيث احتوى بعض المبادئ الدستورية الحديثة، وشكل نواةً لنظام الحكم النيابي في الأردن، أما فيما يتعلق بالتكييف القانوني لطريقة صدور هذا الدستور فقد ذهب معظم فقهاء القانون الدستوري إلى أنه أقرب إلى أسلوب المنحة ؛ حيث كان الأمير يتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة في ظل دستور 1928 وعندما أصبح ملكاً فقد تنازل للشعب عن بعض هذه الصلاحيات[4].

---

(1) الكسواني، مبادئ القانون الدستوري، مرجع سابق، ص ص165- 166.

(2) المرجع نفسه، ص29.

(3) الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص446.

(4) الكسواني، مبادئ القانون الدستوري، مرجع سابق، ص189.

وبعد حرب 1948 ووحدة الضفتين وغياب الأمير عبدالله عن المشهد السياسي، وغيرها من الظروف السياسية الديموغرافية التي دفعت مجتمعةً باتجاه تبني دستور جديد يلبي تطلعات الشعب في المشاركة في الحياة السياسية، وهكذا صدر دستور 1952 ليحل محل دستور 1946، ويرى فقهاء القانون الدستوري أن دستور عام 1952، أقرب إلى العقد حيث سبق صدور الدستور عدة مؤتمرات شعبية تؤيد وحدة الضفتين واتخذ مجلس الأمة قراراً بذلك إضافة إلى ديباجة الدستور والتي نصت على ما يلي نحن طلال الأول ملك المملكة الأردنية الها شمية بمقتضى المادة 25 من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الأعيان والنواب نصدق على الدستور المعدل التالي ونأمر بإصداره "[1]. وبالتالي جاءت مصادقة الملك على الدستور بعد أن وافق عليه ممثلو الشعب . وبالإطلاع على ما جاء في هذا الدستور من أحكام ونصوص، فإنه من أفضل الدساتير العربية فيما يتعلق بالديمقراطية والحريات المدنية والسياسية وذلك من حيث المبادئ النظرية، فقد أُخذت معظم نصوص الدستور من أعرق النظم البرلمانية في الديمقراطيات المعاصرة، وقد تأثر كثيراً بالدستور البلجيكي، فقد نصت المادة 24 على أن الأمة مصدر السلطات [2]. وبالتالي اعتبر السيادة للشعب، وهذا المبدأ يعتبر من ركائز الديمقراطية، كما أخذ بمبدأ الفصل المرن بين السلطات، وأعطى السلطة التشريعية حق الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وكذلك حق اقتراح القوانين، وأخذ بنظام المجلسين وغيرها من المبادئ التي تعتبر ركائز ا لنظام النيابي البرلماني . وأخيراً فقد تناول بالتفصيل حقوق الأردنيين وحرياتهم، وقد خصص لهذا الجانب فصلاً مستقلاً ضمنه مختلف الحقوق والحريات وكذلك الضمانات التي تكفل ممارستها[3].

---

(1) الحياري، عادل القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني دراسة مقارنة، عمان، مكتبة دار الثقافة. 1972، ص573 -574.

(2) دستور المملكة الأردنية الهاشمية، عام1952.

(3) المرجع نفسه.

1.1.3.3 دستور 1946:

يصف كثير من الخبراء دستور عام 1946 بأنه صورة أخرى لدستور 1928 مع بعض التعديلات الطفيفة . ولن ندخل في تفصيلات كثيرة عند الحديث عن دستور 1946 ولكننا سنبرز الأحكام الجديدة فيه؛ فدستور 46 لم يختلف كثيراً عن دستور 1928بل أبقى على معظم أحكامه ، والإشارة الأهم التي وردت في هذا الدستور هي: في المادة (2) من دستور 1946 حيث ورد النص على أن المملكة الأردنية الهاشمية دولة مستقلة ذات سيادة دينها الإسلام وهي حرة مستقلة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه ونظام الحكم فيها ملكي وراثي . وهو نص لم يرد في دستور عام 1928 وما عدا هذه الإشارة إلى الاستقلال واستبدال بعض الكلمات بأخرى ، لم نجد إضافةً جديدةً كما هو الوضع في القانون الأساسي ، ومن أهم التعديلات اللفظية استبدال كلمة لفظ القانون بلفظ الدستور[1].

وفي المجال المتعلق بحقوق الشعب الواردة في دستور 1928 لا يلاحظ تغيير، عدا استبدال عبارات بأخرى لا تؤثر على المضمون ، ومن أهم الملاحظات على دستور 1946 أنه أبقى مسؤولية رئيس الحكومة والوزراء أمام الملك . كما ألغى هذا الدستور ما ورد في دستور 1928 من التزام بريطانيا للأردن في معاهدات هي طرف فيها دون موافقته في مجال المعاهدات التجارية والاتفاقيات الدولية الأخرى[2]. ومن الأمور المستجدة في هذا الدستور أنه أخذ بنظام المجلسين ، يضاف إلى هذا أنه لم يأت بجديد فيما يخص الرقابة السياسية لمجلس الأمة على أعمال السلطة التنفيذية. وقد ذهب بعض فقهاء القانون إلى الاعتقاد بأن دستور 1946 أخذ بنظام حكم برلماني غير كامل لأنه أخذ بمبدأ المجلس المنتخب ومبدأ عدم مسؤولية رئيس الوزراء[3].

(1) الكسواني، مبادئ القانون الدستوري، مرجع سابق، ص180.
(2) المرجع نفسه، ص186.
(3) المرجع نفسه، ص193.

2.1.3.3 دستور 1952 :

كان لوحدة الضفتين علاقة وثيقة بصدور دستور سنة 1952، فعلى أثر الحرب العربية الإسرائيلية 1948التي أسفرت عن ضياع أكثر من نصف فلسطين ، وتوحيد الباقي مع الضفة ا لشرقية على إثر مؤتمر أريحا 1948. حيث بايع أعضاء المؤتمر الملكعبدالله ملكاً فلسطين كلها ، كما اقترح على جلالته وضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين عن عرب فلسطين يهتمون في أمورها . وقد اعتبر الملك هـذه القـرارات عبئاً ثقيلاً على كاهله حيث سيبذل جهده لتحقيقها. وقد تمت الوحدة بعد موافقة مجلس الأمة على مشروعها عام 1950 كما جرى نقاش حول تعديل الدستور قبل التصديق على قرار الوحدة . وكانت الحكومة الأردنية في (11/أيار/1950) قد قررت تشكيل لجنة لدراسة الدستور الأردني القديم وتقديم التواصـي التـي تراهـا مناسـبة عنـد التعديلات التي تقترح إدخالها وتألفت هذه اللجنة برئاسة إبراهيم هاشم[(1)].

وقد جاءت نصوص دستور 1952 أكثر دقة وتحديداً عن سابقاتها في القـانون الأساسي 1928 ودستور 1946، فقد تبنى الدستور المبادئ الدستورية الرئيسية مثل مبدأ سيادة الأمة ، ومبأ الفصل بين السلطات ، كما أظهر بوضوح الملامح الرئيسـة للنظام النيابي القائم على الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مع إقامة علاقات تعاون بين تلك السلطتين[(2)].

3.1.3.3 خصائص دستور 1952 :

1 . السيادة للشعب والأمة مصدر السلطات :

نصت المادة (24)من الدستور الأردني على أن :"الأمـة مصـدر السـلطات وتمارس سلطاتها على الوجه المبين في الدستور " وهذا يعني أن دستور 1952 قـد أكد على مبدأ سيادة الشعب، ولم يظهر هذا النص أو شبيهه في دستور 1946 قد أكد على مبدأ السيادة للشعب أو للأمة وهو نص جديد ويعتبر نقله في الدستور الأردني

---

(1) الكسواني، مبادئ القانون الدستوري، مرجع سابق، ص195.

(2) العضايلة، أمين،الوجيز في الظام الدستوري للمملكة الأردنية الهاشـمية ،جامعـة مؤتـة ، 2005، ص35.

لعام 1952 يغير سمة هامة من سمات هذا الدستور ويفترض أن يتجه نحو رجحان الهيئات النيابية المنتخبة على غيرها من الهيئات[1].

ولعلنا نلمح من خلال هذه المادة إشعاراً ضمنياً للفلسطينيين في الضفة الشرقية والغربية الذين حصلوا على الجنسية الأردنية بأنهم جزء من السلطات، كما أنهم عنصر ساعد في تشكيل الدستور ، فكما أنهم ساهموا في إعادة صياغة الواقع الديمغرافي والجغرافي -على الرغم قربهم التاريخي في المملكة فهم ساهموا في صناعة النص القانوني الذي لضبط النظام في المملكة.

2. الفصل بين السلطات:

لقد أخذ دستور 1952بمبدأ الفصل المرن بين السلطات الثلاث ، فأناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة، والسلطة التنفيذية بالملك ،ويتولاها بواسطة وزرائه ، كما نص على أن السلطة القضائية مستقلةوقد جعل نوعاً من التعاون بين هذه السلطات ، فقد أعطى للسلطة التشريعية حق الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية فا لحكومة مسؤولة أمام البرلمان ويمكن لأعضاء السلطة التشريعية ممثلةً بالمجلس النيابي - حق استجواب الوزراء وطرح الثقة بالوزارة وإسقاطها . كذلك فإن السلطة التنفيذية تتداخل في السلطة التشريعية من حيث اقتراح القوانين ، وحق تصديقها. كما تملك حق إصدار القوانين المؤقتة عند الضرورة ، كذلك فإن السلطة التنفيذية هي التي تأمر البرلمان بالانعقاد. وللملك حق حل المجلس وهذا دليل على الفصل المرن بين السلطات[2].

وفي هذه المادة من الدستور نلمح أيضاً أثراً للوحدة بين الضفتين؛ من جهة ضمان مشاركة الشعب الأردني في الضفة الغربية في السلا طتين التنفيذية والتشريعية، وضمان مشاركتهم في أعمال الرقابة على عمل الحكومة ، وهذا الإجراء كان تعميقاً لأواصر الوحدة بين الضفتين ، من أجل ضمان العدل القانوني على اعتبار أن نصف ممثلي السلطة التشريعية هم من الضفة الغربية.

---

(1) الكسواني، مبادئ القانون الدستوري، مرجع سابق، ص190.

(2) المرجع نفسه، ص199.

3. صدور الدستور بطريقة العقد :

إذا حللنا دستور 1952 ودرسنا الطبيعة القانونية لكيفية صدوره فإننا نرى أن وضعه أقرب إلى طريقة تعرف بالعقد أو المنحة ، ومن أبرز العوامل التي يمكن أن تدعم الرأي القائل بأن هذا الدستور تم عن طريق العقد ما يلي:

لقد سبق وضع الدستور صدور قرارات عن مؤتمرات شعبية تؤيد الوحدة بين الضفتين وخاصة مؤتمر أريحا الذي أعلن عن تأييده لهذه الوحدة ومبايعته للملك عبدالله ملكاً على فلسطين وأن الدستور وضع في ضوء هذه المستجدات على الساحة الأردنية.

ب. اتخذ مجلس الأمة الممثل للضفتين قراراً أيد فيه الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الغربية والشرقية واجتماعهما في دولة واحدة ، وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين ، ولعل الصيغة التي وضع فيها قرار الوحدة تبدو منها ملامح الطبيعة التعاقدية.

ج. لعل ما ورد في البند الثالث من قرار الوحدة الذي أعلنه مجلس الأمة والذي جاء فيه:"يرفع هذا القرار الصادر عند مجلس الأمة بهيئة الأعيان والنواب الممثل لضفتي الأردن إلى حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله ويعتبر نافذا حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي"[1].

4. الرقابة المالية :

من أهم مميزات دستور 1952 عن غيره من الدساتير السابقة أنه أوجد ديواناً للرقابة المالية أطلق عليها ديوان المحاسبة ، ويختص هذا الديوان بمراقبة إيرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها.

5. الحقوق والحريات العامة :

يختلف دستور 1952 عن الدستورين السابقين في أنه ينص على حقوق الأردنيين وواجباتهم وخصص فصلاً خاصاً منه لتنظيم هذه الحقوق والحريات وضماناتها ونستطيع أن نلخص أهم مرتكزات هذه الحقوق:

أ. النص على مبدأ المساواة بين الأردنيين في الحقوق والواجبات.

---

(1) الكسواني، مبادئ القانون الدستوري، مرجع سابق، ص ص202- 203.

ب. ضمان الحرية الشخصية وحرية الرأي وحرية العقيدة وحرية الاجتماع.

لقد تطلب قرار الوحدة بين الضفتين تعديلاً دستورياً يواكب حركة التغير التي رافقت قرار الوحدة؛ لذلك يمكننا ملاحظة أثر الوحدة في أهم تعديلات الدستور التي أكدت تبني الديموقراطية؛ واعتبار الشعب مصدر السلطات؛ وجعلت الحكومة خاضعة لرقابة مجلس الأمة . وقد جاء دستور 1952 أكثر تطوراً من الدساتير الأردنية التي سبقته ويحاكي في كثير من نصوصه الأحكام التي تضمنتها الدساتير الأوربية المتقدمة؛ فقد استوحى بعض أحكامه من الدستور البلجيكي لعام 1832 وتعديلاته اللاحقة، وهذا الأخير استلهم بدوره دستور 1830 في فرنسا[1].

أما الأحداث التي سبقت وضع هذا الدستور -والمتمثلة بإعلان الوحدة بين الضفتين وما أحدثته هذه الوحدة من تغيير في النسيج الاجتماعي للمجتمع السياسي للدولة الجديدة كما أن ديباجة الدستور تؤكد أنه قد تم إقرار مشروع الدستور من قبل الهيئة النيابية أولاً ثم صادق عليه الملك وأصدره[2]. ويمكن لنا استشعار تعزيز وتمكين الوحدة بين الشعبين عبر إشراك ومعاصرة الفلسطينيين للسياج القانوني الذي يسيّر المملكة لذلك فإن التجديد على كافة الأصعدة كان الصفة الأبرز للسياسة المملكة الداخلية.

لقد أثر الدستور تأثيراً بالغاً في الحياة السياسية في المملكة ، حيث أثر بشكل مباشر في تاريخ الأحزاب وذلك عبر سماحه بحرية تشكيل الأحزاب ، وحرية الاجتماعات وحرية التعبير والصحافة فقد جاء في المادة رقم (16) من الدستور الأردني "للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون ، وللأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة "[3].

ومن هنا وبعد صدور الدستور - انهالت طلبات الترخيص المتقدمة لتشكيل الأحزاب، وقد شهدت فترة الخمسينيات نشاطاً حزبياً قوياً، وظهرت خارطة الأحزاب بوضوح، إلى أن أعلنت الأحكام العرفية في عام 1957 وتم حل الأحزاب السياسية.

---

(1) عضايلة، الوجيز في النظام الدستوري للمملكة الأردنية، مرجع سابق، ص32.
(2) المرجع نفسه، ص32.
(3) الدستور الأردني مع جميع التعديلات عليه، 2006، الفصل2، م16، ص9.

ومن أهم الآثار التي ترتبت على الوحدة بين الضفتين التغيير الكبير الذي حدث على خارطة الواقع السياسي في المملكة؛ فالتحديث الذي اشتمل عليه دستور 1952 شكل عنصراً بنيوياً في السلطة التنفيذية وهي الحكومة فقد خصصت المشروع الدستوري الأردني الفصل الرابع من الدستور للسلطة التنفيذية وذلك في المواد 28-61 منه فجاء القسم الأول منه (في المواد 28-40) عن الملك، والقسم الثاني في المواد (41-60) بعنوان الوزارة. والحقيقة أن العصر الذهبي للتجربة الديمقراطية الأولى في الأردن كان في السنوات الأولى التي تلت نفاذ هذا الدستور، وبالتحديد في الفترة من عام 1952 وحتى عام 1957، ولعل ذلك يبدو جلياً من خلال أبرز ما شهده الأردن في تلك الفترة من أحداث وممارسات لعل أبرزها:

1. إجراء انتخابات نيابية منتظمة اتسمت بالنزاهة والحرية.
2. تم تجسيد نظرية الفصل بين السلطات على صعيد الممارسة والتطبيق.
3. احترام أحكام الدستور والالتزام به من قبل الحاكم والمحكوم.
4. تسجيل التاريخ السياسي الأردني في تلك الفترة المرة الوحيدة التي تمكن فيه البرلمان من إسقاط الحكومة.
5. بلوغ دور وتأثير الأحزاب السياسية ذروته في تلك الفترة.
6. تمتع الصحافة بنوع من الحرية والاستقلالية قل نظيرها في السنوات اللاحقة.
7. وصول المعارضة السياسية إلى السلطة عن طريق الانتخابات.
8. استجابة النظام السياسي للضغوط الشعبية والرأي العام في أكثر من موقف حازم منها عدم الانضمام لحلف بغداد عام 1955، وتعريب الجيش الأردني وإلغاء المعاهدة البريطانية عام 1956، وتوقيع اتفاقية الدفاع العربي المشترك عام 1956.

2.3.3 الأحزاب السياسية:

تشكل الأحزاالسياسية مؤسسةً أساسيةً في الأنظمة الديمقراطية ، ويعد وجود الأحزاب في بلد ما عنصراً أساسيقًي المؤسسة لا يق ل أهمية عن الأجهزة الرسمية التي ينشئها الدستور ، وقد ظهرت الأحزاب بمفهومها المعاصر وتطورت في ظل

منظومة الانتخاب والتمثيل . وقد عرف النظام السياسي الأردني الأحزاب السياسية منذ نشأته الأولى في العقد الثالث من القرن العشرين ، حيث نشأت عدة أحزاب في عهد الإمارة وكانت الأحزاب ترخص بموجب قانون الجمعيات العثمانية . وشهدت مسيرة الأحزاب السياسية تطوراً عميقاً تراوح بين المد والجزر قبولاً ورفضا من قبل النظام وتبدى ذلك التطور في النصوص القانونية ذات العلاقة وفي الممارسة أيضاً(1).

1.2.3.3 نشوء وتطور الأحزاب السياسية الأردنية في النصوص الممارسة :

استند نشوء الأحزاب السياسيةفي النظام السياسي الأردني ابتداءً بأحكام قانون الجمعيات العثماني الصادر في (29/رجب/1337هـ) الذي كان مطبقاً في المنطقة العربية قبل نشوء إمارة شرق الأردن وقد تأسس في آذار 1927 قبل توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية (2). كما تم إشهار عدة أحزاب سياسية أخرى منها حزب اللجنة نفلذية للمؤتمر الوطني في نيسان /1929 والحزب الحر المعتدل في (حزيران/1930) وحزب التضامن الأردني في (آذار/1933). وشهدت الحياة السياسية في هذه الفترة ، وجود معارضة سياسية بلغت ذروتها في قرارات المؤتمر لوطني الثالث الذي عقد في مدينة إ ربد سنة 1930 والتي أشارت بطريقة إلى أن الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري في البلاد لا يأتي إلا عن طريق حكومة دستورية مسؤولة أمام مجلس ينتخب انتخاباً حراً، وكل حكومة لا تتشكل على غير هذا الأساس لا تكون مشروعةً(3).

ومن جهة أخرى فإن صدور دستور (1952) قد مهد لمرحلة أخرى في مسيرة الأحزاب السياسية في الأردن ، حيث قررت الفقرة الثانية من المادة (16) من هذا

(1) يعقوب،محمد حسين ،الفصل والتوازن ن السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ط1، 2004، حمادة للدراسات، إربد، الأردن، ص245.

(2) ماضي، والموسى، تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص341.

(3) المرجع نفسه، ص328.

الدستور بأن "للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعةً ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور " ثم صدر قانون الأحزاب السياسية في عام 1955 لتنظيم النشاط الحزبي في البلاد . وعلى صعيد الممارسة فقد بلغ النشاط الحزبي ذروته بعد توحيد الضفتين ، وخاصةً في الفترة 1950 -1957 وشهد العمل الحزبي في هذه الفترة توسعاً وتنوعاً؛ حيث تجاوز عدد الأحزاب السياسية على الساحة الأردنية أكثر من عشرة أحزاب ، وهي تمثل التيارات السياسية الرئيسة الوطنية والقومية والإسلامية و الماركسية[1]. يُذكر منها: جماعة الأخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي . وحزب البعث العربي الاشتراكي. وحزب القوميين العرب والحزب الشيوعي وحزب الاتحاد الوطني والحزب العربي الدستوري والحزب الوطني الاشتراكي وحزب الأمة وحزب الجبهة الوطنية.

ويرى البعض أن تضافر عدة عوامل منها : نشاط الأحزاب السياسية، وتزايد تأثيرها وتوجهات النظام نحو توسيع البيئة السياسية ، وترك مساحة أكبر لتعبر هذه الأحزاب عن نفسها ، وتحقيق لأغلبية نسبية في الانتخابات النيابية، أدت إلى تشكيل حكومة ائتلاف حزبي برئاسة الحزب الوطني وبدعم خارجي من حركة القوميين ، واستمرت هذه الحكومة ستة اشهر، إلى أن حدث خلاف بين القصر والحكومة[2].

إن دور تنظيمات المجتمع المدني في النظام السياسي الأردني كان دوراً محدوداً قبل صدور دستور 1952 وقد تميزت هذه الفترة بضعف وهشاشة العمل السياسي المنظم، كما أن التنظيم النقابي كاد أن يكون معدوماً ،إضافةً إلى تد ني مستوى العمل التطوعي الهادف وعليه فقد سيطرت أشكال التنظيم الأردني في التجمعات السكانية بشكل عام[3].

وسادت معطيات المنظومة العشائرية والمناطقية في صورة تنافس للاقتراب من الحكم ونيل رضاه إسناداً وتأييداً له ، ومن جهة أخرى فإن الحرب العربية الإسرائيلية

(1) الدجاني، محمد؛ سليمان، سليمان، منذر،النظام السياسي الأردني بدون دار نشر، 1986، ص306.

(2) المرجع نفسه، ص48.

(3) المرجع نفسه، ص ص94 -95.

(1948) وما تلا ذلك من ترتيبات سياسية ودستورية أسفرت عن وحدة الضفتين عام 1950 شكلت نقطة تحول رئيسية في مسيرة العمل السياسي والتنظيمي بأشكاله المختلفة في الأردن ، ونظراً للتغير الكبير في التركيب السكاني الديموغرافي الذي ترتب على وحدة الضفتين فقد شهدت البلاد في الخمسينات والستينيات مرحلةً من بناء تنظيمات المجتمع المدني وانتعاشها ، وظل الأمر كذلك إلى أن تم الصدام بين التنظيمات الفدائية المسلحة والنظام حيث شهدت تلك الفترة تطبيقاً لهامش الحريات .

وقد نشأت في بدايات الدولة أحزاب سياسية "في بنية تهيمن عليها العشائر والحمائل وتقودها القيم العشائرية ... وكانت هذه الأحزاب أقرب إلى التحالفات العشائرية التقليدية منها إلى الأحزاب العصرية"[1].

ومن جهة أخرى فإن واقعة الوحدة عام 1950 بين الضفتين قد فرضت واقعاً جديداً وأحدثت تحولاً عميقاً في تركيبة المجتمع الأردني وفي النظام السياسي الأردني على كافة الصعد الاقتصادية السياسية والدستورية [2]. لقد ترتب على واقعة الوحدة بين الضفتين تغيرات جذرية ألقت بتأثيراتها السياسية والدستورية على الحياة السياسية العامة في النظام السياسي الأردني، الذي استجاب لهذه التغيرات بخطوات سياسية ودستورية بهدف تهيئة الظروف وإتاحة الفرصة للفلسطينيين للمشاركة السياسية في السلطتين التشريعية والتنفيذية على حد سواء فقد استقالت الوزارة الأردنية في (5/آذار/1949) لإفساح المجال لتشكيل وزاري جديد يضم وزراء مع الضفة الغربية. جرى تعديل قانون الانتخابات النيابية عام 1949 وتم مضاعفة أعداد أعضاء مجلس النواب ليصبح أربعين نائباً عشرين منهم من الضفة الغربية . وحل بعد ذلك مجلس النواب عام 1950 لإجراء انتخابات جديدة تشمل الضفتين[3].

وبعد الوحدة فقد أصبح الفلسطينيون يمثلون نسبةً عاليةً من السكان في المملكة ، فشهدت فترة الخمسينيات نشاطاً سياسياً جماهيرياً في سياق أحزاب سياسية

---

(1) محافظة، علي، أبحاث وآراء في تاريخ الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1998، ص78.

(2) يعقوب، الفصل والتوازن من السلطتين التشريعية والتنفيذية، مرجع سابق، ص275.

(3) الحمارنة، مشروع المجتمع المدني الأردني، مرجع سابق، ص57.

أيديولوجية" وكان الثقل الأكبر لهذه الأحزاب للفلسطينيين الذين كانوا في بعضهم ينظرون إلى الحكم في الأردن على أنه مسؤول إلى حد ما عما حل بهم من كوارث ، وعليه كان سياق العمل الحزبي يتجه نحو الصدام مع الحكم.

إن دستور ا لمملكة الأردنية الذي صدر في (18/كانون الثاني/1952) جاء نتيجة ظروف سياسية، واجتماعية، وديموغرافية، مستجدة تمثلت ابتداءً بواقعة الوحدة بين المملكة الأردنية الهاشمية وبين الجزء المتبقي من فلسطين والذي يصطلح على تسميته (الضفة الغربية)وقرار الوحدة بين الضفتين كا ن عنصراً أساسياً وظرفاً موضعياً أسهم فعلياً في إصدار دستور 1952 حيث جاء صدوره تعبيراً عن الأوضاع والأفكار والتطلعات الجديدة فتهيأت الظروف الموضوعية سياسياً وديموغرافيا لصيغة ما من صيغ التعاقد الدستوري ، حيث صادق الملك على الدستور، وأمر بإصداره بناءً على قرار من مجلس النواب ومجلس الأعيان، وقد صدر هذا الدستور بصورة وثيقة مدونة تتألف من ديباجة و(131) مادة موزعة على تسعة فصول، وهو دستور جامد؛ ويعتبر نظام الحكم الأردني المستند إلى هذا الدستور أحد نماذج تطبيق النظام البرلماني والنظام السياسي الأردني ، وهو نظام ملكي وراثي(1).

2.2.3.3 أهم الأحزاب التي عاصرت الوحدة وموقفها من الوحدة:

يرى المتتبع لتاريخ الحياة الحزبية الأردنية صلةً لا تنفصل بينها وبين التطورات والأحداث السياسية الكبرى التي مرت على الأردن وعاشتها المنطقة العربية عموماً ، وقد أجمع الباحثون على اعتبار أن تلك الأحدا ث هي محطات نوعية تفصل بين مرحلة وأخرى في تاريخ تطور حياة الأحزاب لأردنية ، وإن اختلفت تصنيفاتهم بين باحث وآخر، وفقاً لطبيعة الحدث المحدد الذي يتم الأخذ به كفاصل نوعي بين المراحلالأحزاب بلا شك تتأثر في الأحداث وتؤثر بها ، ومن هنا سنتعرض إلى أهم تصنيفات الباحثين لتطور الأحزاب:

---

(1) يعقوب، الفصل والتوازن من السلطتين التشريعية والتنفيذية، مرجع سابق، ص118.

فهناك من يعتبر واقعة الاستقلال ودستور 1946 مفصلاً تاريخياً في تطور الأحزاب، حيث بدأت منه مرحلة جديدة على اعتبار أن الأحزاب السابقة لهذا التاريخ كانت عبارةً عن تجمعات عشائرية ،وقد اتسمت بالتعدد ، وتنقّل أعضائها، وقصر عمرها واعتمادها على زعامات تقليدية ،وافتقارها للعقيدة السياسية [1].

ومهما كان واقع الأحزاب في تلك المرحلة فإن وجودها المبكر عكس درجة من التطور السياسي والنضج الاجتماعي على اعتبار أن الدولة كانت في طور الولادة والتشكل.

وتمثل المرحلة الثانية بدايةً من عام 1946 حيث بدأت هذه المرحلة مع الاستقلال وقيام المملكة ،ثم وحدة الضفتين ،ثم صدور الدستور 1952، حيث يطلق البعض على أحزاب هذه المرحلة لقب (الأحزاب العقائدية) وذلك توصيف للطابع الأيديولوجي (الفكري)لأحزاب تلك المرحلة ، وقد تشكلت في تلك المرحلة الأحزاب القومية التي تتبنى الفكر القومي وترى الوحدة هدفاً . والأحزاب الدينية وهي التي تستند على الدين في نشاطاتها وبرامجها . والأحزاب الشيوعية التي تستند إلى الفكر الماركسي اللينيني [2]. ولا شك أن الحياة الحزبية قد تأثرت في هذه المرحلة بدرجة كبيرة بعاملين:

1. عامل يرتبط بمجمل التفاعلات والتطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الديموغرافية بفعل الهجرة والوحدة.
2. عامل يرتبط بقيام دولة إسرائيل ككيان دخيل ، حيث لعبت القضية الفلسطينية دوراً رئيساً في صياغة عقلية الأحزاب وفي رسم برامجها ، فغالبتها وضعت في طليعة أهدافها استعادة فلسطين [3].

---

(1) الزعبي،المرشد إلى الحزب السياسي ، دار السندباد للنشر ، عمان، 1995، ص ص 91-92.

(2) المرجع نفسه، ص920.

(3) عساف، نظام الأحزاب السياسية، 1992-1994 ،مركز الريادة ، عمان، ط1، 1998، ص27.

ومما يلاحظ على نشأة تلك الأحزاب أنها كانت امتداداً لأحزاب خارجية؛ حيث شكلت فروعاً لها ، وفي تفسير هذه الظاهرة يرى بعضهم أن التجزئة كانت مرفوضةً وطارئةً في كل الساحات العربية وأن هدف الأحزاب كان الوحدة [1]. ويرى البعض أنه نتيجةً لهذه النشأة الخارجية كانت فروع الأحزاب والتنظيمات المختلفة على الساحة الأردنية تتلقى أوامرها من خارج البلاد وبدرجة نسبية ، وقد أدى هذا إلى عدم ترابط الأحزاب مع القواعد الشعبية[2].

أما عن تمثيل الأحزاب في المجالس النيابية فقد كان يتزايد باستمرار ، وكانت انتخابات 1956 تمثل العصر الذهبي بالنسبة لنشاط الأحزاب ، حيث كانت الأغلبية في المجلس النيابي حزبيةً ، مما دعا إلى تشكيل الحكومة على أساس الأغلبية البرلمانية فقد قامت حكومة سليمان النابلسي على هذا الأساس ، ولكنها لم تعمر طويلاً؛ بسبب خلافات استراتيجية مع القصر . ويمكن لنا من خلال الجدول التالي معرفة تمثيل الأحزاب في المجالس النيابية الخمسة الأولى[3].

---

(1) الزعبي، المرشد إلى الحزب السياسي، مرجع سابق، ص92.

(2) مهنا، أمين عواد، تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأردن مؤتة للدراسات، المجلد السابع، العدد الرابع، ص3.

(3) اللصاصمة، الحياة النيابية في المملكة ، من 1929 -1967، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات، بغداد، ص179.

جدول (11)

معرفة تمثيل الأحزاب في المجالس النيابية الخمسة الأولى

الحزب	الثاني 1950/4/30 1951/5/3	الثالث 1951/9/1 1954/6/22	الرابع 1954/10/17 1956/6/26	الخامس 1956/10/21 1961/10/20
الوطني الاشتراكي	-	11	1	11
الشيوعي	2	2	2	3
البعث العربي	2	3	-	2
العربي الدستوري	-	-	17	4
الأمة	-	-	-	1
الأخوان المسلمون	-	-	4	4
التحرير الإسلامي	-	-	1	1
المستقلون	36	24	15	14

3.2.3.3 موقف الأحزاب من الوحدة بين الضفتين :

يتحدد مفهوم الوحدة بين الضفتين على مجموعة من الـ عوامل الموضوعية التي تحكم العلاقة الأردنية الفلسطينية مثل الروابط التاريخية والوجدانية والثقافية والمصالح المشتركة ووحدة الأهداف ومواجهة الإخطار بين المجتمعين الأردني والفلسطيني وكثافة الصلات واستمرارها ، فليس صدفة أن تنشأ مفاهيم من نوع (الشعب الواحد) أو (الأسرة الواحدة) للدلالة على عمق الروابط بين الشعبين.

1. **الأحزاب القومية:**

أ. **حزب البعث العربي الاشتراكي** وهو أكبر هذه الأحزاب ، وتأسس هذا الحزب في الأردن عام1953 وينطلق هذا الحزب في سياسته تجاه القضية الفلسطينية وما يرتبط بها من أبعاد كثيرة ومن منطلقات قومية ويرى الحزب أن هناك علاقة خاصة للأردن مع القضية الفلسطينية ومن الأسس التي ينطلق منها هذا الحزب اعتبار جميع المواطنين متساويين واعتبار أي فوارق زائفة يجب أن تزول كما هو حال أبناء الأمة العربية(1).

(1) النظام الأساسي، حزب البعث العربي، ص9.

ب. **حزب الأمة**: وقد تأسس في (7/تموز/1954) وأعلن الحزب في نظامه الأساسي أن من أهدافه العمل على تحرير الوطن العربي تحريراً كاملاً من الاستعمار والسعي لاسترداد الجزء المغتصب من فلسطين والعمل على تأمين رفاهية الشعب الأردني [1]. ولم ينقل عن هذا الحزب موقف خاص باتجاه الوحدة بين الضفتين إلا أننا نستطيع أن نلمس من توجهه القومي تأييده للوحدة بين الضفتين ولكل أشكال الوحدة والاتحاد العربي.

ج. **الحزب العربي الدستوري**: تأسس هذا الحزب بتاريخ (1956/2/4) وقد نص النظام الأساسي لهذا الحزب على أنه سوف يتعامل مع التيارات السياسية العربية وتحرير الوطن العربي، والسعي لاسترداد الجزء المغتصب من فلسطين [2]. وهذا الحزب كسابقه لم يرد في نظامه الأساسي ما يشير إلى شأن الوحدة بين الضفتين غير أن منهجه الوحدوي يؤكد على أمر الوحدة.

د. **الحزب السوري القومي الاجتماعي في الأردن**: تشكل هذا الحزب في الأردن عام1947 وقد تضمنت المبادئ الأساسية للحزب اعتبار أن سوريا للسوريين والقضية السورية هي قضية قومية مستقلة بنفسها. وأن الركيزة الأولى في عمل الحزب هي وحدة الأمة السورية [3]. وهذا الحزب يدعم قيام الوحدة بين الضفتين بل يتجاوز إلى وحدة أقطار سوريا الطبيعية.

ه. **حركة القوميين العرب**: وقد تأسست حركة القوميين العرب سنة 1952 وكان تأسيس هذه الحركة رداً مباشراً على واقع التجزئة والنكبة الفلسطينية سنة 1948، وقد ارتبط أتباع هذا الاتجاه بفكر الزعيم المصري جمال عبدالناصر [4] ويعتبر الحزب من حيث التوجه وحدوياً يهدف إلى

---

(1) عساف، الأحزاب السياسية مرجع سابق، ص43.

(2) المرجع نفسه، ص44.

(3) عساف، الأحزاب السياسية مرجع سابق، ص46.

(4) المرجع نفسه، ص46.

الكفاح والثأر. غير أن ارتباطه بفكر جمال يشير إلى عدم رضاه عن الوحدة بين الضفتين وهذا موقف الزعيم المصري الذي كان يدعم الفطئل الفلسطينية التي أثارت قلقاً خلال فترة الوحدة ، وقد نشأ عن هذه الحركة تنظيمات عديدة أبرزها الجهة الشعبية لتحرير فلسطين.

2. **الأحزاب الدينية**:

أ. **حركة الأخوان المسلمين** : تأسست حركة الأخوان المسلمين في الأردن عام 1946 وترخصت على افتراض أنها جمعية وقد تم الاعتراف بالإخوان المسلمين كتنظيم قانوني على خلاف معظم الأحزاب السياسية الأردنية حتى بعد قرار الحكومة الأردنية حل الأحزاب عام 1957، وكانت الحركة غالباً على وفاق مع الحكومة ، أما فيما يخص موقف الحركة من وحدة الضفتين فيرى بـ عض رجالات هذه الحركة بأن وحدة الضفتين كانت مثالاً للوحدة العربية المثالية التي دونها كل وحدة لم يكتب لها: الدعاية والشعارات في الوطن العربي[1].

ب. **حزب التحرير الإسلامي** : تأسس هذا الحزب في عام 1952 كانشقاق عن الأخوان المسلمين وكان من أهدافه التي اصطدمت مع الد ستور هي رفض الحكم الوراثي. ورفض الاعتراف بالقومية كنمط سائد واستبداله بالنمط الإسلامي[2] ولا يوجد موقف خاص لهذ ا الحزب من الوحدة بين الضفتين لأن الحزب لم يحصل على ترخيص.

3. **الأحزاب اليسارية**:

أ. **الحزب الشيوعي الأردني** : تأسس هذا الحزب في عام 1951 بعد أن التقت مجموعة من الشيوعيين الفلسطينيين بمجموعة أخرى في شرق الأردن، وكانت أهداف هذا الحزب تتلخص في المطالبة بالتحرر وإجراء الإصلاح السياسي وحرية المرأة وكان من أبرز مواقفه موافقته على

---

(1) عساف، الأحزاب السياسية مرجع سابق، ص114.

(2) المرجع نفسه، ص48.

التقسيم الخاص بإنشاء دولة عربية وأخرى يهودية في فلسطين[1]. ولم يكن للحزب أي نشاطات تجاه الوحدة بين الضفتين لكننا نستطيع أن نستشعر من موافقته ومشاركته في البرلمان وطبيعة أعضائه في الضفة الغربية والشرقية إلى أنه داعم لقرار الوحدة وللدستور الجديد.

ب- **حزب الجبهة الوطنية** : تشكل هذا الحزب عام 1954 برئاسة سليمان النابلسي لكن لم يحضَ هذا الحزب بترخيص ويعتبر الحزب حزباً يسارياً حيث كان أغلب أعضائه من الشيوعيين[2].

ج- **الحزب الوطني الاشتراكي** : تأسس هذا الحزب بتاريخ (7/تموز/1954) وكان يمثل مجموعة من مثقفي البلاد وكان يؤمن بما نص عليه دستور المملكة حول الحكم وأن الشعب الأردني جزء من الأمة العربية وبعد أن تولى سليمان النابلسي زعامة الحزب شكل الحكومة عام 1956 ودفع بثقل الحزب نحو الناصرية . وتمت في عهده اتفاقية التضامن العربي مع مصر وسوريا والسعودية وتم دعم مصر في مواجهة العدوان الثلاثي وكذلك ساعد في إنهاء المعاهدة الأردنية -البريطانية[3].

4. الأحزاب الوطنية:

نشأت الأحزاب الوطنية إلى المملكة بدون إيديولوجيا خارجية لذلك كانت برامجها مرتبطة بالمصالح الوطنية وخير ممثل لهذه الأحزاب:

أ. **حزب النهضة العربية** : تأسس هذا الحزب عام 1947 وهو حزب وحدوي يؤمن بالمنهج الديموقراطي وقد جاء من مبادئ هذا الحزب : أن الأسرة الأردنية الفلطينية في الضفتين إنجاز وطني وقومي ، وهو الرد الحاسم للتحدي الصهيوني الجاثم فوق الأرض العربية وبعد التساوي بين

---

(1) عساف، الأحزاب السياسية مرجع سابق، ص47.

(2) المرجع نفسه، ص42.

(3) المرجع نفسه، ص43.

الشعبين الشقيقين من أهم الأولويات ، والمحافظة على الوحدة ضرورة وطنية وقومية[1].

إن الطفرة الحزبية التي شهدتها المملكة بعد قرار الوحدة وصدور الدستور الجديد لم تدم كثيراً وذلك بسبب حل الأحزاب بعد إعلان الأحكام العرفية في عام 1957حيث لم يبقَ منهاسوى الأخوان المسلمين تحت مسمى جمعية ، كما أن هذه الجمعية وقفت إلى جانب النظام في تلك المرحلة.

أما عن أسباب نشاط وبزوغ التجربة الحزبية في الخمسينيات فيُعتقد أنها نشطت نتيجةً لعدة عوامل:

1الاحتلال الصهيوني للجزء العربي من فلسطين ، حيث شكل هذا الاحتلال صدمة للوعي الثقافي والسياسي للشعبين الأردني والفلسطيني ، ومن هنا أخذت بعض الجماعات تلتف حول عدد من المفاهيم والمبادئ تسعى لتحقيقها محاولةً للخروج من الواقع الاحتلالي.

2. ومنها اتساع القاعدة السكانية في شرق بسبب الهجرة وتغيّر تركيبة المجتمع والتوجه نحو المدن ، ورغبة بعض المثقفين في العمل على إيجاد حل للواقع الجديد.

3. ارتفاع نسبة المثقفين والخبراء بسبب اتساع القاعدة السكانية وبسبب ارتفاع نسبة التعليم عند المهاجرين بعد حرب 1948.

4. وحدة الضفتين التي هيأت المناخ السياسي والاجتماعي لظهور مؤسسات المجتمع الأردني، وسياسة تشجيع التنظيم الحزبي التي تبناها الملك عبدالله الأول.

5صدور الدستور الجديد الذي أ قرَّ حرية المجتمع والتنظيم والتقدم بترخيص الأحزاب والمؤسسات المدنية بما يتفق والأهداف الوطنية، والوسائل السليمة.

6. نشاط الأفكار القومية والدعوات التحريرية والوحدوية في البلدان العربية المجاورة، وصعود الأفكار الداعية إلى النضال.

(1) الخطيب، التيارات السياسية، مرجع سابق، ص76.

ويمكن القول إن المشكلة الفلسطينية قد أثرت من حيث النوعية الحزبية والأهداف الحزبية على الشارع السياسي الأردني ، لذلك نجد أن البدايات الحزبية الأردنية والفلسطينية قد تشابهت كثيراً ولها صفات مشتركة هي:

1. الكثير من الأحزاب التي نشأت في البدايات كانت آنيةً وتمثل ردة الفعل لحدث معين على الساحة.
2. الكثير من الأحزاب كانت تفتقر إلى المبرر الفكري في تأسيسها وإلى الأساس الاجتماعي المتحرك.
3. بعض هذه الأحزاب كانت تعاني من ضعف التأثير الجماهيري.
4. بعض هذه الأحزاب في الأردن وفلسطين قامت على أساس عشائري ومن ذلك حزب الدفاع عن فلسطين الذي كان يمثله عائلة النشاشيبي[(1)].

وهكذا نرى أن قرار الوحدة بين الضفتين قد أدى إلى تغيير كبير على السياسة الداخلية للمملكة، وقد اتخذ هذا التغيير سمات المد والجزر ففي حين كان صدور الدستور الأردني نقلةً نوعيةً باتجاه النهضة بالأسس الديموقراطية للمؤسسة الحاكمة -وما ترتب على هذا الدستور من تدافع الأحزاب على طلب الترخيص ووصول عدة من الأحزاب إلى السلطة التشريعية والتنفيذية -دأت إلى اختلال في التوازن الداخلي واهتزاز للأمن الوطني.

ويمكن القول إن تراجع النشاط الحزبي كان بسبب تمادي الأحزاب وتطاولها في بعض الأحيان على أمن المملكة؛ كما أن تساهل الحكومات بين عامي 1950 -1954 أفسح المجال أمام هذه العناصر الاستغلالية للقيام بممارسات غير ديموقراطية، أدت إلى انحدار الحركة الوطنية وتراجعها ، مما دفع حكومة أبو الهدى (1954) إلى اتخاذ إجراءات قمعية حيث أصدرت نظام الدفاع رقم (4) الذي أعطى رئيس الوزراء الحق في منع ترخيص الأحزاب دون إبداء الأسباب ، كما سمح له بحل الأحزاب القائمةوقد تأزّم الموقف بين الحكومات وبين الأحزاب ، إذا وصفت

(1) الحجاج، تاريخ الأحزاب، مرجع سابق، ص81.

نشاطات الأحزاب -خصوصاً اليسارية بالتآمرية في تلك المرحلة ، مما حدا بالسلطة التنفيذية بأقطابها الملك والحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ وحل الأحزاب.

وليس من شك في أن العمل السياسي الحزبي في المملكة قد تأثر بالأوضاع السياسية السائدة، وهذا المد والجزر ظل يلازم العمل الحزبي الأردني طوال عقد ونصف من الوحدة ، وفي عام 1967 انخرط هذا العمل ضمن النشاطات التي كانت تمارسها فصائل المقاومة وفصائل حركة التحرر الفلسطيني[1].

لقد كان لقرار وحدة الضفتين أثر بالغ على التوجهات الحزبية في المملكة مما خلق حالة من الوعي السياسي ، لكن اعتماد بعض الأحزاب على إيديولوجيا خارجية وتلقيها دعما مالياً وأوامر خارجية لتسيير الشؤون الداخلية عكس مسار هذه التجربة مما أدى إلى انتكاسة سياسية من أجل تصحيح الأوضاع الأمنية.

3.3.3 أثر وحدة الضفتين على البرلمان الأردني:

ألقت وحدة الضفتين بظلالها على المناخ السياسي الأردني بكافة أشكاله؛ فبعد التغير الكبير الذي جرى على الدستور عقب الوحدة ، وما اتسم به هذا الدستور من سمات تُعد متقدمةً في وقتها من الناحية الديموقراطية ، فقد غيّر الدستور مجريات العمل السياسي فكما أحدث تغيراً في خارطة الأحزاب فقد أثر بدوره في المجالس النيابية. فكان لوحدة الضفتين وما تلاها من تغييرات قانونية أثر بالغ في واقع المجالس النيابية من حيث تغيير التشريعات والصلاحيات ، ومن الواقع الإجرائي الذي قامت به المجالس ، وفي هذا المدخل من الدراسة سنقف عند أثر الوحدة بين الضفتين على المجالس النيابية.

وعلى الرغم من أن دستور 1946 جاء بالعديد من المبادئ الجديدة في مجال تطوير النظام الدستوري والمؤسسي للدولة؛ كاعتماد مبدأ الفصل بين السلطات ، والأخذ بنظام المجلسين وتأكيده على استقلال الدولة وحريتها ، واعتماد النظام

---

(1) الحجاج، تاريخ الأحزاب، المرجع السابق، ص283.

الملكي الوراثي، إلا أنه لم يبلغ مرحلة النظام البرلماني الكامل؛ وذلك للأسباب التالية:

1. لم يأخذ بمسؤولية الوزراء أمام البرلمان.
2. واحتفاظ السلطة التنفيذية بصلاحيات واسعة إزاء البرلمان.
3. جعل اختصاصات السلطة التشريعية في المجالات المالية والسياسية محدودة نسبياً.

ويمكن القول إن النظام السياسي والدستوري في ظل دستور 1946 قد بدأ يقترب أكثر فأكثر عما كان عليه في السابق من النظام البرلماني ، كما جاء بتطورات ملحوظة في تركيب المؤسسات السياسية ، وفي تنظيم العلاقات فيما بينها حيث زاد فيه من اختصاصات السلطة التشريعية[1].

وفي توصيف عام لطبيعة الأعضاء المنتخبين في المجالس النيابية في مرحلة الثلاثينيات ولغاية 1946 يرى البعض أن جميع أعضاء المجالس التشريعية من عام 1931-1946 كانوا أفراد ست وثلاثين عائلة فقط ، والتعداد بالعائلة هنا مقصود فيما يتغير الاسم الأول للأعضاء وقد كانت سلطات الانتداب راضية عن هذا النظام الذي جسّد الاستقرار على حساب الديموقراطية [2]. ويمكن القول إن وحدة الضفتين شكلت منعطفاً في تاريخ المجالس النيابية في المملكة ، حيث أقدمت المملكة على إجراء انتخابات نيابية لتعميق الوحدة بين الضفتين، فجرت الانتخابات في (20/نيسان/1950) حيث أفرزت الانتخابات مجلس نواب اتحادياً ، ساهم في النضال السياسي الأردني ودعم الحركة الحزبية الوطنية ، وغذاها بشعارات وبرامج أكثر عمقا وأوسع تجربةً.

لقد أفرزت الانتخابات النيابية التي تم إجراؤها لتكريس الوحدة بين الضفتين شعاراتٍ وطنية تبنتها الأحزاب، ومن هذه الشعارات ما نادى بحل القضية الفلسطينية

---

(1) مصالحة، محمددراسات في البرلمانية الأردنية ، دار الحامد للنشر ، عمان، ط1، 2000، ص66.

(2) أبو جابر، كامل،المجلس النيابي في المملكة الأردنية -دراسة في التطور السياسي، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، 1969، ص ص9-11.

بعيدا عن المؤامرات الاستعمارية ، كما دعت إلى إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية والاستعاضة عن المساعدات المالية التي كانت تقدمها بريطانيا بمساعدات عربية ، وعلى المستوى المحلي دعت تلك الشعارات إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في المملكة، وحل مشكلة البطالة، ورفع المستويين الصحي والثقافي في البلاد[1].

ومن الجدير بالذكر أن الوحدة بين الضفتين ساهمت في رفع وتيرة النضال ضد الاستعمار. كما ساهمت المعارضة النيابية في زيادة تماسك الأحزاب ، وتوحيد جهودها المناهضة للصهيونية والاستعمار ؛ مما أجج الكفاح ضد المشروعات الغربية[2]. ومن جهة أخرى وجدت الحركة الوطنية الأردنية في القيادات الفلسطينية حليفا ذا خبرة طويلة في النضال السياسي ، وقد تمكن الطرفان من صياغة أهداف موحدة مما ساعد على تجاوز الخلافات الإقليمية التي حاولت بعض الدول العربية إثارتها ضد الأردن ،وأهم هذه الأهداف: التخلص من الوصاية البريطانية، وبناء مجتمع موحد الهوية[3].

لقد كان من نتائج الوحدة بين الضفتين تزايد الاهتمام بالتعليم والثقافة؛ حيث أُنشئت المدارس وأُرسلت البعثات العلمية ، حيث زاد الوعي الثقافي والسياسي بشكل عام، وأصبح المواطنون أكثر تقبلاً للأفكار السياسية التقدمية التي طرحت حلولاً لمشكلاتهم. وهذا أثر بدوره على مسيرة المجالس النيابية من حيث طبيعة الأعضاء المنتخبين، وبرامجهم، وتوجهاتهم السياسية، كما أثر على اختيارات الناخبين وعزّز الوعي لديهم.

وكان من نتائج الوحدة صدور الدستور الذي أضعف امتيازات الحكومة وعزز صلاحيات البرلمان، كما حد من الذرائع التي كانت تتيح للأجهزة الأمنية ملاحقة السياسيين وقمعهم، وأضفى الشرعية المطلوبة على العمل السياسي بشكل عام ،

---

(1) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ص193- 195.

(2) الجاسر، صوان؛ أبو جاسم، نعمان، الأردن ومؤامرات الاستعمار ، الدار المصرية، القاهرة، 1975، ص ص21- 25.

(3) محادين، موفق، الأحزاب السياسية في الأردن ، 1927- 1987، ببلوغرافيا، ج1، 1988، دار الصداقة، بيروت، ص17.

والحزبي بشكل خاصرهما دفع هذا العمل إلى التطور بخطى حثيثة [1]. وكانت أولى ثمار صدور دستور عام 1952 في مجال الحرية السياسية - قيام مجلس النواب بمواجهة حكومة توفيق أبو الهدى وتهديد سبعة عشر نائباً بعدم العودة إلى المجلس إذا لم يتعهد رئيس الحكومة بإلغاء الأحكام العرفية ، وإلغاء قوانينها، وهو القانون الصادر عام 1935، والقانون العرفي المعدل الصادر عام 1939، والأنظمة الصادرة بموجبها، إذا لم يقم بتطهير الجهاز الإداري أو إقالة الحكومة[2].

1.3.3.3 المتغيرات المؤثرة في التجربة البرلمانية:

لقد أثرت متغيرات كثيرة في تشكيل التجربة البرلمانية الأردنية وتكوينها واستمرارها في الفترة من عام 1950وحتى عام 1967 وهي الفترة التي توقفت الانتخابات العامة بعدها على أثر احتلال إسرائيل للضفة الغربية ، حيث كان لبعض هذه المتغيرات قسطاً وافراً التأثير على ديناميكية النظام السياسي ، بما فيه المؤسسة البرلمانيةوفقواقتراب نظام الحكم من الديمقراطية أو ابتعاده عنها في تلك الفترة.

حيث تعتبر وحدة الضفتين التي تمت بموافقة البرلمان الأردني - من أهم التطورات السياسية في تاريخ المملكة وأكثر العوامل الداخلية تأثيراً على تركيب المؤسسة البرلمانية وأدائها في الحياة السياسية للدولة الأردنية ، فقد كانت الوحدة تعني عملياً:

أ. الجمع بين شعبين متمايزين في التجربة السياسية والتطور الاجتماعي والمستوى العلمي والثقافي ، حيث تميز الفلسطينيون عن أبناء شرق الأردن ببروز طبقة متوسطة في وقت مبكر ، وارتفاع نسبة المتعلمين

---

(1) الحجاج، خليلتاريخ الأحزاب السياسية الأردنية : 1946 -1975.رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، 1996، ص54.

(2) المجالي، مذكراتي، مرجع سابق، ص ص126 -128.

والمهنيين والمتخصصين في شؤون الإدارة؛ مما جعل شرق الأردن يستعين بعدد من هؤلاء عند تأسيس الإمارة[1].

بإن عدد أفراد الشعب الفلسطيني يزيد كثيراً عن أبناء شرق الأردن عند إقامة الوحدة، وأن نسبة التمدن أعلى في صفوف الفلسطينيين منها بين أبناء شرق الأردن ، وفيما انشغل الفلسطينيون في المجالات الاقتصادية من زراعة وتجارة وبنوك ، فإن أبناء شرق الأردن أقبلوا على الالتحاق بالمؤسسة العسكرية والالتحاق بالوظائف العامة ، وهذا أدى بالضرورة إلى أن الولاء للنظام السياسي أقوى بين الشرق أردنيين ، وكذلك مشاركتهم في الحياة السياسية كالانتخابات[2].

كما انعكس الأمر أيضاً على خلق المعارضة السياسية مما دفع إلى تشكيل حركات وأحزاب وطنية كرد على أفكار المعارضة.

لقد حملت الوحدة إلى شرق الأردن جماهير على قدر من الوعي والخبرة في النشاطات السياسية، تشعر بالغضب تجاه بريطانيا واليهود ، وقد أعاد هذا التمازج تشكيل الواقع السياسي للدولة ، حيث عمل الفلسطينيون على دعم المعارضة ضد بريطانيا والوصول إلى مواقع صنع القرار في البرلمان والوزارة رغبة منهم في العمل لصالح قضيتهم وحق تقرير المصير، وانعكست مشاعر النقمة في الأوساط الأردنية فيما يلي:

1. رفض الاعتدال في مواجهة العدو الإسرائيلي.
2. تزايد شعور العداء ضد الغرب وعلى رأسه بريطانيا وأمريكا.

وهكذا نجد أن خطابات العرش والبيانات الوزارية للحكومات ومناقشات البرلمان بعد الوحدة قد ركزت على التصدي لإسرائيل وعدم التفاوض معها ، وتوثيق علاقات الأردن بالعمل العربي والمطالبة بتحقيق الوحدة العربية ، لا سيما في مناقشات البرلمان[3]، فمن جملة خطابات الملك حسين في افتتاح الدورات البرلمانية قوله : "إن

(1) مصالحة، دراسات في البرلمانية الأردنية، مرجع سابق، ص78.
(2) المرجع نفسه، ص78.
(3) مصالحة، دراسات في البرلمانية الأردنية، مرجع سابق79.

سياسة حكومتي الخارجية هي امتداد للسياسة المستوحاة من المصلحة العربية ، ولعل من تكرار القول أن نعيد بأن الشعب الأردني هو جزء من الأمة العربية ، وأنه يقف رفي خط الدفاع الأول ضد الخطر الصهيوني ، وهو واجب يملي علينا فوق الواجب القومي قيام علاقاتنا مع الشقيقات العربيات على أساس التعاون الأخوي المطلق في جميع الميادين لتحقيق الأهداف القومية المشتركة ، ساعين الموفق إن شاء الله لإشاعة هذه الروح من التفاهم الكامل ووحدة الصفوف بين جميع الدول العربية على السواء لإزالة ما قد يشوب علا قات المودة بين آونة وأخرى من جفاء طارئ لا ينبغي أن يكون"[1].

2.3.3.3 أثر الوحدة على المؤسسة البرلمانية :

كان من المنطقي بعد الوحدة أن يعاد تشكيل المؤسسة البرلمانية؛ حيث تضاعف عدد مقاعد المجلسين (النواب 40 نائبا مناصفةً بين الضفتين ،والأعيان عشرين عيناً مناصفةً بين الضفتين) وحين جرت الانتخابات العامة عام 1950 ارتفع عدد الناخبين إلى (300) ألف ناخب، ودخل المجلس النيابي لأول مرة نواب حزبيون معارضون للحكومة، كما عيّن الملك مجلس أعيان ضم سبعة من الضفة الغربية.

وبموجب دستور 1952 أُدخل المبدأ البرلماني (المسؤولية الوزارية) في التجربة البرلمانية الأردنية، وبموجبه تفقد الحكومة الثقة إذا صوّت ضدها أكثرية مطلقة من أعضاء المجلس؛ وذلك و فق المادة (51 و53) من الدستور الأردني ، وقد هيّأ الدستور الجديد مناخاً سياسياً، وجاء متجاوباًمع التطورات السياسية بعد الوحدة ، حيث نما الشعور الوطني المناوئ لبريطانيا ، وتقوية علاقات التضامن مع الدول العربية، وقد اتسمت المؤسسة البرلمانية والحياة السياسية بالديناميكية؛ فكان الشارع الأردني تهزه الأحداث السياسية التي كانت تمر بها المملكة والمنطقة العربية ، وكانت المطالب تنحصر في:

1. إنهاء المعاهدة مع بريطانيا، وإنهاء خدمات القيادة الأجنبية.

---

(1) خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة ، 1955/11/1 - وثائق مجلس الأمة الأردني.

2. رفض حلف بغداد.
3. إطلاق حرية العمل الحزبي.
4. تطوير البلاد اقتصادياً واجتماعياً(1).

وقد ظلت قضية فلسطين تشكل ركناً أساسياً في اهتمامات مجلس الأمة الأردني ومذكراته، فجاء في مناقشات المجلس في الجلسة التي عقدت في مدينة القدس بتاريخ (6/آب/1953) قول العضو عبدالله نعواس:"إن الذي تطلبه منكم القدس أن تحثــوا رجال الحكم في هذا البلد وفي كل بلد عربي أخذ زمام المبادرة لإحباط المــؤامرات الاستعمارية التي تحاك للقدس"(2).

وعلى الرغم من الأثر النوعي الذي أضفته الوحدة علــى تركيبــة الـ برلمــان لأردني إلا أن ثمة ظاهرة اتسمت بها المجالس النيابية وهي قصــر المــدة؛ حيــث أصبحت المجالس النيابية قصيرة قياساً بما كانت عليه قبل 1948، إذ نجد أن الفترة الممتدة بين 1950 و1967 تشكّلت ثمانية مجالس برلمانية ، أقلها عمراً لم يعش سوى أربعة أشهر تقريباً، واثنان عاشا سنةً واحدةً تقريبا، وجميعها حُلّت قبل انتهاء مــدتها القانونية، وبمعدل زمني للمجلس الواحد يقارب 2,1 سنة. ويمكن لنا رصد المجالس من خلال الجدول التالي(3):

---

(1) مصالحة، دراسات في البرلمانية الأردنية، مرجع سابق، ص ص79- 80.
(2) اللصاصمة، احمود، الحياة النيابية في المملكة الأردنية ، من 1929 -1967،معهد البحــوث والدراسات العربية ، بغداد، ص214.
(3) مصالحة، دراسات في البرلمانية الأردنية، مرجع سابق، ص81.

جدول (12)

المجالس النيابية وعدد الأعضاء وتاريخ الانعقاد والحل وأسباب الحل

الرقم	عدد الأعضاء	تاريخ الانعقاد	تاريخ الحل	أسباب الحل
الخامس	16	1942/10/20	1947/10/20	أكمل مدته وهي 3سنوات ومُدد سنتين
السادس	20	1947/10/20	1950/1/1	حل لإقامة برلمان للضفتين
السابع	40	1950/4/2	1950/5/3	حل لعدم تعاونه مع السلطة التنفيذية
الثامن	40	1951/9/1	1954/6/22	حل لعدم تعاونه مع السلطة التنفيذية
التاسع	40	1954/10/17	1956/6/26	حل لعدم تعاونه مع السلطة التنفيذية
العاشر	50	1956/10/1	1961/10/20	حل لعدم تعاونه مع السلطة التنفيذية
الـ11	60	1961/10/22	1962/10/1	حل لعدم تعاونه مع السلطة التنفيذية
الـ12	60	1962/11/27	1963/4/10	حل لحجب الثقة عن حكومة الرفاعي
الـ13	60	1963/7/8	1966/12/23	حل لعدم تعاونه مع السلطة التنفيذية
الـ14	60	1967/2/14	1974	حل لأسباب منها قرارات مؤتمر الرباط

ويلاحظ أن عدم الاستقرار الذي خيّم على الحياة النيابية كان أكثر وضوحاً بالنسبة للوزارات الأردنية بعد وحدة الضفتين، حيث كان الوزراء من أصل فلسطيني يمثلون اتجاهاً متشدداً في مجلس الوزراء إزاء القرارات والسياسات المتصلة بالقضية الفلسطينية وعلاقات الأردن العربية والخارجية ، ومثال على ذلك أنه عندما جرت مفاوضات الأردن وبريطانيا بشأن حلف بغداد عام 1955 قدم أربعة وزراء فلسطينيين استقالاتهم خشية أن يؤدي ذلك إلى تجميد القضية الفلسطينية(1).

لقد كان مجلس النواب المنتخب عام 1956 بتركيبته الحزبية الغالبة أكثر المجالس النيابية ديناميكية في تلك الفترة في العمل السياسي والحياة البرلمانية ، وعلى إثر إقالة رئيس الوزراء سليمان النابلسي شكّل إبراهيم هاشم حكومةً جديدةً ، وعيّن فلاح المدادحة حاكماً عسكرياً عاماً(2). فأصيبت الحياة البرلمانية بانتكاسة حادة بسبب:

(1) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص334.

(2) ملحق الجريدة الرسمية، 1957/10/2، ص55.

1. استقالة ستة نواب من عضوية المجلس.
2. اتهام ثمانية نواب بتهم مختلفة كالانتساب للشيوعية ، والتجمهر غير المشروع، والاشتراك بمؤامرة لقلب نظام الحكم.
3. محاكمة خمسة نواب من المتهمين أمام المحكمة العرفية وفرار ثلاثة آخرين.

وانتهت هذه المرحلة من حياة المؤسسة البرلمانية ودورها في الممارسة الديمقراطية بإلغاء الأحزاب السياسية ، وإبعاد عناصرها عن البرلمان الأردني الذي أُعيد تكوينه حيث يوافق السلطة التنفيذية،وهكذا جاء المجلس النيابي العاشر ، إذ أنهى معظم مدته القانونية تقريبا من 1956- 1961[(1)].

ويعتقد أن هذه الهزات التي شهدتها المؤسستان السياسيتان -وما شهداها من تكرار الإقالة والحل - إنما جاء كتأثير من الوحدة بين الضفتين؛ ذلك أن وصول النواب من أصول فلسطينية إلى البرلمان شكّل ضغوطاً على سياسة الدولة الداخلية؛ بسبب إلحاحهم الشديد في العمل لصالح تحرير الأراضي المحتلة ، والعمل على قطع العلاقات مع الدول الداعمة لإسرائيل والاستعاضة عنها بالسعي لـ تفعيل العمل العربي، وهذا كان شعاراً سياسياً معروفاً. والحقيقة أن البلاد العربية في تلك المرحلة لم تكن قادرةً على التخلص من النفوذ الأجنبي ، ولم تكن من النضج بمكان بحيث تعتمد الدولة منها على نفسها دون حاجة للغرب؛ فالبلاد العربية في تلك المرحلة هي الأخرى تعيش في أغلبها اضطرابات سياسية تمثلت في الانقلابات والثورات ، كما أنأغلبها كانت حديثة العهد بالاستقلال ، وأنظمة الحكم في أغلبها كانت تقوم على الدعم الخارجي، ووجود هذه الحقيقة إلى جانب الشعارات التي تنادي بقطع العلاقات مع الغرب شكل انفصاما في الفكر السياسي المرحلي ، وذلك لوجود فجوة بين الواقع والمأمول.

ومن هنا كان لوحدة الضفتين آثار هامة في مسيرة المؤسسة البرلمانية ، فقرار الوحدة استدعى صدور الدستور عام 1952، وهذا الدستور جاء بإصلاحات سياسية هامةخصوصا في مجال علاقة السلطتين ببعضهما ، وكل ذلك يعد تغييرات إيجابية، غير أن أول مظاهر التغيرات السلبية كانت قصر عمر المجالس النيابية

---

(1) مصالحة، دراسات في البرلمانية الأردنية، مرجع سابق، ص82.

والحكومات والأحزابيسبب اصطدام هذه المؤسسات مع بعضها ، أو اصـطدامها مع الملك، وكل ذلك كان بفعل ضغوطات القضية الفلسطينية.

وباختصار فإن وحدة الضفتين أحدثت تغييراتٍ كبيرة في البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولةوقد تمثلت التغييرات المتعلقة بالجسم السياسي بالأمور التالية:

1. اتساع المؤسسات الحكومية (البرلمان والوزارة والجهاز الإداري... الخ).

2. التغير في نوعية العناصر النيابية التي دخلت المؤسسة البرلمانية . ويمكن لنا قياس ذلك من خلال إظهار المستوى التعليمي لأعضاء المجالس النيابية ، ويمكن توضح ذلك من خلال هذا الجدول[1]:

جدول (13)

المستوى التعليمي لأعضاء المجالس النيابية 1950- 1951

المستوى التعليمي	الضفة الشرقية	الضفة الغربية	المجموع
الابتدائية	5	0	5
الثانوية	4	6	10
الجامعي	9	12	21
أمي	1	2	3
غير معروف	1	2	3

جدول (14)

المستوى التعليمي لأعضاء المجالس النيابية 1956- 1961

المستوى التعليمي	الضفة الشرقية	الضفة الغربية	المجموع
الابتدائية	2	1	3
الثانوية	6	7	13
الجامعي	11	12	23
أمي	1	0	1
غير معروف	0	0	0

1نشوء معارضة منظمة داخل البرلمان حيث كانت تقوى حيناً وتضعف حيناً آخر، وذلك تبعاًلتركيبة البرلمان ، والانتماءات الفكرية للنواب ، وتأثير

(1) اللصاصمة، الحياة النيابية، مرجع سابق، ص124.

الظروف السياسية العربية على أوضاع الأردن [1]. وقد نشأت المعارضة في البرلمان بدءاً من المجلس النيابي الثالث عندما ركز النواب على ضــرورة تعديل الدستور فتشكلت لجنة قانونية برئاسة هزاع المجالي لهذا الغــرض ، وعندما تقدم هؤلاء بطلبهم ظهر ا لتنافر مع الحكومة ورئيس الوزراء توفيق أبو الهدى، وقد تعامل هذا المجلس مع أربع حكومات؛ ثلاث منها برئاسـة توفيق أبو الهدى وحكومة برئاسة فوزي الملقي ، وقد كانــت العلاقــة بــين المجلس والحكومات الأربع أشبه ما تكون بالحرب الباردة ، حيــث ظهــرت معارضة منظمة بزعامة هزاع الـ مجالي مكونة مــن 17 عضــواً، تطالــب بتعديل الدستور، كما أن القضية الفلسطينية والقيادة البريطانية للجيش، وقبول الحكومة للمساعدات الأمريكية المتمثلة ببرنامج النقطة الرابعة ، كلها كانــت ضمن القضايا الخلافية في مناقشات مجلس النواب [2]. وكادت المعارضة أن تنتهي في المجلس الرابع وذلك بسبب تزوير الانتخابات حسبما يرى البعض، حيث أعقب ذلك حركة احتجاج شعبي ومصادمات أسفرت عــن ضــحايا ، وقادت إلى حل المجلس والشروع بانتخابات جديدة [3]. أما فــي المجلــس الخامس فقد انقلبت الصورة؛ حيث ظهر البرلمان الحزبي والحكومة الحزبية الائتلافية، وقد وقع الخلاف هذه المرة بين أقطاب السلطة التنفيذية المتمثلــة في الملك والحكومة فيما كان البرلمان داعما للحكومة؛ لأن الحكومة تشكلت من أحزاب المعارضة . وقد تشكل في الفترة الممتدة ما بــين 1950 -1958 ثلاثة مجالس نيابية ، أما في الفترة الممتدة بين عــامي 1958 -1966 فقــد تشكلت فيها أيضاً ثلاثة مجالس نيابية ، ولم تنهِ المجــالس جميعهــا مــددها القانونية بسبب الخلاف مع الحكومات المتعاقبة.

---

(1) مصالحة، دراسات في البرلمانية الأردنية، مرجع سابق، ص83.

(2) محمد محافظة، المملكة الأردنية بناؤها وتحصينها، مرجع سابق، ص ص168 -169.

(3) كلوب، مذكرات كلوب، مرجع سابق، ص265.

2. ظهور الأحزاب العقائدية وما رافقها من تأثير على الحياة السياسية، ويمكن لنا معرفة ذلك من خلال هذا الجدول الذي يظهر توزيع الأحزاب في برلمان 1956:

جدول (15)

توزيع الأحزاب في برلمان 1956

الحزب	عدد المقاعد
الوطني الاشتراكي	11
الشيوعي	3
البعث العربي	2
الدستوري العربي	4
الأمة	5
الأخوان المسلمون	4
التحرير	1
المستقلون	14

3. ارتباط الأردن بصورة عضوية بالقضية الفلسطينية نتيجة الاندماج الإقليمي والسكاني، واستتبع ذلك بالضرورة تأثير هذا الاندماج على مجريات الأحداث في الأردن على مؤسساته وعلاقاته العربية.

لقد أثرت مسيرة برلمان الوحدة على السياسة الداخلية للوحدة؛ حيث مارست المجالس النيابية وظائفها الثلاث (التشريعية، المالية، السياسية) وقد بلغ الأمر ببعض المجالس إلى أن حجبت الثقة عن الحكومة كما حدث عام 1963، حيث حُجبت الثقة عن حكومة سمير الرفاعي واستقالت الحكومة على أثرها ، وكان سبب حجب الثقة يعود إلى:

1. أن رئيس الحكومة لم يكن شخصيةً مقبولةً.
2. انعكاس الأحداث والتصورات في الساحة العربية على الوضع الداخلي وفي مقدمتها الوحدة الكنفدرالية بين مصر وسوريا والعراق.

وقد حجب الثقة عن هذه الحكومة 32 نائباً، كان منهم 22 من نواب الضفة الغربية، بينما منحها الثقة 12 نائباًوقد تغيّب البقية عن الجلسة [1]. وقد ارتبطت التجربة البرلمانية في مرحلة ما قبل الوحدة بالمعارضة للانتداب ، لكن هذه التجربة لم تضمن وجود نظام برلماني كامل ، لأن الممارسة والمؤثرات المختلفة تبتعد به عن التمثيل الفعلي للبرلمان بسبب طبيعة الدستور ، وصلاحيات المجلس، وبسبب طبيعة الأعضاء المنتخبين، والقواعد الشعبية التي ينطلقون منها.

أما في مرحلة ما بعد الوحدة بين الضفتين في مكن القول إن التجربة البرلمانية لاقت قبولاً عاماً؛ لأن البرلمانيين استمدوا ثقةً شعبيةً بسبب التغييرات السياسية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أفرزت شرائح جديدةً لم تكن راضيةً عن التأثيرات العشائرية والعائلية والمالية على تركيبة البرلمان . ويمكن القول إن ظهور الأحزاب بعد الوحدة شكلت طاقةً محركةً للنظام السياسي البرلماني ، حيث أوجدت المعارضة ووضعت الحكومة تحت الرقابة ، والأحزاب كما هو معروف تفرز أعضاءً وكوادر ذات درجة من الخبرة والكفاءة حيث تبتعد في غالبها عن المصالح الشخصية إلى البرامج الحزبية . ويمكنقوال إن وحدة الضفتين شكلت منعطفاً هاماً في تاريخ التجربة البرلمانية في الأردن ، على الرغم من أن هذه التجربة قد ساعدت في حالة الاضطراب السياسي في تاريخ تلك المرحلة.

4.3.3 أثر وحدة الضفتين على الحكومات الأردنية:

كان لوحدة الضفتين أثر بالغ في تشكيل الحكومات الأردنية المتعاقبة كما كان لها أثر بالغ في سياسات هذه الحكومات ، حيث يرى المتتبع لمرحلة الوحدة بين الضفتين أن الحكومات كانت في حركة مستمرة من التشكيل والإقالة ، وكان ذلك بسبب الصراع بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، والصراع بين الواقع المتردي والتحديات الكبيرةوقد لعب الواقع السياسي الجديد دوراً فاعلاً في هذا المجال حيث انعكس على العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بحالة من الصراع . وقد

(1) اللصاصمة، الحياة النيابية، مرجع سابق، ص ص148 -149.

وصف المعتمد البريطاني في عمان ذلك من خلال التقرير الذي بعثه بتاريخ (30/تشرين الأول/1950)،إلى وزير الخارجية ويقول فيه :"إن الأردن يعيش على حافة ثورة، وإن ما يحدث الآن هو عبارةعن مناوشات في معركة رئيسية من أجل السلطة بين السلطة التشريعية ممثلة بالعقلية السياسية الفلسطينية وبين السلطة التنفيذية والتي تضم الملك عبدالله ووزرائه . وقد اقترح في تقريره تغير الوزارة بفريق جديد، كما عارض في تقريره قطع الإعانة البريطانية عن الجيش الأردني"[1].

ويمكن لنا من خلال ملاحظة الجدول التالي التعرف على الحكومات المتعاقبة بين عامي 1950-1967 والوقوف على المهلة الزمنية التي استغرقتها هذه الحكومات[2]:

(1) الخلايلة، الإستراتيجية الأردنية، مرجع سابق، ص416.

(2) الوزارات الأردنية في خمسين عاماً 1921-1971، دائرة المطبوعات والنشر ، ط2، عمان،ص24-58.

جدول (16)

الحكومات المتعاقبة بين عامي 1950 ،1967 والمهلة الزمنية التي استغرقتها هذه الحكومات

الرقم	رئيس الحكومة	تاريخ التشكيل	تاريخ الإقالة	المدة بالأيام	عدد مرات التعديل	عدد المقاعد المعدلة
1	توفيق أبو الهدى 7	1949-5-3	1950-4-12	325	1	1
2	سعيد المفتي 1	1950-4-12	1950-10-11	181	1	2
3	سعيد المفتي 2	1950-10-11	1950-12-4	53	-	-
4	سمير الرفاعي3	1950-12-4	1951-7-25	230	5	10
5	توفيق أبو الهدى 8	1951-7-25	1951-9-6	41	-	-
6	توفيق أبو الهدى 9	1951-9-6	1952-9-27	385	3	3
7	توفيق أبو الهدى 10	1952-9-29	1953-5-2	215	2	2
8	فوزي الملقي1	1953-5-2	1954-5-2	365	1	6
9	توفيق أبو الهدى 11	1954-5-2	1954-10-21	170	2	2
10	توفيق 12 أبو الهدى	1954-10-21	1955-5-30	220	-	-
11	سعيد المفتي3	1955-5-30	1955-12-15	195	1	1
12	هزاع المجالي1	1955-12-15	1955-12-21	6	-	-
13	إبراهيم هاشم 3	1955-12-21	1956-1-8	17	-	-
14	سمير الرفاعي 4	1956-1-9	1956-5-20	132	2	6
15	سعيد المفتي 4	1956-5-20	1956-6-26	36	-	-
16	إبراهيم هاشم 4	1956-7-1	1956-10-27	118	-	-
17	سليمان النابلسي	1956-10-27	1957-4-10	164	-	-
18	فخري الخالدي	1957-4-10	1957-4-24	14	-	-
19	إبراهيم هاشم 5	1957-4-24	1958-5-18	390	5	18
20	سمير الرفاعي 5	1958-5-18	1959-5-5	350	6	14
21	هزاع المجالي 2	1959-5-5	1960-8-28	473	1	4
22	بهجت التلهوني 1	1960-8-29	1961-6-28	303	2	4
23	بهجت التلهوني 2	1961 -6-28	1962-1-27	240	4	10
24	وصفي التل 1	1962-1-27	1962-12-2	332	2	5
25	وصفي التل2	1962-12-2	1963-3-27	115	-	-
26	سمير الرفاعي 6	1963-3-27	1963-4-20	83	-	-
27	الشريف حسين ناصر1	1963-4-21	1963-7-9	78	1	3
28	الشريف حسين ناصر2	1963-7-9	1964-7-6	360	4	11
29	بهجت التلهوني 3	1964-7-6	1965-2-13	220	-	-
30	وصفي التل 3	1965-2-13	1965-7-31	170	3	18
31	وصفي التل 4	1966-12-22	1967-3-4	73	-	-
32	الشريف حسين ناصر3	1967-3-4	1967-4-23	49	-	-
المجموع	**32**			**6200**	**46**	**120**

ملاحظات على تشكيل الحكومات :

لقد تشكل في فترة الوحدة بين الضفتين وفي الفترة مابين 1950-1967 (32) حكومة تداول عليها (12) رئيس حكومة، بمعدل عمري مقداره (193) يوم للحكومة الواحدة، وهو عمر ضئيل يكاد لا يسمح للحكومة بوضع الخطط والبرامج والعمل على تنفيذها، وإعداد الاستراتيجيات والخطط التنموية. كما تداول على هذه الحكومات ما يقارب (80)شخصية من الوزراء أما عدد المقاعد الوزارية في (32) الحكومة المتعاقبة فكان عددها (333) وبواقع تكراري مقداره (4) مرات للوزير الواحد. مما يدل على أن الحكومات المتعاقبة كانت في أغلبها تقوم على عملية تبادل بالنسبة لرؤساء الحكومات والوزراء على اختلاف استقالة الحكومات ، ففي أغلب الأحيان كان يعاد تكليف الوزراء أنفسهم. أما عن أسباب استقالات هذه الحكومات فنجد حكومةً واحدةً استقالت بسبب حجب الثقة من قبل مجلس النواب وهي حكومة سمير الدفاعي عام 1963، كما نجد أن ما لا يزيد عن ست حكومات كانت مهمتها الإشراف على الانتخابات النيابية ، كما نجد أن حكومة سليمان النابلسي قد استقالت بسبب خلافات في الرؤية السياسية مع الدولة الأردنية ، وأن حكومة هزاع المجالي الثانية قد استقالت بسبب اغتيال رئيس الحكومة.

ورغم قصر عمر هذه الحكومات فقد جرى تعديل على عدد كبير من هذه الحكومات كما أن هذه التعديل قد جرى أكثر من مره وعلى نفس الحكومة ، فمثلاً حكومة سمير الرفاعي الثالثة جرى عليها التعديل (5) مرات، وحكومة توفيق أبو الهدى التاسعة جرى عليها التعديل (3) مرات وحكومة إبراهيم هاشم جرى عليها التعديل (6) مرات[1] كما أن بعض هذه الحكومات لم يتجاوز عمرها شهراً واحداً، كما هي الحال في حكومة هزاع المجالي الأولى 1955، وسعيد المفتي 1956، وحسين فخري الخالدي 1957، وحكومة وصفي التل 1962، وحكومة حسين ناصر 1963، فإذا تجوزنا حقيقة أن (13) حكومة لم تتمكن من الاستمرار لأسباب تتعلق بالاستراتيجية أو لاختلاف بعض هذه الحكومات مع السياسة العامة للدولة الأردنية ،

(1) المحافظة، المملكة الأردنية بناؤها وتحصينها، مرجع سابق، ص162.

أو رإثف بعض هذه الحكومات على ا لانتخابات النيابيــة أو الوفــاة فــإ ن (19) الحكومات الباقية لم يبلغ معدل عمرها 10 أشهر، وكانت تستقيل لأسباب مختلفــة، على الرغم من أن هذه الحكومات تكاد تتشابه في بياناتها الوزارية حيــث أن هــذه البيانات كانت مقتضبةً وركزت على الحفاظ على علا قات طيبة مع الدول الشــقيقة والصديقة، كما تناولت القضية الفلسطينية من حيث المحافظة على كامــل الحقــوق العربية فيها، كما ركزت على تحقيق أهداف النهضة العربية التي قامت على أساسها الدولة الأردنيةشتملت بيانات هذه الحكومات على تحسين الوضع الاقتصــادي ، وتنظيم جهاز الدولة، والاهتمام بقضايا اللاجئين[1].

لذلك يمكنا إجمال الأسباب التي أدت إلى قصر عمر هذه الحكومــات ، خاصــة حكومات ما بعد وحدة الضفتين عام 1950، حيث يرى الباحث أن جملةً من الأسباب المختلفة كانت تقف وراء هذه الظاهرة منها:

1صراع الحكومات مع المجالس النيابية، فب عد الوحدة وكمــا أســلفنا اختلفــت التركية السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الأردني ، الأمر الذي أحــدث تغيراً واسعاً على صعيد السياسة الداخلية في الأردن حيث تعددت التيــارات الحزبية ذات التداخلات الخارجية ، وكان صراع البرلمان مع الحكومة واضح المسار في سنوات الو حدة، فأول مجلس نواب تشكل حجب الثقة عن حكومة توفيق أبو الهدى عام 1950سبب رفضه للموازنة العامة ، مما أدى إلى حل المجلس النيابي، كما اتهمت حكومة توفيــق أبــو الهــدى 1954 بتزويــر الانتخابات الأمر الذي أدى إلى إقالة الحكومة وحل المجلس.

2سوء الأوضاع الاقتصادية للمملكة الأمر الذي قلل مــن واردات الخزينــة ، وشكل ضغطاً على السياسية الخارجية للمملكة ، فأغلب الأصوات السياســية كانت تنادي بإنهاء المعاهدة البريطانية الأردنية وبتعريب قيادة الجيش ، كمــا قامت بعض التيارات بمعارضة برنامج النقطة الرابعة الذي قامت به أمريكا ، وهذه الدعوات تشك أنها ستزيد من تفاقم العجز المالي في المملكة ، الأمــر الذي أدى إلى صراع بين الحكومات والمجالس النيابية . كذلك فــإن نقــص

(1) المحافظة، المملكة الأردنية بناؤها وتحصينها، مرجع سابق، ص167.

العائدات المالية أدى إلى التباطؤ في حركة التنمية الأمر الذي لم يجعل الحكومات المتعاقبة تحظى بالرضا والقبول . وكل هذه التحديات أضرت بمسيرة الحكومات وقصّرت من عمرها.

3. ظهور الأحزاب الإيديولوجية التي تتلقى أفكارها ودعمها المالي من الخارج ، حيث كانت بعض هذه الأحزاب تسعى لخلط الأوراق في المملكة محاولةً لإلغاء الوحدة أو تغير نظام الحكم ، وكان ممثلو هذه الأحزاب قد وصلوا إلى السلطة التشريعية والتنفيذية ، الأمر الذي كان بحاجة للمراجعة بين الفينة والأخرى، حيث كانت الأحزاب الشيوعية والقومية على وجه الخصوص تقف موقف الطامع ، حيث حاولت عبر التلاعب بمشاعر القواعد الجماهيرية وعبر إثارة الإشاعات لإقناع الناس بعدم كفاءة السلطة التنفيذية وعدم صلاحيّتها لتسلم السلطات ، وكان ذلك عبارة عن أجندة خاصة بالأحزاب لحرف دفة البلاد إلى حيث يريد من يدعم هذه الأحزاب . وتستطيع أن تلمس هذا الجلاء في خطب الملك حسين في خطاب العرش السامي لعام 1958 حيث قال: "إن الأردن يناشد إخوانه من تنكر منهم ومن ظلم أن يتقوا الله في قوميتهم ودينهم وليمدوا أيديهم إلى يده السمحة القوية لا لتعاقد على الحق ، فلم تلق دعوته إلا الجحود والنكران وإلا الإصرار على التحدي والعدوان ، وإلا مزيداً من تبييت الدسائس وتدبير المؤامرات ، وجرت الرياح شعثاء غبراء بما لا يتفق مع قوميتنا وتقاليدنا وديننا"(1).

4. صدور دستور 1952 ، إذ أتاح هذا الدستور المجال لمساءلة الحكومة ، واستجواب الوزراء، وحق الرقابة المالية ، الأمر الذي عجل في استقالة بعض الحكومات. وقد تم استغلال عصرية الدستور -أحياناً - استغلالاً سلبياً.

5. حداثة المملكة مع جهة الكيان ومن جهة تركيبة المجتمع والسلطة ، الأمر فتح المجال لاستيعاب عدد كبير مع الطاقات السياسية على سبيل التجريب ، لنقص الخليفة المعرفية لتوجهّات بعض الحكومات أو بعض الوزراء.

---

(1) خطاب العرش لافتتاح الدورة العادية، 1958.

6. توسع الرقعة الجغرافية وتضخم السكان والهجرة الأمر شكل ضغطاً من حيث تقديم الرعاية والخدمات وتوفير الأمن ، وهذا أدى بدورة إلى إقالة بعض الحكومات لعدم نجاحها في هذا المجال.

7. ثقل المسؤولية السياسية التي ورثها الأردن بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينيةحيث عصف هذا الاحتلال باستقرار الأردن ، فمن جهة تطلب الأمر احتياطات دفاعية للوقاية من الخطر الصهيوني التوسعي ، ومن جهة أخرى أصبحت المملكة محط نظر الجميع لعلاقتها الوثيقة بفلسطين ، مما أتاح المجال للتدخلات الخارجية في المملكة ، ومن جهة ثالثة تردي العلاقات الأردنية مع بعض الدول العربية ، الأمر الذي دعا بعض الدول للتآمر ضد المملكة، ومن جهة رابعة تلقي المملكة لجماهير غاضبة لاحتلال بلادها وتسعى لتحريرها الأمر الذي جعلها مهيأةً للاستقطاب الخارجي.

كل هذه الأسباب وغيرها طبعت حقبة الوحدة بطابع الاضطراب السياسي ، وعدم الاستقرار الأمني ، الأمر الذي بطّأ مسيرة التنمية؛ على الرغم من نجاحات خطواتها الهامة لصالح الاستقرار الأمني والسياسي ، حيث استدعى هذا الإصلاح إجراء تعديلات مستمرة من أجل الوصول إلى تزكية حكومية تستطيع النهوض بالمشكلات الوطنية، وتحظى باحترام المجلس التشريعي والملك.

إن المتابع لتشكيل الحكومات وإقالتها في فترة الوحدة بين الضفتين ليدرك بوضوح مرحلة الاضطراب السياسي الذي عاشته المملكة بفعل النكبة والوحدة، حيث استطاعت المملكة أن تعوم في ظل هذه التغيرات الخطيرة إلى أن بلغت مرحلة الأمان، على الرغم من ضياع الضفة الغربية في عام 1967. ومما لا شك فيه أن الوحدة خلقت أزمةً داخليةً في السياسة الأردنية على كافة الصعد -على الرغم من إيجابيات عديدة في كافة المجالات- لا أن ثمة مشاكل كان في مقدمتها : الأحزاب الطارئة على الساحة الأردنية ثم هشاشة الاقتصاد وعدم قدرته على إيفاء الالتزامات الكثيرة.

الفصل الرابع

أثر الوحدة على السياسة الخارجية الأردنية

1.4 ما هيَّة السياسة الخارجية:

اختلف أهل الاختصاص فيما بينهم حول تعريف وتحديد طبيعة السياسة الخارجية؛ وذلك لأنها تعكس معانيا مختلفةً لأشخاص يختلفون فلسفياً وأكاديمياً عن بعضهم البعض، وهذا يعود إلى موضوع السياسة وكيفية دراستها[1].

1.1.4 تعريف السياسة الخارجية:

وقد تعددت التعريفات الخاصة بالسياسة الخارجية فمنهم من عرفها على أنها: "تنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية"[2]. ومنهم من عرفها على أنها: "البرنامج المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي "[3]. كما وعرفها محمود خيري وبطرس غالي بأنها: "تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول"[4].

أما محمد فضة فقد عرفها: "مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها، وقد تتخذ الدولة هذه القرارات اتجاه دولة أخرى من أجل المحافظة على سيادتها

---

(1) مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد22، تاريخ تشرين الأول 1971، ص172.

(2) الكيالي، عبدالوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1987، ط1، بيروت، ص386.

(3) السيد، محمد سليم، تحليل السياسة الخارجية، النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1984، ص16.

(4) عيسى، محمود خيري ؛ وغالي، بطرس، المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1979، ط1، ص309.

وكرامتها وتحقيق أهدافها [1] ومنهم عرفها على أنها :"برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي"[2].

كما عرفت السياسة الخارجية على أنها:"مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدولة أو الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية أولاً ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى، وهي نتائج تفاعل المؤثرات الداخلية والخارجية الإيجابية منها والسلبية مع مدركات صناع القرار في الدولة"[3].

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن السياسة الخارجية هي مجموعة الأفعال والإجراءات التي تعتمدها الدولة مع المحيط الدولي من اجل تحقيق أهدافها المرتبطة بمصالحها بالدارجة الأولى.

2.1.4 أهداف السياسة الخارجية الأردنية:

لقد كان لتحديد التوجهات العامة للدولة الأردنية انعكاس واضح في سياستها الخارجية؛ لذلك أصبحت هي المنهاج السياسي لصانع القرار الأردني، حيث قامت هذه التوجهات على ثلاث مرتكزات أساسية هي:

1. مبادئ الثورة العربية الكبرى، القائمة على الحرية الاستقلال والوحدة.
2. مبادئ ومعتقدات الدين الإسلامي.
3. الاستمرارية في عملية التنمية السياسية، من خلال بناء مؤسساتها الدستورية[4].

---

(1) فضة، محمد، السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط وأزمة السويس ومشكلة الاعتداء الثلاثي، الجامعة الأردنية 1978، ط1، ص5.

(2) سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، النهضة المصرية، القاهرة، 1984، ط1، ص16.

(3) الهزايمة، محمد عوض، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ط1، ص23.

(4) المرجع السابق، ص74.

وعلى هذا الأساس نلاحظ أن الدولة الأردنية كانت وما زالت هي المبادرة في تبني الطروحات السياسية المتلائمة مع الأوضاع القائمة في المحيط الدولي، وانطلاقاً من هذه التوجهات أخذت الدولة الأردنية في صياغة أهداف سياستها الخارجية بما يلي:

1. المحافظة على الاستقلال السياسي للدولة الأردنية وحماية سيادته ووحدة أراضيه.
2. إدامة نظام الحكم القائم والمحافظة على طابعه الملكي الهاشمي، وتحقيقاً لهذا الهدف وضع الأردن نصب عينه:
   أ. إبعاد كل مصادر الخطر الخارجي.
   ب. تعزيز الولاء للحكم الملكي من خلال بناء القوات المسلحة لدعم الدولة الأردنية.
   ج. تعزيز شعبية النظام الأردني من خلال بناء المؤسسات الدستورية وتوسيع المشاركة السياسية، وزيادة الوعي السياسي.
3. رعاية المقدسات الإسلامية والعمل على إبقاء حضور ومشاركة الأردن على صعيد العمل الإسلامي.
4. الالتزام بمشاركة أردنية على الصعيد القومي في مختلف المجالات.
5. إتباع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والالتزام بقرارات الأمم المتحدة ومراعاة ميثاقها، وأن يكون الأردن بلداً مستقلاً منحه هذا حق العضوية في أسرتها الدولية الكبيرة.
6. الحفاظ على السلم والأمن الدوليين[1].

3.1.4 العوامل التي تحكم السياسة الخارجية الأردنية:

أ. العامل الجغرافي:

يعتبر العامل الجغرافي من أكثر مقومات سياسة الدولة ثباتاً، وفي مقدمة العوامل المادية الدائمة المؤثرة في السياسة الخارجية، فالواقع الجغرافي قد يكون مصدر قوة للدولة، وقد يكون مصدر ضعف أيضاً، كما أنه قد يكون مصدر للقوة وفي الوقت ذاته يحرمها من مصدر آخر، إلا أن الدول تختلف من حيث الموقع ومدى وفرة الموارد والحجم والأرض القابلة للزراعة، وهذه العوامل قد تؤثر بشكل مباشر على قوة الدولة،

(1) الهزايمة، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص76-77.

وعلى الدور الذي تستطيع أن تلعبه في النسق الدولي أو الإقليمي وفي قدرتها على إتباع سياسة خارجية مستقلة [1]. والأردن كغيره من الدول تأثرت سياسته الخارجية اتجاه دول المنطقة بمعطياته الجغرافية منذ ظهوره كوحدة سياسية في عام 1921، فبحكم موقعه بخمس دول تمتع كل منها بمصدر أو أكثر للقوة[2].

ففي الغرب إسرائيل تتميز عن الأردن بقوتها العسكرية والسكانية، وفي الشمال سوريا التي تتميز بقوتها العسكرية والسكانية وبارتباطها بمعاهدة صداقة مع دولة عظمى هي الاتحاد السوفيتي، وفي الشرق العراق المتميز بقوته العسكرية والسكانية والاقتصادية، وفي الجنوب ا لغربي مصر التي تتميز أيضا بقوتها السكانية والعسكرية والثقافية، وفي الجنوب السعودية التي تتميز بقوتها المالية ونفوذها السياسي[3].

هذا الموقع الجغرافي الأردني جعله يتحكم بشكل فعال في سياسته الخارجية، بحيث جعله يأخذ في الاعتبار حسابات توازن القوى الإقليمية، خاصة إذا أدركنا أن بعض هذه القوى بالإضافة إلى تفوقه العسكري والسكاني تختلف عنه أيدلوجيا؛ لذلك جعلته يأخذ دائما الحركة في سياسته الخارجية على اعتبار أن هذه القوى مؤثر دائم. كما أن هذه المعطيات قد فرضت عليه نمطا خاصا على سلوكه السياسي ليس لأنه الأصغر مساحة أ و قلة تعداد سكانه بل لما يتضمنه هذا الموقع من شح في الموارد الطبيعية، وعدم التنوع في الخصائص الجغرافية ومحدودية أراضيه الزراعية وقلة الموارد المائية اللازمة للري [4]. كما أن هذا الموقع جعل السياسة الخارجية الأردنية تجنح في كثير من الأحيان لتأخذ شكلاً أو طبيعةً أقرب إلى

(1) لويد، جنسن، تفسيرالسياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفني، ومحمد السيد سليم، الرياض، جامعة الملك سعود، ط1، 1989، ص244.

(2) الحديثي، هاني إلياس، السياسة الحديثة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، دار الرشيد، بغداد، ط1، 1982، ص20.

(3) المرجع نفسه، ص21.

(4) عيسى، أسامة؛ السليم، أحمد، أثرالعوامل الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنية، (1960 -1995)، رسالة ماجستير، ص25.

البراغماتية بحيث تسعى إلى الاحتفاظ بعلاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة، وهذه العلاقات تقوم على أساس الاحترام المتبادل؛ فمثلا تُعد سوريا مفتاح الأردن للوصول إلى الموانئ والسواحل اللبنانية، كما تعد كل من العراق والسعودية مفتاحا للوصول إلى دول الخليج العربي [1].

كما سعت إلى عقد اتفاقيات تجارية مع دول الجوار، شملت تسهيل الأمور التجارية بحيث يكون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل؛ وذلك لضمان صيغة تجارية مثالية في عالم العلاقات الدولية التجارية[2].

ب . العامل السكاني:

يعتبر العامل السكاني عاملاً مهماًفي تحديد مكانة الدولة وحجمها؛ وذلك لأن حجم السكان توزيعهم الجغرافي وتكوينهم يشكل عاملاً هاماً في حساب القوة القومية، على الرغم من أن الحجم الكبير للسكان لا يضمن الفعالية الدولية بحد ذاتها؛ لأنه يعتبر مؤشراً كافياً للقوة[3]وبالإضافة إلى حجم السكان هنالك عوامل أخرى لها ارتباط مباشر بهذه العامل، وتلعب دورا في الفرقة بين الدول . وعلى الرغم من أن الحجم السكاني يمثّل عاملاً رادعاً أمام احتمالية تعرض الدولة لاحتلال من أية قوة أخرى، إلا أن هذا الحجم لا يعني توافر قوة عسكرية، بل يحتاج ذلك إلى توافر ظروف وعوامل أخرى لمنالجاهزية العسكرية، والروح المعنوية، والمستوى التدريبي، ونوعية الأسلحة المستخدمة[4]. والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى أثر الحجم السكاني في زيادة القوة الاقتصادية للدولة، وبالذات في مجال الإنتاج والاستهلاك[5].

---

(1) البطاينه، فؤاد، المثلالأردني من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة، دار الفارس، ط1، 2005، ص26.

(2) الطراونه،ريما عبد الوهاب، سياسة الأردن الخارجيةاتجاه الدول العربية المجاورة، رسالة ماجستير، ص11.

(3) السليم، أثر العوامل الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنية، مرجع سابق، ص29.

(4) مقلد، إسماعيل صبري، العلاقاتالسياسية الدولية، دار ذات السلاسل، الكويت، ط5، 1993، ص181.

(5) العمري، أحمد سويلم، أصول العلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 1995، ص587.

ومما لاشك فيه أن خصائص الموقع الجغرافي بالنسبة لـلأ ردن والظروف السياسية والاقتصادية التي رافقت نشأته كان لها الأثر الواضح في تشكيل الشخصية الديموغرافية للمجتمع الأردني، إذ أثّر الـ متغير السكاني من حيث الكم والنوع - على وضع الأردن وسياسته الخارجية مع النظام الإقليمي العربي، فمن حيث عدد السكان يبدو الأردن ضئيلا عند مقارنته بسكان الدول المحيطة به [(1)]. ولهذه الحقيقة انعكاساتها الثقافية وأهميتها في التوازنات بين القوى.

ج. العامل الاقتصادي :

يشكل العامل الاقتصادي ركيزةً أساسيةً من ركائز قوة الدولة، إلا أن هذه القوة لا ينظرإليها من منطلق توفير الرفاه فقط ، فهي عنصر م رن من عناصر القوة، وهذا العنصر قابل لدعم عناصر القوة الأخرى، خاصةً في ظل انتشار أسلحة الدمار الشامل من جهة، وترابط متطلبات الأمن الاقتصاد من جهة أخرى، مما يجعل اللجوء إلى القوة المسلحة أمراً صعباً وفي حالات كثيرة غير ممكن. لذلك فإن العامل الاقتصادي لا ينبع من تأثيره المباشر على تحسين مستوى القوة العسكرية والمجهود الحربي فقط، بل من حيث تأثيره على مستوى السياسة الخارجية للدول، وعلى مقدار القوة التي يمكن أن تمارسها الدولة في النسق الدولي[(2)].

وفي هذا المجال يمكن القول إن القدرات الاقتصادية قد تستخدم كأداة مهمة وفاعلة في التأثير على الآخرين، سواء كانت أداة ترهيب أو ترغيب في العلاقات الدوليةإلا أن توافر الموارد للدولة لا يعني أنها تستطيع أن تلعب دوراً نشطاً في السياسة الخارجية، وفي المقابل فإن الافتقار إلى القوة الاقتصادية والعسكرية لا يمنح الدولة فرصةً لكي تكون قوةً كبرى، الأمر الذي يفرض على سياستها الخارجية بأن تظل في محيطها المحلي والإقليمي[(3)].

أما بالنسبة للأردن فإن العامل الاقتصادي يعتبر من أهم العوامل المقيدة لسياسته الخارجية، حيث شكّل عنصراً ضاغطاً لازم سياسته الخارجية منذ نشوئه كدولة،

(1) العمري، أصول العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص589.
(2) مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص179.
(3) السليم، أثر العوامل الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنية، مرجع سابق، ص25.

خاصة إذا ما قورن وضعه الاقتصادي بوضع دول الجوار، حيث نجد أن الاقتصاد الأردني اعتمد بشكل عام على المعونات سواء أكانت قروضاً أم إعانات خارجية - مما شكل فجوةً كبيرةً بينه وبين دول الجوار[1].

ففي المجال الزراعي الذي يُعد المصدر الرئيسي للدخل - يواجه الأردن مشكلات تتعلق بمساحة الأرض المزروعة التي لا تزيد عن 10% من مساحته، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أنها تعتمد على مياه الأمطار بشكل رئيسي، كما أنها تظل عرضةً للتقلبات الجوية، مما جعلها تقف عائقا أمام الجهود الحكومية الهادفة إلى زيادة الإنتاج الزراعي[2]. أما في مجال الثروة المعدنية فإن الأردن يعتبر فقيراً إذا ما تم استثناء مادتي البوتاس والفوسفات اللتين تتأرجحان بين العرض والطلب[3].

كما أن ضعف السوق الداخلي وضآلة الاستثمارات الخارجية فيه تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد الأردني، حيث يعود ذلك إلى محدودية الموارد الطبيعية وعدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة[4].

ومما تقدم يتضح أن القدرات الاقتصادية للأردن تعد ضعيفةً إجمالاً، لذلك نجد الحكومات الأردنية اعتمدت على المساعدات الخارجية سواء العربية منها أو الدولية، من أجل تلافي العجز في الموازنة العامة للدولة. على أن اعتماد الحكومات على المساعدات الخارجية لتنمية اقتصادها الوطني، لم يأت من منطلق توفير الرفاه فقط ولم يكن ناتجا عن عدم استغلال الموارد الطبيعية[5]، وإنما نتج عن تضافر عدد من عوامل منها: العامل الجغرافي بأبعاده المختلفة، والزيادة غير الطبيعية في

(1) السليم، أثر العوامل الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنية، مرجع سابق، ص36.

(2) عبدالمنعم، أحمد فارس، جامعة الدول العربية، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ط1، 1986، ص19.

(3) الهزايمه، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص81.

(4) طهبوب، ناصر، السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام، مطبعة القدس، عمان، ط1، 1994، ص ص140- 142.

(5) إبراهيم، عبدالحق يوسف، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، جامعة عين شمس، القاهرة، ط1، 1979، ص ص83- 84.

عدد السكان؛ فصغر المساحة الجغرافية للأردن حرمه من إمكانية التنوع في الموارد الطبيعية والأولية، كما أن حدوده مع إسرائيل جعله من أكثر دول المنطقة تأثراً بالصراع العربي الإسرائيلي، حيث أن الحروب مع إسرائيل أدت إلى أنهاك قدراته الاقتصادية وتعطيل خططه التنموية، إضافة إلى نزوح مئات الألوف من الفلسطينيين إليه، مما جعله مضطرا إلى توفير الخدمات الأساسية لهم(1).

ومما زاد من أعباء الاقتصاد الأردني ضخامة الإنفاق العسكري الذي شكل ما نسبته 25% من الأيدي العاملة، فعدد القوات المسلحة يشكل نسبة كبيرة من القوى العاملة، إضافة إلى أن القطاع العام يشكل نصف حجم الاستثمار القومي، حيث يستوعب حوالي نصف القوى العاملة، وعلى الرغم من أن الدور الحيوي للقطاع العام يعطي النظام قوةً داخلية، إلا أنه في الوقت نفسه يفرض قيودا على الحكومات الأردنية، إذ يجعلها هدفا للطلب المتزايد على التوظيف وزيادة مستويات المعيشة(2).

كل هذه العوامل جعلت الحكومات الأردنية تسعى إلى طلب القروض والمساعدات أيا كان نوعها؛ لتغطية العجز خصوصاً أن هذه المساعدات تأتي من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يجعلها خاضعة لضغوطاتها.

د . العامل العسكري :

يعتبر العامل العسكري من العوامل المهمة المؤثرة في السياسة الخارجية؛ بحكم أن هذه القوة هي الأداة النهائية التي تستطيع حسم الصراع والمحافظة على هيبة الدولة في فترات السلام كقوة ردع، وذلك من خلال التهديد باستخدامها بقصد تحقيق الأهداف السياسية التي تسعى إليها الدولة . لذلك يُعدُّ الاستعداد العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة، كما يُعتبر أداةً فاعلةً في تنفيذ السياسة الخارجية التي تضعها الدولة لنفسها. وعلى هذا الأساس فإن مفهوم القدرة العسكرية يرتبط ارتباطا وثيقا

---

(1) السليم، أثر العوامل الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنية، مرجع سابق، ص38.
(2) أبو العلا، محمد طه، جغرافيا العالم العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1982، ص508.

بمدى قدرة الـ دولة على توظيف قوتها العسكرية -كمًّا ونوعاً- لخدمة أهداف سياسته الخارجية[1].

أما بالنسبة للأردن فإن بدايات تأسيس الجيش الأردني تعود إلى عهد الثورة العربية الكبرى، حيث قامت بريطانيا بتشكيل أول تنظيم عسكري أُطلق عليه الجيش العربي الأردني، وبلغ تعداده ألف رجل بما فيهم الأمن العام[2]. وقد أسندت الحكومة البريطانية قيادة هذا الجيش إلى ضباط بريطانيين، كما أخذت على عاتقها الدفاع عن الأردن وحفظ الأمن والنظام فيه، وبموجب معاهدة 1928 التزمت بتمويل وتسليح هذا الجيش[3]. ومع بدايات ارتقاء الملك حسين العرش عمل على تعريب قيادات هذا الجيش في عام 1956 كما عمل على إلغاء المعاهدة البريطانية.

وقد اعتمد الأردن كبقية الدول النامية - في تسليح قواته على عدد محدود من الموارد الاقتصادية، وقد ظل شراء الأسلحة أكبر مصدر لبناء قوته المسلحة، مما شكل عقبة أمام تحديثه وتوسيعه، خاصة إذا أخذنا في عين الاعتبار أن قدرات الأردن في مجال التصنيع العسكري تعد ضعيفة إذا ما قورنت بقدرات الدول المجاورة التي تمتلك قدرات سكانية واقتصادية أكبر بكثير مما يمتلكه الأردن[4]. ونتيجةً للعجز الاقتصادي وتزايد الحاجة للتسلّح أصبحت السياسة الخارجية الأردنية متعثرةً بسبب عدم قدرة الحكومات على تسديد قيمة فواتير السلاح، لذلك كان عملية تمويل شراء السلاح تأخذ أحد أشكال التسهيلات المختلفة كالتسهيلات مقابل قروض وما يجري عليها من فوائد، وتسهيلات بدون مقابل كالمنح والمساعدات[5].

(1) الرمضاني، مازن إسماعيل، السياسة الخارجية (دراسة نظرية) مطبعة دار الحكمة، بغداد، ط1، 1991، ص188.

(2) كلوب، قصة الجيش العربي، مرجع سابق، ص479.

(3) محافظة، العلاقة الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص96.

(4) الصايغ، يزيدالصناعة العسكرية العربية، مراكز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د.ط)، 1992، ص290.

(5) الهزايمه، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص105.

ولما كان الأردن يعتمد بشكل أساسي على المساعدات الاقتصادية العسكرية أصبح لازما على صانع السياسة الخارجية الم وازنة بين المحافظة على علاقات متطورة بين الكتلة الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا؛ وذلك لضمان استمرارية المساعدات العسكرية والاقتصادية للأردن من جانب، والتوفيق بين حالة المد القومي وعلاقاته ببعض الدول العربية التي رفضت فكرة الاستعمار والتدخل الغربي(1). وفي هذه الحالة كان لابد من اللجوء إلى الدبلوماسية والسياسة المرنة، سواء مع الدول العربية التي عبرت عن نفسها في تلك المرحلة بالمظاهرات والاحتجاجات، وتبنت الأهداف القومية العريضة للمبادئ القومية والعربية، أو مع الدول الغربية التي يعتمد عليها الأردن في مجال المعونات اللازمة لتقوية الجيش وللمحافظة على الأمن والاستقرار في داخله(2).

ومن خلال ذلك أصبح دور المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية الأردنية سلبيا؛ لأنها حرمت من إحدى أدواتها التنفيذية اللازمة والفعالة وذلك للأسباب التالية:

1. ارتباط حجم الجيش وإمكانياته بإرادة الدولة المصدرة للأسلحة.
2. يعد اهتمام الدول المصدرة للأسلحة مرتبطاً بمصالحها القومية وقضاياها دون اعتبار لمصالح الدول المستوردة وقضاياها.
3. إمكانية امتناع الدول المصدرة عن تزويد الأسلحة في فترة الأزمات، إذا تعارض مع مصالحها واهتماماتها الإستراتيجية.
4. الحيلولة دون استقلالية السياسة الخارجية لكون الاعتماد العسكري على دولة واحدة، يدفع بها إلى التحالف معها والالتزام بسياستها التي تعبر عن مصالحها(3).

---

(1) الهزايمه، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص ص105 -106.

(2) عبدالفتاح،فكرت نافق ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، (1953 -1958)، دار الرشيد، العراق،(د.ط)، 1981، ص35.

(3) الهزايمه، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص104.

وقد انفردت الأردن بتأثير القضية الفلسطينية كعامل فعال في سياستها الخارجية حيثكانت القضية الفلسطينية إحدى أهم العوامل التي أثرت في السياسة الخارجية الأردنية، ذلك أن جدلية العلاقة الأردنية الإقليمية والأردنية الدولية كانت تمتد خيوطها وتتقطع تبعاً لمواقفها من الاحتلال وقضايا اللاجئين وتسوية الوضع النهائي للقضية الفلسطينية. وكماسيمر لاحقاً فان أهم عامل أثَّر في سياسة الأردن الخارجية واتجاه الدول العربية كانت القضية الفلسطينية، فكثير من الدول العربية لم تعترف في الوحدة بين الضفتين حيث سعى أغلبها إلى تشكيل حكومة عموم فلسطين رفضاً لواقع الوحدة بين الضفتين مما أدى إلى تهلهل العلاقة مع الدول العربية[1].

وقد ظلت القضية الفلسطينية الهاجس الأول بالنسبة إلى صانع القرار الأردني وهذا ما جعل السياسة الخارجية الأردنية تنشط في المجال الدولي على مستوى الأمم المتحدة سعيا لضمان حل عادل للقضية الفلسطينية وإيجاد تسوية نهائية بالنسبة للاجئين.

لذلك فإن صانع القرار الأردني تأثر في سلوكه الخارجي إزاء التركيبة الديموغرافية، حيث كان للشريحة الفلسطينية التي اضطرت للهجرة من وطنها أثرها الكبير في توجيه حركة السياسة الخارجية، وهذا ما يفسر السلوك الأردني الخارجي في التوجهات التالية:

أ. الدور الذي يلعبه الأردن على صعيد القضية الفلسطينية والذي ما كان له أن يلعبه لولا التفاعل الفلسطيني الأردني المستمر داخل المملكة وكما صاغته اتفاقية الوحدة بين الضفتين.

ب. السلوك الأردني في وقوفه مع القوى التي تهدد الكيان الصهيوني لأن هذا يتناغم مع مصالح الفلسطينيين خاصة والشعب الأردني عامة.

ج. اتخذ صانع القرار الأردني مواقف سياسية بعيدة عن التصادم مع المصالح الفلسطينية وهو بحد ذاته قيّد من مناورة صانع القرار الأردني في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية[2].

---

(1) ربابعة، غازي، الهاشميون والقضية الفلسطينية، عمان، وزارة الشباب، 1988، ص21.

(2) الهزايمة، السياسة الخارجية الأردنية، مرجع سابق، ص64.

2.4 مستويات التأثير في السياسة الخارجية الأردنية بعد وحدة الضفتين

كان لوحدة الضفتين أثر بالغ على السياسة الخارجية الأردنية وسيتناول هذا القسم من هذا الفصل الأحداث السياسية التي مرت بها الدولة الأردنية بعد الوحدة ومن ثم رسم صورة لها وتحليلها ودراسة تصور الدولة الأردنية بشأن تلك الأحداث وقياس درجة انسجامها مع عقائد الدولة الأردنية وتشمل الأحداث السياسية التي سيتم دراستها ضمن المستويات المحلية والإقليمية والدولية كما يلي:

المستوى المحلي: ويشمل: التعبئة السياسية، الأزمات الوزارية، تعريب الجيش وإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وظهور منظمة التحرير الفلسطينية.

أما المستوى الإقليمي فيشمل : حالة النظام العربي خلال فترة الدراسة، وحلف بغداد.

ويشمل **المستوى الدولي:** تصور الدولة الأردنية لسياسة الحرب الباردة في فترة الدراسة.

1.2.4 المستوى المحلي

أ. **العمل الحزبي وأثره على السياسة الخارجية للأردن:**

بعد وحدة الضفتين نشأت في الأردن مجموعة من الأحزاب والتيارات الفكرية التي تبنت السياسة الراديكالية كوسيلة لإحداث تغييرات جذرية، سواء في شكل النظام أو في علاقاته الخارجية، مما أدى إلى تأثر العلاقات الخارجية للدولة الأردنية سواء كان على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الدولي، كما كان لها تأثير واضح على الوضع الداخلي من خلال التأثير في التجمعات الفلسطينية التي اعتبرت هذه الشعارات وسيلةً يمكن من خلالها تحرير فلسطين، مما أدى إلى إحداث شرخ في العلاقة بين الدولة الأردنية من جانب وبعض الفلسطينيين من جانب أخر، كما كان للنهج الديمقراطي والانفتاح السياسي والثقافي للأردن الدور الكبير في إدخال

الأيديولوجيات والأفكار المتناقضة والمتطرفة إلى المجتمع الأردني، حيث جعلت من الأردن ساحة تنافس وصراع بين هذه المتناقضات[1].

ومن جهة أخرى أبرزت الوحدة بعض الفوارق في الوعي السياسي من خلال تجربته في الانخراط في العمل السياسي لمقاومة النشاط الصهيوني، فمنذ أيام الانتداب البريطاني كان الفلسطينيون أكثر تنظيماً وأنشط سياسياً ، وسبب ذلك أن سياسة الانتداب كانت تسعى إلى توطين اليهودي في فلسطين، مما اضطر الفلسطينيين للوقوف ضد هذه السياسة في بلادهم [2]. وهذا خلق بدوره حالةً من الوعي بهدف إيقاف المؤامرة.

ومن ناحية أخرى كانت بعض الجماعات الفلا سطينية تعمل ضد الدور الأردني في فلسطين وضد العلاقات الأردنية البريطانية . ونتيجة للوحدة أصبحت فلسطين جزءا من الدولة الأردنية، كما استمرت العلاقات مع الغرب وخاصة بريطانيا وهذا ما جعل بعض الفلسطينيين يعارضون هذه العلاقة، كما عارضوا السياسة الخارجية الأردنيةاه بعض الأقطار العربية وخاصة مصر وسوريا [3]. وذلك عبر تعاطفهم مع التوجهات المصرية والسورية التي وقفت موقفا سلبيا من الوحدة.

ومن هنا كانت التجمعات الفلسطينية هي الأكثر تأثراً ونشاطاً في التيارات الفكرية والحزبية التي سادت في منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الخمسينيات والستينيات، والتي كانت نتيجة للانقلابات العسكرية المتتالية التي حدثت في كل من مصر وسوريا، خاصة وأن قادة هذه الانقلابات استغلوا الظروف والأسباب التي أدت إلى هزيمة عام 1948، وأخذوا يكيلون الاتهامات للأنظمة العربية وعلى رأسها النظام الأردني، معلنين أنهم سيقودون الأمة إلى التحرر والوحدة والتقدم[4].

---

(1) الخلايلة، الإستراتيجية الأردنية، مرجع سابق، ص282.

(2) بني حسن، عواد مهنا، التحديثوالاستقرار السياسي في الأردن، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، ط1، 1988، ص98.

(3) المرجع السابق، ص99.

(4) الخلايلة، الإستراتيجية الأردنية، مرجع سابق، ص83.

لذلك وبعد وحدة الضفتين - أصبحت الساحة الأردنية بيئة خصبة لهذه الشعارات التي كان لها الأثر الواضح في سياسات الأحزاب وبرامجها وسط التجمعات الوطنية في فلسطين والأردن، وأصبحت القومية التحررية هي شعار هذه التيارات والأحزاب والتجمعات، وخاصة الفلسطينية منها، وتحت تأثير هذه العقيدة أخذت هذه الحركات الحزبية في الدولة الأردنية تزداد حدةً بسبب ولادة مزيد من الأحزاب وصدور عدد من الصحف، وقد ساعد على ذلك السياسة الداخلية التي أعطت مزيدا من الحرية والديمقراطية، بحيث هيأت مناخاً مناسباً لنمو هذه التيارات الفكرية، وخاصة الأفكار الشيوعية منها، حيث تبنت شعاراتها بعض الأحزاب الوطنية. كما أصبح التيار القومي الذي يمثله جمال عبد الناصر من أقوى التيارات الفكرية شعبيةً في المجتمع الأردني وخاصة بين الفلسطينيين [1]. وقد تركزت مطالب هذه الأحزاب على ما يلي:

أ. تصفية الوجود البريطاني في الأردن وإلغاء معاهدة(1948م) مع بريطانيا.

ب. إطلاق الحريات العامة.

ج. التضامن مع الأنظمة الوطنية العربية.

د. السعي نحو الوحدة العربية.

ه. النضال من اجل استرداد حقوق الشعب الفلسطيني [2].

وتقسم الأحزاب في هذه المرحلة إلى أربع فئات:

الفئة الأولى: أنصار الوحدة العربية ويمثل هذا الاتجاه حزب النهضة العربية وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الحر والحزب الوطني الاشتراكي وحزب القوميين العرب.

الفئة الثانية: أنصار الوحدة الإسلامية ويمثل هذا الاتجاه الأخوان المسلمون وحزب التحرير.

الفئة الثالثة: الماركسيون ويمثل هذا الاتجاه الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية.

---

(1) محافظة، العلاقة الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص283.

(2) المرجع نفسه، ص82.

الفئة الرابعة: الوطنيون (الأردنيون) وكان يمثلهم الكتلة الوطنية وحزب الأمة والحزب الدستوري العربي.

أولاًأهم الأحزاب السياسية التي كان لها دور فاعل في الحياة السياسية الأردنية في فترة الخمسينيات والستينيات -بحيث أدت إلى زعزعة الاستقرار السياسي في الدولة سواء كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي - هي: حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الأمة، والحزب الدستوري، والأخوان المسلمون، وحزب التحرير، والشيوعيون، والحزب الوطني الاشتراكي .وقد كان لهذ ه الأحزاب التي ظهرت بعد إعلان الوحدة بين الضفتين أثر واضح على سياسة الأردن الخارجية، وقد تميزت هذه المرحلة بالإرباك السياسي والأمني؛ وقد حاولت بعض هذه الأحزاب تحويل دفة السياسة الخارجية كليا عبر استراتيجيات جديدة، وهذه ما حدث مع الحزب الوطني الاشتراكي، الذ ي شكّل الحكومة عقب الانتخابات النيابية عام 1956.

فقد تعاون رئيس الحكومة آنذاك سليمان النابلسي مع البعثتين والشيوعيين في تشكل حكومة ائتلافية وقدمت الحكومة بيانها الوزاري والذي جاء فيه : "ستعمل الحكومة متعاونة مع الدول العربية الحرة من أجل اقتلاع الإمبريالية وجميع مظاهرها من الوطن العربي . كما ستسعى الحكومة إلى تعزيز العلاقات مع الدول العربية الحرة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك كخطوة أولى نحو اتحاد فيدرالي. كما تعلن الحكومة أنها ستقبل المعونة المالية التي قدمتها مصر وسوريا والسعودية، لكي تحلمحل المعونة البريطانية . ومنذ إبرام المعاهدة البريطانية الأردنية حدثت في العالم تغييرات سياسية دولية وإقليمية جعلت المعاهدة لا تواكب الزمن. وسوف تطالب الحكومة بسحب القوات البريطانية وتصفية قواعدها في الأراضي الأردنية"(1).

وخلال فترة الخمسة شهور التي قضتها الحكومة استطاعت أن تنفذ معظم وعودها التي قطعتها على نفسها، حيث نشطت الأحزاب السياسية كما نشطت

(1) بني حسن، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص108.

الصحافة، كما وقعت هذه الحكومة اتفاقية التضامن العربي مع سوريا ومصر والسعودية في اذر من العام 1957، ووقعت اتفاقية الوحدة الثقافية العربية مع مصر وسوريا، حيث أصبحت بموجبها المناهج المدرسية واحدةً في الأقطار الثلاثة، كما تم في عهد هذه الحكومة إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وإيقاف المعونة المالية البريطانية التي كانت تقدم للأردن[1].

في الوقت ذاته كانت العلاقة قد ساءت بين الملك ورئيس حكومته، إذ جعلت هذه الحكومة سياستها الخارجية تسير بالاتجاه القومي التحرري، وتعمل على بناء علاقات دبلوماسية وثقافية واقتصادية مع الإتحاد السوفيتي وغيره من دول المعسكر الشرقي، الأمر الذي جعل الملك حسين يصف هذه الحكومة بأنها (مأجورة لدمشق وللعملاءالسوفيت في سوريا)كما أضاف بأن :"الاتصالات بين الريماوي * والسوريين من التكرار والكثرة إلى الحد الذي كان من المألوف أن تسمع من يقول : إن مركز وزارة الخارجية الأردنية يقع في دمشق"[2].

ومما سبق نرى أن وحدة الضفتين قد أدت إلى ولادة أحزاب سياسة جديدة لم تعرفها الحياة السياسية الأردنية، أدت بدورها إلى تعبئة سياسية واجتماعية كان لها تأثير على علاقات الدولة الأردنية الإقليمية منها والدولية . وخاصة عندما أصبحت هذه الأحزاب تمثل منابر للمشاركة الجماهيرية حيث انخرطت مجموعات فلسطينية في الشؤون السياسية الأردنية، وأصبحت المشاركة السياسية سبيلاً للتعبير عن الإحباط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[3].

ولذلك لعبت هذه الأحزاب السياسية دوراً كبيراً في تعبئة الجماهير ضد النظام الأردني، ومع أن هذه الأحزاب قد أثرت على العلاقات الأردنية الخارجية بدعم من مصر وسوريا، إلا أن الحصيلة النهائية كانت اكتساب الملك حسين لمزيد من القوة والولاء الذي منحه له شعبه.

---

(1) طلافحة، الشرعة، تاريخ الأردن السياسي وأساليب تدريسه، مرجع سابق، ص ص72-73.

* الريماوي، عبدالله، رئيس حزب البعث في تلك الفترة.

(2) ابن طلال، مهنتي كملك، مرجع سابق، ص122.

(3) بني حسن، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص115.

وعلى الرغم من ذلك فقد استخدمت الدولة الأردنية في منتصف الستينيات منهج الانفتاح الذي اتسم بالتعامل مع المعارضة بالمرونة والكياسة ورفض العداء، حيث أن قيمة هذا المنهج تكمن في القدرة على المساومة والتوفيق كعمليات أساسية في الحياة السياسية الأردنية، باعتبارها تقود إلى النتيجة المطلوبة والتوازن واستقرار النظام الذي اتسم بقدرته على تحقيق التحولات السلمية [(1)]. ومن هنا جاءت حركة العفو الواسعة عن اللاجئين السياسيين، وهي بمثابة البداية الفعلية التي انتهجتها الدولة الأردنية مع المعارضة، فخلال مؤتمر القمة الأول أصدر الملك حسين عفواً خاصاًلثلاثة طيارين كانوا قد لجأوا إلى مصر، كما أصدر عفواً خاصاً عن اللواء (علي أبو نوار) في أيلول عام 1964، وتبع ذلك السماح للاجئين السياسيين بالعودة إلى الأردن ، كما أصدر الملك حسين مرسوماً في عام 1963 يقضي بتعين سليمان النابلسي وعبدالحليم النمر وحكمت المصري أعضاء في مجلس الأعيان، وهؤلاء الثلاثة كانوا من أقطاب التجربة الديمقراطية لسنة 1957[(2)].

لذلك فأن المعارضة الأردنية ومن خلال ما سبق تشكلت من الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والشخصيات السياسية المستقلة، التي مارست دورا سياسيا خاصا اعتبارا من عام 1950 أي بعد وحدة الضفتين، لذلك فإن المعارضة قد تميزت بقوة تأثير مستفيدة في ذلك من الجو الديمقراطي الذي ساد بعد تسلم الملك حسين سلطاته الدستورية، حيث أتاح للحركات الا ناصرية والأيدلوجيات الشيوعية -التي تزعمت الخط الثوري والانقلابي - بالعمل على الساحة السياسية الأردنية مع العلم أن ذلك كان معاكسا للأنظمة السياسية العربية التي تزعمت هذا الخط . كما أن تفاعلات

---

(1) شنيكات، خالد حامد، الحسين بن طلال والسياسة الخارجية الأردنية 1953 -1999، دراسة لأثر العامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ، عمان، ص99.

(2) مراد، عباس، الدور السياسي للجيش الأردني 192 -1973، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، سلسلة كتب فلسطينية، 1973، ص ص109 -114.

الصراع العربي الإسرائيلي كان من أهم المؤثرات على حركة المعارضة الأردنية خاصة بعد نكسة حزيران عام 1967[1].

ب. أزمة الحكومات وأثرها على السياسة الخارجية الأردنية:

كانت وحدة الأردن مع الضفة الغربية بمثابة المحاولة الوحيدة الناجحة من بين عدة محاولات للوحدة سبقتها [2]. وكما مر سابقا فقد كان لوحدة الضفتين أثر بالغ في السياسة الداخلية للدولة، حيث تعاقب على الفترة الممتدة ما بين 1950 -1967 حوالي (32) حكومة، وقد كانت معظم هذه الحكومات تعيش حالة صراع مع المجالس النيابية، الأمر الذي كان له الأثر الواضح في تغيّر الاستراتيجيات التي تبنتها تلك الحكومات.

وقد كانت سياسة الأردن الخارجية مرتهنةً ببرامج الحكومات المختلفة، فكل حكومة تؤدي القسم القانوني تقدم جانباً من برنامجها يخص السياسة الخارجية، مع وجود ضابط عام يوجه هذه السياسات يتمثل في شخصية الملك، ويمكن لنا أن نلمس ذلك بجلاء من خلال خطب العرش السامي في افتتاح دورات المجالس النيابية، فمن ذلك ما جاء في أحد خطبه لقد أوضحت حكومتي في برنامجها الوزاري الذي أعلنته لحضراتكم أثر تأليفها سياستها الداخلية والخارجية، ذلك البرنامج الذي اقترن بتأييدنا ونال ثقة مجلسكم الموقر، وعلى الرغم من قصر المدة فإن حكومتي قد خطت في ميدان السياسة العربية خطوات إيجابية فعالة كان لها الأثر الطيب في توثيق عرى المودة و روابط الأخوة بيننا وبين الدول العربية الشقيقة، فأوفدت الوفود وأجرت المباحثات إلى ما فيه الخير للجميع، وتوصلت إلى عقد اتفاقيات قضائية وتشريعية بيننا وبين سوريا ولبنان، وإلى إلغاء القيود المفروضة على حرية التنقل بين الأردن والعراق ولبنان. وفي السياسة الخارجية سارت حكومتي على أساس

---

(1) مراد، عباس الدور السياسي للجيش الأردني 1921 -1973، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، سلسلة كتب فلسطينية، 1973، ص72.

(2) المحافظه، العلاقات الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص221.

تبادل المنافع المعنوية والمادية ووفت بالتزاماتها نحو الحليفة والصديقة، وسعت جهدها لتمتين روابط الصداقة والأخوة مع الدول الإسلامية والشرقية"[1].

ومع قيام الوحدة بين الضفتين في بديات الخمسينات وبداية الانفتاح الديمقراطي الذي تبناه المللك حسين ظهرت المعارضة النيابية كحركة مضادة للحكومات الأردنية وما يميز هذه المعارضة أنها قوية وشرعية ومنظمة، لذلك نجد أن هذه المعارضة قد اصطدمت مع حكومة توفيق أبو الهدى المشكلة في (24/تشرين الثاني/1954) استدعى حل البرلمان وإجراء انتخابات برلمانية جديدة ، حيث حصلت فيها الحكومة على الثقة، ورغم ذلك بقيت حالة الصراع بين الحكومة والسلطة التشريعية، مما جعل رئيس الحكومة يفتح ملف المعاهدة الأردنية البريطانية غير أنه قد فشل في تحقيق نتائج على هذا الصعيد[2].

كما ظهرت أزمة أخرى بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، على إثر المحاولات الأردنية للدخول في حلف بغداد الذي قد يأتي بالفوائد سواء على الصعيد الداخلي المتعلق في الجانب العسكري أو الاقتصادي للدولة، أو على صعيد القضية الفلسطينية إلا أن حالة الصراع بين الحكومات من جهة والمجالس التشريعية من جهة أخرى حالت دون دخول الأردن في هذا الحلف، مما أدى إلى استقالة الحكومة التي كان يترأسها المرحوم هزاع المجالى في (2/كانون الثاني/1955) والي لم يمض عليها أكثر من أسبوع واحد فقط، وقد عاش الأردن في تلك الفترة حالةً من الصراع؛ بحيث لم يتمكن من تأليف حكومة تكون مستعدةً للدخول في هذا الحلف. وفي كانون الثاني كلف الملك حسين سمير الرفاعي بتشكيل الحكومة، ورغم إعلان هذه الحكومة أنها لن تنظم إلى أي أحلاف جديدة إلا أن حالة الصراع بقيت بين السلطتين التنفيذية والتشريعية[3].

---

(1) خطاب العرش السامي، في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة الأردني 1953/11/1، أرشيف مجلس النواب، ص29.

(2) شنيكات، خالد حامد، الحسين بن طلال والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص99.

(3) المرجع نفسه، ص98.

وفي (26/حزيران/1956) أصدر الملك حسين إرادته بحل مجلس النواب، ثم تبعها استقالة حكومة سعيد المفتي، وأجريت على أثره انتخابات نيابية اشتركت فيها جميع الأحزاب السياسية المعارضة، كلف بعدها الملك حسين سليمان النابلسي بتشكيل الحكومة، وما ميز هذه الحكومة أنها عاشت في حالة توافق مع السلطة التنفيذية، إلا أنها لم تكن منسجمةً مع الثوابت الأساسية للدولة الأردنية، مما أدى إلى أزمة مع الملك أدت في النهاية إلى استقالة الحكومة وبداية مرحلة جديدة في الحياة السياسية الأردنية(1).

وكنتيجة سلبية من نتائج الوحدة بين الضفتين توقفت الحياة الديمقراطية في الأردن، وتعرض الأردن في هذه الفترة إلى كثير من الهزات السياسية التي هدفت إلى الإطاحة بنظام الحكم، حيث أن المعارضة الأردنية كانت متأثرةً بالحملات الإعلامية المتصاعدة من القاهرة ودمشق آنذاك والتي تدعو إلى زعزعة الملكية في العراق والأردن تحت شعار (الوحدة العربية) مما جعل فئةً من أبناء الشعب الأردني وخاصة أبناء الضفة الغربية تؤمن بهذه الشعارات على أساس أنها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحرير فلسطين، الأمر الذي أدى إلى زيادة قدرة المعارضة على التأثير في صنع قرار السياسة الخارجية وحتى الداخلية، ومحاولاتها إسقاط النظام السياسي في الأردن أو الاعتداء الشخصي على حياة جلالة الملك(2).

لذلك نجد أن الملك حسين يصف المعارضة الأردنية في تلك المرحلة بقوله: "كنت أصنف المؤامرات في ذهني إلى فئتين مختلفتين، **الأولى**: الانقلابات الرئيسية مثل أحداث الزرقاء والتي هدفت إلى إسقاط الملكية والقضاء على الأردن، وفي مثل تلك الأحوال كان اغ تيالي ضروريا بالنسبة للمتآمرين كجزء من استراتيجيهم العامة، أما **الثانية**: فكانت قد استهدفت حياتي أنا شخصيا بعيدا عن أي انقلاب سياسي"(3).

(1) مهنا، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص99.

(2) جرجس، فوزي، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، (د.ت)، ص78.

(3) ابن طلال، مهنتي كملك، مرجع سابق، ص45.

وبعد اغتيال هزاع المجالي رئيس الوزراء مع بدايات عام 1960 بـدأت حـدة الصراع بين السلطتين تخف، وإن بقيت المعارضة النيابية حركة مضادة للحكومـة حيث نجد أن ثلاثة نواب قد حجبوا الثقة عن حكومة الشريف حسين بن ناصـر.[1]

وهكذا لعب الصراع بين الحكومات المتعاقبة وبين المجالس النيابية دورا بارزا فـي التأثير على السياسة الخارجية للدولة.

ج. منظمة التحرير الفلسطينية وأثرها على السياسة الخارجية للأردن:

مع بديات العام 1960 كان الأردن منهمكاً في إعداد أول برنامج خمس سنوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذه الفترة بادرت مصر بقيادة عبد الناصـر إلى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، حيث يكون مقرها القاهرة ويكون رئيسها من الموالين لمصر، وقد وقع اختيارها على احمد الشقيري، وعلى الرغم من أن الحاج أمين الحسيني هو أول من فكر بتشكيل منظمة فلسطينية للإشـراف علـى تنسـيق الفعاليات الفلسطينية في الشتات[2]. وفي عام 1959 وافق مجلس الجامعة العربيـة على توصية لجنة الشؤون السياسية والمقدمة من الجمهورية العربية المتحدة والتـي تنص على:

1. عقد اجتماع عاجل وعلى مستوى عالي وذلك لرسم سياسة عربيـة موحـدة تلتزم بتنفيذها جميع الأطراف.
2. إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وذلك لإسماع صوته في المجـالين العربـي والدولي بواسطة ممثلين يختارهم[3].

ولكي يبقى الأردن فاعلاً في كل ما يخطط لفلسطين ومحاولات إفشال الوحدة فقد أرسل خلال شهر تموز من العام 1959 رسائل خاصة إلى ملوك ورؤساء الـدول العربية (السعودية، السودان، الكويت، ليبيا، تونس، المغرب) ودعـاهم إلـى عقـد

(1) شنيكات، الحسين بن طلال والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص99.
(2) الفارس، تيسير، العلاقات الأردنية الفلسطينية واقعها ومستقبلها، عمان، دار الحقيقة الدوليـة للدراسات والأبحاث، ط1، 2002، ص84.
(3) الشاعر، جمال، سياسي يتذكر تجربه في العمل السياسي، مكتبـة ريـاض الـريس (د.ت)، ص305.

مؤتمر قمة عربي في القدس للبحث فيما يهم الأمة العربية، وليطلعهم على المأساة الفلسطينية عن كثب [1]. وفي شهر أيلول من العام 1959 عقد المؤتمر في الدار البيضاء بدلا من القدس وعلى مستوى وزراء الخارجية، وقد عارض فيه الأردن إقامة الكيان الفلسطيني على اعتبار أن له تأثير على السيادة الأردنية، ومساس بمشروع الوحدة، كما أن مخاوف الأردن من إقامة هذا الكيان كانت تتمثل فيما يلي:

1. الخوف من تفكيك الوحدة الوطنية من خلال إثارة النعرات الإقليمية.
2. الخوف من أن يؤدي ذلك إلى تنفيذ عمليات فدائية عبر خط الهدنة، وقد تقود إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل هي غير مستعدة لها في الوقت الحالي.
3. الخوف على الضفة الغربية من أن تقوم إسرائيل باحتلا لها بحجة الاختلاف في أبعاد وأهداف العمل الفدائي في الوقت الحاضر عما كان عليه قبل إنشاء هذا الكيان [2].

وفي عام 1962 تشكلت حكومة وصفي التل، وقد عكفت هذه الحكومة على وضع دراسة تتضمن مواقف الأردن من القضية الفلسطينية والعلاقات العربية والصراعات الفكرية التي كا نت تدور على الساحة العربية، وقد نصت الدراسة في صياغتها الأصلية على إقامة مملكة فلسطين والأردن المتحدة في إطار العمل العربي المشترك، من أجل استرداد الحق المغتصب في فلسطين، وقد تم وضع هذه الدراسة في (كتاب أبيض)، وقد عرفت هذه الدراسة بمخطط العمل من أجل تحرير فلسطين، وعرضت على مجلس النواب في (27/كانون أول/1962) على اعتبار أنها البيان الوزاري الذي تطلب الحكومة الثقة من المجلس على أساسه [3].

وقد رحبت معظم الأوساط الفلسطينية في هذا المشروع وتوافدت إلى عمان لتعرب عن تأييدها وترحيبها الحار بهذا النهج، كما رحبت الهيئـ ة العربية بهذا المشروع، وأوفدت ممثلين عنها لمقابلة جلالة الملك والإعراب عن تأييدهم لهذا

(1) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص699.

(2) أبو عودة، عدنان، إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1999، ص179.

(3) نسيبه، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص105.

المشروع[1]. وفي تلك الفترة كانت العلاقة الأردنية المصرية سيئةً؛ وذلك نتيجة مواقف كل من الأردن و مصر من الحرب الأهلية اليمنية، لذلك وقفت مصر من المشروع الأردني موقفاً عدائياًأخذت تثير حوله الشكوك[2]. خاصةً لما رأى الرئيس عبد الناصر ما قوبل به هذا المشروع من ترحيب في الأوساط الفلسطينية، وقد وجد من الضروري شن الحملة عليه والتشكيك به وفي النوايا التي أدت إلى وضعه، وأعلن في إحدى خطبه أن من يدعي أن لديه مخططا لتحرير فلسطين فهو غير صادق وغير مخلص[3].

وقد كانت ولادة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة بين يومي (13ـ16/كانون الثاني/1964) عندما توصل القادة العرب إلى قرار بإنشاء هذا الكيان، على الرغم من رفض الأردن لمحاولات تضمين البيان الختامي للقمة أي إشارة إليوقد عمل الشقيري على طمأنة الأردن، عندما أكد في خطابه أمام القادة العرب :"أن الكيان الفلسطيني ليس حكومةً، ولا يمارس سيادةً ولا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن الضفة الشرقية، إنما هو تنظيم شعبي يتعاون مع جميع الدول العربية"[4].

أما الأردن فقط اقتنع بأمرين، **الأمر الأول:** تمثل في التأكيد على أن هذه لا تريد إنهاء مشروع الوحدة كما أنها لا تمثل الفلسطينيين داخل الأردن باعتبارهم مواطنين أردنيين، بل تمثل الفلسطينيين المتواجدين في الخارج، أما الأمر الآخر فكان في استصدار قرار عربي بعدم السماح للعمل الفدائي بالنشاط عبر خطوط الهدنة إلى أن تستكمل الدول العربية قوتها العسكرية التي تسمح لها بالدفاع عن أراضيها فيما لو قامت إسرائيل بعمليات انتقامية[5]. وعلى الرغم من أن الملك حسين كان لا يرى حكمة من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية إلا أنه وافق على تأسيسها لإيمانه

---

(1) نسيبه، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص107.
(2) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص78.
(3) نسيبه، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص108.
(4) الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص306.
(5) أبو عودة، إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص179.

بضرورة التضامن العربي، وقد اشترط على المنظمة الالتزام بعدم إنشاء كتائب فلسطينية مسلحة في الأردن، كما اشترط عدم تضمين الميثاق المقترح لمنظمة التحرير الفلسطينية نصاً صريحاً يدعو إلى فصل الضفة الغربية عن الضفة الشرقية. ومع إنشاء هذه المنظمة ظهر مصطلح العلاقة الأ ردنية الفلسطينية واقترنت بالجهود التي تبذل لتنظيم هذه العلاقة ومنع الاحتكاك[1].

وقد اتسمت السياسة الأردنية في تلك المرحلة بإظهار حسن النوايا؛ حيث أكد الملك حسين في كتاب التكليف السامي لحكومة وصفي التل عام 1965 ضرورة تعاون الحكومة مع منظمة التحرير الفلسطيذ ية في الساحتين العربية والدولية، كما اقترح رئيس الوزراء على رئيس المنظمة أن يُدخل اثنين من أعضاء اللجنة التنفيذية في حكومته، وقد مال الشقيري إلى القبول لولا اعتراض عدد من أعضاء المنظمة على هذا، على اعتبار أن ذلك يشكل ازدواجية، وفي أيار /1965 عين المجلس التنفيذي نقيب المحامين الأردنيين آنذاك السيد نجيب أرشيدات عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني، غير انه لم يستمر إلا أسبوعاً واحداً فقط، إذ ثارت عليه اعتراضات فلسطينية من خارج الأردن فقدم استقالته [2]. وهذا يظهر بجلاء أن الأردن حاول التماشي مع معطيات الواقع بعد تشكيل المنظمة، وحاول أن يبقي جسور التواصل ممدودةً، إلا أن رجالات المنظمة آثروا الانعزال في سياساتهم، فلم يقبلوا الدخول في تشكيل الحكومة، كما لم يقبلوا دخول عضو أردني إلى جانبهم.

أما بداية الخلاف مع منظمة التحرير الفلسطينية فكانت عندما قدم رئيس المنظمة إلى الأردن حاملا معه اقتراحين:

1. إنشاء قوات عسكرية تابعة للمنظمة على الأراضي الأردنية.
2. اقتطاع 5% من رواتب الموظفين الفلسطينيين العاملين في الدوائر الأردنية.

(1) الحوراني، هاني؛ عبدالرحمن، أسعد، تقرير خاص عن العلاقة الأردنية الفلسطينية، عمان، 1993، ص18.

(2) الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ج2، ص83.

وقد رفض الأردن هذين الاقتراحين وذلك على اعتبار أنه لا يمكن إنشاء قـوتين عسكريتين في بلد واحد تخضع كل قوة منهـا إلى قياده منفصلة، كما لا يمكن التفرقة في التعامل بين مواطني الدولة الواحدة . كما اعتبر ذلك رغبة في إنهاء الوحدة بـين الضفتين[1].

وقد زادت فجوة الخلاف عندما شنت القوات الإسرائيلية هجوماً كاسـحاً علـى مدينتي جنين وقلقيلية وغيرها من القرى الحدودية ردا على العمليات التي قام بهـا مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين في داخل إسرائيل انطلاقا من الأراضي الأردنية، وقد رافق ذلك اتهامات داخلية وخارجية للقيادة الأردنية بالتواطؤ مع إسرائيل[2].

كما كان لإنشاء منظمة (فتح) وجناحها العسكري (العاصفة) في أوائل عام 1965 دور مهم في تسخين الأجواء، حيث بدأت هذه المنظمة بشن هجمات على إسـرائيل انطلاقا من الأراضي الأردنية، مما جعل إسرائيل ترد على هـذه الهجمـات بشـدة وعنف؛ بحجة أن الأردن دولة ذات سيادة ومن واجبهـا تحمـل مسـؤولية اللـذين يستعملون أراضيها للإغارة على إسرائيل[3]. وقد أعلنت الأردن في (6/آب/1966) أنها لن تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية الحالية مطالبـة الحكومـات العربيـة بتشكيل منظمة أخرى وعلى أسس جديدة[4].

وقد كان للعدوان الإسرائيلي في 13/تشرين الثاني على بلدة (السموع) -وهـي بلدة تقع بالقرب من الخليل الأثر الأكبر في زيـادة المصـاعب الأردنيـة علـى الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد تبادلت الحكومة الأردنية والقيادة العربية الموحدة الاتهامات بشأن المسؤولية، ومنذ اليوم التالي للاعتداء أخذ الأردن يتعرض لحملـة

---

(1) الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص103.

(2) الحوراني، وعبدالرحمن، تقريرخاص عن العلاقة الأردنية الفلسـطينية، مرجـع سـابق، ص27.

(3) أبو غنيمة، ملامح الحياة السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص194.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مرجع سابق، ص140.

دعائية من قبل السورين والمصريين ومنظمة التحرير، واصفين القوات الأردنية والقيادة الأردنية بعدم الكفاءة والخيانة والعجز عن حماية الفلسطينيين[1].

وقد لعب رئيس المنظمة الشقيري دوراً كبيراً في إثارة الناس من أجل القيام بمظاهرات، وقد أعلن في إحدى خطبه أنه من الضروري تحرير عمان كشرط مسبق لتحرير فلسطين، كما دعا إلى إلغاء الملكية في الأردن وإعلان الجمهورية وطلب من الوزراء الفلسطينيين الاستقالة من الحكومة مع توجيه التهديد لهم إن هم لم ينفذوا ذلك، كما كان للنظام السياسي في سوريا دوراً أسياسياً في تحريض الموطنين الأردنيين على الثورة[2].

والواقع أن الدولة الأردنية لم تنظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية على أنها بد يل للأردن في الشؤون الفلسطينية، ولا هي مستقلة عن الأردن استقلالاً تاماً، بل كانت تنظر إلى هذه المنظمة على أنها رديف لها يتوقع منها أن تكيف نشاطاتها بحيث تتوافق مع سياسة الدولة الأردنية الأوسع نطاقا،حيث يفترض أن فعاليات هذه المنظمة سيكون دبلوماسيا بصورة رئيسية وعلى المستوى الدولي[3].

ومن هنا تحققت مخاوف الأردن من نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية -فيما يخص الوحدة الوطنية - حيث وقعت حرب (5/حزيران/1967)، بكل ما حملته من مأساة وضياع للأراضي والحقوق، وبكل ما حملته من كشف واضح لضعف الاستعداد والتنسيق العربي لخوض هذه الحرب[4]. في هذه الحرب قال الملك حسين: كان الدخول في الحرب حتمياً ولا مفر منه، بالرغم من الهواجس المرتبطة بنتائجها، فبالإضافة إلى اعتبار الواجب والشرف...كان هنالك اعتبار آخر وهو أنه لو ترددد الأردن في خوض هذه الحرب مع أشقائه، لانقسم على بعضه ودمر نفسه، لتدخل إسرائيل في ضفته الغربية ثم الشرقية وتحقق أغراضها"[5].

---

(1) ابن طلال، مهنتي كملك، ص198.

(2) الموسى، تاريخ الأردن الحديث، مرجع سابق، ص200.

(3) خطاب للملك حسين ألقاه بتاريخ (11/نيسان/1964).

(4) أبو غنيمة، ملامح الحياة السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص200.

(5) المرجع، السابق، ص201.

ومن هنا ندرك أن منظمة التحرير الفلسطينية قد أثرت بشكل سلبي وخطير على سياسة الأردن الخارجية، فهي وإن كانت تكويناً أردنياً - إلا أنها كانت ذات امتدادات إقليمية ساهمت بشكل كبير في إساءة العلاقة مع عدد من الدول العربية، ودفعت الأردن إلى انتهاج سياسة يمكن أن نسميها سياسة (الامتصاص والتخطّي) حيث كانت يمتص على مضض ما يُكال لها من اتهامات باطلة، ويحاول تخطي هذه الاختلالات لمد جسور جديدة للتعاون . ويمكن أن نعيد القول بأن منظمة التحرير كانت لاعباً أساسياً في سياسة الأردن الخارجية لا من حيث صنع القرار - بل من حيث تلافي الممارسات والأخطاء اللاعقلانية التي اقترفتها المنظمة، وذلك عبر خطوات دبلوماسية تضع الأمور في نصابها، ويمكن القول إن نشاط المنظمة قد عطل في جزء كبير مشاريع التنمية لصالح الاحتياطات الأمنية، خصوصاً بعد إعلانها تحرير عمان كما عطّل كثيراً من ملفات التعاون بين الأردن وبين الدول العربية.

2.2.4 المستوى الإقليمي العربي:

على الرغم من أن حرب عام 1948 كانت قد وضعت أوزارها بتوقيع اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل من جهة ومصر وسوريا والأردن ولبنان من جهة أخرى، في عام 1949، إلا أن الحقبة التاريخية الممتدة من نهاية الحرب ولغاية عام 1967 لم تكن هدنة دائمة بل كانت هدنة مسلحة وحقبة عاصفة بين حربين، حيث كان الوضع مهددا بالانفجار لولا ضوابط واعتبارات إقليمية ودولية كانت على ساحة الشرق الأوسط[1].

كما أن هذه الفترة قد شهدت تغيرات هامة في الكيان السياسي العربي، كان أولها: تمزق التجانس العقائدي للنظام العربي نتيجة مجيء أنظمة ثورية واشتراكية جديدة في كل من مصر وسوريا واليمن الشمالي[2]. ومع مجيء هذه التغيرات أصبحت المجتمعات العربية منقسمة بين المحافظة أو الوسطية الداعية إلى التطور

(1) نسيبة، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص11.

(2) بريزات، مرجع سابق، ص239.

التدريجي المعتدل الهادف والإيجابي، وبين الأجنحة والحركات (الراديكالية) المندفعة نحو التغيير الجذري الشامل، مما أدى إلى انتشار ظاهرة العنف والقسوة الفكرية التي صبغت عددا من التيارات والأحزاب والحركات بصبغة عنيفة، حيث انتهج دعاتها أساليب الـ ثورة العنيفة في سبيل تحقيق أهدافهم السياسية والاجتماعية، وجعلوا من القوة والانقلاب المسلح سبيلهم إلى ذلك[1].

وقد جاءت هذه التغيرات متوافقةً مع النظام الدولي الجديد الذي بدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر التنافس بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي على منطقة الشرق الأوسط ، وقد كانت محاولات الاتحاد السوفيتي دائبةً لإيجاد أنظمة عربية وإقليمية تدور في فلكه، وتكون أداةً لضرب المصالح الغربية في المنطقة، مستغلا بذلك الصراع العربي الإسرائيلي وموقف الشعوب العربية من الدعم الغربي لإسرائيل .ومن جانب آخر سعى المعسكر الغربي إلى تقوية وجوده في منطقة الشرق الأوسط مستغلاً بذلك موقف بعض الأنظمة العربية المعادية للأيدلوجية الشيوعية التي تدعو إلي إسقاط الأنظمة العربية التقليدية وإحلال العقائد الثورية بدلا منها، مستفيدةً من العداء الإسلامي للفكر الشيوعي المادي[2].

وفي ظل هذه المتغيرات تسلّم الملك حسين سلطاته الدستورية في (2/أيار/1953)، حيث وجد نفسه أمام خيارين على الدولة الأردنية أن تسلك أحدهما في سياستها الخارجية:

أما **الخيار الأول** : فهو الإبقاء على علاقته مع الغرب وخاصة لندن التي تربطه بها معاهدة دولية تنص على الـ تحالف الوثيق بين الدولتين، وهذا الخيار سيضمن له استمرارية الدعم المالي والاقتصادي الذي يتلقاه الأردن من بريطانيا نتيجة المعاهدة الأردنية البريطانية. لكنه في المقابل سوف يؤدي إلى زيادة حالة التوتر في الداخل، خاصةً إذا أخذنا في عين الاعتبار طبيعة التركيبة الديموغرافية الجديدة في الأردن والتي فرضتها حالة الوحدة بين الأردن وفلسطين عام 1950، حيث أصبحت قوةً

(1) نسيبة، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص ص24-25.

(2) الخلايلة، الإستراتيجية الأردنية، مرجع سابق، ص ص214-215.

ذات تأثير كبير على السياسة الخارجية الأردنية، وهذا التأثير كان ذا حدين : سلبي وإيجابي، وذلك وفقا للظروف التي مرت بها القضية الفلسطينية.

أما **الخيار الثاني**: فهو التخلص من النفوذ البريطاني وإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية وتعريب الجيش، ومن المؤكد أن هذا الخيار سيدفع الأردن إلى علاقات عربية أفضل، إلا أنه في المقابل سيجعل الدولة الأردنية تخسر الدعم المالي والاقتصادي الذي تتلقاه من قبل الدولة البريطانية . ويبقى التساؤل من الذي سيحل محل بريطانيا في دفع المعونة التي يتلقاها الأردن، خاصةً أن إيجاد هذا البديل ليس أمراً سهلاً؛ لأن هذا التحول سيؤثر على مستقبل دولة كالأردن إذ سيترتب عليه فراغ اقتصادي ومالي [1]. وبين هذه المتغيرات (الدولية والإقليمية) والخيارات الأردنية، وجد صانع القرار الخارجي نفسه أمام مجموعة من المؤثرات الداخلية المتشابكة التي نجمت عن اتحاد الأردن مع الضفة الغربية عام 1950[2].

وفي هذا المجال يمكن القول إن حلف بغداد كان أهم عامل مؤثر على علاقة الدولة الأردنية مع الإقليم العربي ، أما فكرة هذا الحلف فقد كانت نتيجة الاتفاق البريطاني -الأمريكي في (آذار/1953) بعد جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس، مما أدى إلى تحركات سياسية أمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لاستجلاء مواقف دول هذه المنطقة حول وضع خطط دفاعية أمام الخطر الشيوعي، وفي (أيار/ 1953)جاءت المبادرة الأ مريكية الداعية إلى إنشاء منظمة دفاعية تشمل جميع الدول الواقعة على الحدود السوفيتية، كما رأت الحكومة البريطانية أنه من الملائم قيام حلف دفاعي تتبناه جامعة الدول العربية يحل محل الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع بعض الدول العربية، وفي حالة رفض بعض هذه الدول من الانضمام إلى الحلف فأنه يمكن الاستمرار مع الدول الراغبة في ذلك[3].

---

(1) الزبون محمد سليم عوده ، التمثيل الدبلوماسي الأردني (1953-1998)، رسالة ماجستير 1999، ص14.

(2) صايغ، الأردن والفلسطينيون، مرجع سابق، ص10.

(3) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص ص220-223.

وبذلك طرح المشروع (الأنجلوأمريكي)الذي يدعو إلى إقامة حلف يشمل دول الشرق الأوسط بما فيها الدول العربية، وكانت الحكومة العراقية من أكثر الدول المتحمسة لهذا الحلف، وعلى هذا الأساس عقدت تركيا والعراق اتفاقا في (شباط/1955)عُرف بميثاق بغداد[1]. وفي (4/نيسان/1955) وافق البرلمان البريطاني على دخول بريطانيا هذا الحلف على أساس اتفاقية خاصة مع الحكومة العراقية[2].

وقد انضمت الباكستان وإيران إلى الحلف في عام 1955، وبهذا أصبح الحلف يضم كلا من العراق وتركيا والباكستان وإيران وبريطانيا، أما الولايات المتحدة فقد فضلت البقاء خارج الحلف، غير أنها كانت تشارك في جلساته الرسمية كعضو شرف[3].

وفي هذا المجال جاءت المواقف العربية من هذا الحلف متباينةً، فقد سعت مصر إلى إفشال هذا الحلف حيث هاجمت سياسة الأحلاف مع الغرب، وجندت كل طاقاتها لمجابهة ذلك، ودعت في (22/كانون ثاني/1955) إلى اجتماع لرؤساء الحكومات ووزراء الخارجية العرب، من أجل بحث حلف بغداد، وقد شارك الأردن في هذا الاجتماع، كما شاركت كل من سوريا ولبنان والسعودية وانضم العراق بعد ثلاثة أيام وقد أسفر هذا الاجتماع عن امتناع الدول الأعضاء عن التحالف خارج نطاق ميثاق الضمان الجماعي العربي، وعدم التعاون مع الغرب، إلا إذا ضمن الغرب حلا عادلا للقضايا العربية وأفسح المجال للدول العربية لبناء قواتها المسلحة وتزويدها بالأسلحة الحديثة[4].

وفي ظل هذه الأجواء حاولت بريطانيا الضغط على الأردن للانضمام إلى حلف بغداد، ليكون بديلا عن المعاهدة الأردنية البريطانية، إلا أن الدولة الأردنية قد

---

(1) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص ص610- 611.
(2) الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية، مرجع سابق، ص199.
(3) المرجع نفسه، ص200.
(4) المرجع السابق، ص202.

ترددت كثيرا في اتخاذ موقف بشأن هذا الحلف، وذلك لتشابك مجموعة من العوامل المؤثرة في اتخاذ أي موقف[1]، ومن أبرزها:

1. الموقف المصري المعارض للحلف والمدعوم بالحملات الإعلامية والضغوط السياسية والرأي العام العربي.
2. وجود شريحة كبيرة من الشعب الأردني وخاصة من أبناء الضفة الغربية المؤيدة والمعجبة بالموقف المصري، مما يؤثر في الأمن الداخلي .
3. حاجة الأردن إلى الدعم العربي تجاه الاعتداءات الإسرائيلية، وما يلزم ذلك من دعم مادي ومعنوي.
4. رغبة الأردن في التخلص من المعاهدة الأردنية البريطانية[2].

وفي غمرة التجاوب العاطفي للرأي العام العربي للدعاية المصرية التي تشيد بمعاهدة الجلاء المصريةالبريطانية والتنديد بحلف بغداد قررت الحكومة الأردنية البحث في علاقات الأردن مع بريطانيا، واستطلاع رأي بريطانيا والولايات المتحدة في الفوائد التي يمكن أن تقدماها للأردن إذ هو قرر الانضمام إلى الحلف، واستدعى توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء آنذاك سفراء الدول التي انضمت للحلف وأطلعهم على وجهة نظر الأردن، وطلب منهم إيضاح موقف حكوماتهم في هذا الموضوع[3]. إلا أن التناقض في الآراء فيما يخص علاقة الحلف بالقضية الفلسطينية أضعف موقف المؤيدين لانضمام الأردن إلى الحلف، وقد اعتبر نوري السعيد علاقة الحلف بالقضية الفلسطينية عاملا ايجابيا لصالح القضية الفلسطينية؛ حيث يمكن من خلال الخلف كسب تأييد العالم لا ستئصال الخطر الصهيوني، كما يمكن كسب أكبر عدد ممكن من الدول الإسلامية لمساعدة العرب ضد إسرائيل[4]. غير أن هذه الآراء كانت متناقضةً مع تصريحات المسؤولين البريطانيين فقد قال رئيس الوزراء البريطاني (أنتوني إيدن) أمام مجلس العموم البريطاني في أعقاب الا تصديق على

(1) المجالي، مذكراتي، مرجع سابق، ص154.
(2) محافظه، العلاقات الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص225.
(3) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص610.
(4) محافظه، العلاقات الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص225.

قرار الانضمام للحلف :"أظن أنه من الواضح عند دراسة هذه الاتفاقية، أن إسرائيل ستعتبرها تطورا وتغيرا تتمناه، لأنه للمرة الأولى توجه دولة عربية أنظارها إلى اتجاه آخر لا إلى إسرائيل"[1].

وهذه الآراء أدت إلى زيادة الشعور الـ شعبي في الأردن بأن الحلف ما هو إلا وسيلة للحفاظ على مصالح الغرب في المنطقة، والتصدي للاتحاد السوفيتي على حساب النضال العربي ضد إسرائيل، وفي خضم ذلك أعلنت مصر شراء صفقة أسلحة من (تشيكوسلوفاكيا) كرد منها على هذا الحلف، وقد أصدرت الحكومة الأردنية بيانا اعتبرت هذه الصفقة متعلقةً بصميم سيادة مـ صر، ولا يحق لأحد أن يعترض عليها خاصةً وأن الدول الغربية قد رفضت تزويد مصر بالسلاح [2]. كما بعث مجلس النواب الأردني ببرقية إلى الرئيس المصري في (4/تشرين الثاني/1955) أيد فيه الخطوة المصرية بشراء الأسلحة واعتبرها من الحقوق المصرية في الدفاع عن البلاد العربية[3].

وفي هذا الصدد زار الرئيس التركي (جلال بايار) الأردن في (2/تشرين الثاني/1955) كمحاولة منه لإقناع الحكومة الأردنية للانضمام للحلف، وقد صاحب هذه الزيارة انتقادات واسعة من الأحزاب والمنظمات السياسية مطالبةً بطرد الضباط الإنجليز من الجيش، غير أن الرئيس التر كي حاول تبديد المخاوف الأردنية من الحلف وقال في زياراته لإحدى الوحدات العسكرية في القدس :"يجب أن لا يندهش الأردنيون إن رأوا الجيش التركي يحارب إلى جانب الجيش الأردني، إذا ما تعرض الأردن للعدوان"[4].

كما أوضح الجانب التركي الفوائد التي يجنيها الأردن إذا ما انضم إلى الحلفكانت الضائقة الاقتصادية الدائمة التي يمر بها الأردن -بسب تزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين وحجته للمال لتنفيذ مشاريع التنمية - من أهم الأسباب التي

(1) محافظه، العلاقات الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص226.
(2) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص612.
(3) محافظه، العلاقات الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص226.
(4) الخلايله، الإستراتيجية الأردنية، مرجع سابق، ص286.

جعلت الأردن يبدي رغبةً في الانضمام إلى الحلف، غير أن الجانب التركي اعتذر عن تقديم الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية مقترحاً على الدولة الأردنية الاتصال مع البريطانيين لهذه الغاية، وستدعم من جانبها مطالبها هذه لدى الجانب البريطاني[1].

وقد أعلن الأردن أنه لن يتخذ أي قرار بشأن الانضمام للحلف ما لم توافق عليه الدول العربية، وفي هذا الوقت دعت بريطانيا الأردن للانضمام إلى هذا الحلف، وقدمت لها عددا من الطائرات الحربية كهدية غير أن الأردن ربط الانضمام للحلف في تحقيق الشروط التالية:

1. تعديل المعاهدة الأردنية البريطانية، وتقليص مدتها من 12 سنة إلى 4 سنوات.
2. المحافظة على الضمان الجماعي العربي.
3. تأييد المطالب الأردنية والمتمثلة في تحقيق الحقوق العربية في فلسطين إضافة إلى دفع العدوان عن الأراضي الأردنية.
4. تقديم مساعدات اقتصادية لدعم القطاع الصناعي في البلاد وإقامة مشاريع كبيرة للتقليل من الاعتماد على المعونات الخارجية.
5. توفير المستلزمات الدفاعية الضرورية مثل : فرقة مشاة، ومصفحات مدفعية ثقيلة، ولواء قوات مظلية، وقوة جوية من قاذفات ومقاتلات، إضافةً إلى قوة بحرية في البحر الميت.
6. مراعاة الوضع السياسي الداخلي والإقليمي وترك الفرصة للحكومة لتأمين الظرف الملائم.
7. التخلص من القيادة البريطانية للجيش العربي الأردني خلال أربع سنوات[2].

---

(1) المجالي، مذكراتي، مرجع سابق، ص166.

(2) المجالي، هزاع هذا بيان للناس ، عمان1955، ص4وانظر محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص ص231-232.

كما اشترط الأردن أن تتبادل دول الحلف مع الأردن رسائل تتعهد فيها تلك الدول على أن تعمل على أساس وضع مقررات هيئة الأمم المتحدة لسنة (1947) بشأن فلسطين موضع التنفيذ (وقد وافقت دول الحلف على ذلك)[1].

وقبل أن تقدم المذكرة للوفد البريطاني، اقترح الوزرا ء الفلسطينيون في الحكومة عرض المشروع على مصر، فوافق مجلس الوزراء على عرض المشروع على جميع الدول العربية، إلا أن الوزراء الفلسطينيين في الحكومة قدموا استقالتهم من الحكومة؛ خشية أن يؤدي الحلف إلى تجميد القضية الفلسطينية،على الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت قد أرسلت كتا با إلى الحكومة الأردنية يوم (12/كانون أول/1955) قالت فيه: "إن انضمام الأردن إلى حلف بغداد سوف لا يؤثر ولا بشكل من الإشكال على وضع الأردن بالنسبة للحل النهائي لقضية فلسطين"[2].

وقد كان من الصعب على الحكومة من الاستمرار فقدم رئيسها استقالة حكومته،وكلف الملك حسين السيد هزاع المجالي في تشكيل حكومة جديدة في (14/كانون الأول/1955) تم تشكيلها على أساس النهج السياسي الذي يفضل الانضمام إلى حلف بغداد لما يعود به من فوائد مادية وسياسية على الأردن، وتعهد رئيس الحكومة بعرض الاتفاقية على مجلس الأمة في حالة استجاب الإنجليز إلى المطالب الأردنية، وقد ساد الهدوء أنحاء البلاد في اليومين الأولين من تشكيل الحكومة. وكانت الأوساط السياسية في القاهرة ودمشق تراقب الأحداث في الأردن، وتحاول التأثير فيها إعلاميا، إذ أذاعت (صوت العرب) أنباءً كاذبةً عن حدوث مظاهرات في المدن الأردنية وسقوط قتلى وجرحى، مما أدى إلى إثارة موجة واسعة من المظاهرات والاضطرابات في أنحاء مختلفة من البلاد وخاصة في مدن الضفة الغربية الكبرى، وكانت الحملات الإعلامية تغذي هذه الإعمال؛ مما جعل من الصعوبة السيطرة عليها الأمر الذي جعل الحكومة البريطانية ترسل في (10،كانون

---

(1) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن مرجع سابق، ص616.
(2) المرجع نفسه، ص616.

الثاني/1956) كتيبتي مظليين وكتيبة مدفعية، وأرسلت الحكومة البريطانية إنذارا إلى مصر للتوقف عن دعوة الشعب الأردني إلى الحرب الأهلية[1].

وقد كان الموقف السعودي مؤيداً للموقف المصري والسوري، حيث عملت السياسة السعودية على إفشال محاولة بريطانيا لضم الأردن إلى حلف بغداد. وكانت الدولة الأردنية على قناعة بان الأحزاب السياسية هي التي تقف وراء المظاهرات، وإنها قد مُولت بأموال خارجية[2].

وقد عملت هذه الأحزاب (وخاصة حزب البعث والحزب الشيوعي) على ترويج ادعاءات، بأن حلف بغداد خديعة يقصد بها مساعدة إسرائيل، وعندما سئل (تمبلر) عن هذا الشأن لفت الأنظار إلى المادة الخامسة من الحلف والتي تنص على أن لا ينظم للحلف إلا الدول المعترف بها اعترافاً كاملاً بين الفريقين المتعاقدين، وكانت الدعاية التي روجتها السياسية المصرية والسورية وحتى السعودية ضد الحلف قد أوجدت رأيا عاما جارفا إلى درجة أصبحت لا تحتمل البحث[3].

وفي غمرة ذلك اقترح رئيس الوزراء (هزاع ألمجالي)على الملك حسين حل مجلس النواب، ولذلك صدرت الإرادة الملكية بتاريخ (19/كانون الأول/1955) بحل المجلس، وبناء عليه قدمت الحكومة استقالتها وكلف الملك الحسين السيد إبراهيم هاشم بتشكيل الحكومة إلا أن هذه الحكومة لم تبقَ في الحكم إلا سبعة عشرة يوما، حيث أصدر المجلس الا عالي لتفسير الدستور قرارا في (4/كانون الثاني/1956) أوضح فيه عدم دستورية حل مجلس النواب وذلك لعدم استيفاء الشروط الدستورية لحله[4].

وفي (9/كانون الثاني/1956) عهد الملك حسين للسيد سمير الرفاعي بتشكيل وزارة جديدة، حيث أعلنت في بيانها الوزاري أمام مجلس الأمة امتناع الأردن عن الانضمام إلى أي حلف جديد، كما أعربت الحكومة عن اهتمامها بالقضية الفلسطينية

---

(1) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن مرجع سابق، ص217.

(2) الخلايلة، الإستراتيجية الأردنية، مرجع سابق، ص290.

(3) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن مرجع سابق، ص620.

(4) المرجع السابق، ص221.

بوصفها قضية الأردن المركزيةإلا أن المتظاهرين لم يكتفوا بذلك بل طالبوا بقطع العلاقات مع بريطانيا والعراق، وطالبوا بالتحالف مع مصر وسوريا، كما وجه الملك حسين رسالة إلى الشعب الأردني في(15/كانون الثاني 1956) تعهد فيها بمواصلة النضال من أجل القضية الفلسطينية، وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم كما أشار جلالة الملك في هذالرسالة إلى دور الهاشميين وتضحياتهم في سبيل العرب وقضاياهم[1]. وكمحاولة من الأردن لتنقية الأجواء العربية طالبت الدولة الأردنية بعقد قمة عربية، إلا أن المحور الثلاثي اشترط أن تعلن العراق رسميا الامتناع عن دعوة الدول العربية للانضمام لحلف بغداد[2].

كما قام رئيس الوزراء بجولة عربية في (2/شباط/1956) شملت مصر وسوريا والعراق ولبنان السعودية، بغرض تنقية الأجواء العربية، ومحاولة التوصل إلى إجماع عربي اتجاه سياسة الأحلاف، إلا أن المحور ذاته اشترط على الأردن تنفيذ بعض الخطوات منها طرد الضباط البريطانيين من الجيش الأردني، وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية[3]. إلا أن الحملات العدائية تجاه الأردن -وخاصة الحملات الإعلامية المحركة للجماهير الأردنية - بقيت على ما هي عليه، إلى أن أقدم الملك حسين في (1/آذار/1956) على إعفاء الجنرال (كلوب) واثنين من كبار الضباط البريطانيين من مناصبهم، حيث اجتمع الرئيس عبد الناصر والرئيس شكري القوتلي والملك سعود في القاهرة يوم (6/آذار/1956) وأصدروا بيانا مؤيدا لهذه الخطوة[4].

وهكذا نرى أن وحدة الضفتين قد لعبت دورا حاسما في الموقف الأردني من الانضمام إلى حلف بغداد، حيث كان للأجواء الديمقراطية التي أعقبت الوحدة دور حاسم في الحيلولة دون دخول الأردن في حلف بغداد، من خلال التعبئة الجماهيرية التي قامت بها أحزاب المعارضة . كما كان لحلف بغداد أثر في حركة الدبلوماسية

---

(1) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص242.

(2) الخلايلة، الإستراتيجية الأردنية، ص290.

(3) الماضي، والموسى، ، تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص629.

(4) المرجع نفسه، ص630.

الخارجية للدولة الأردنية، وقد برز ذلك من خلال التحركات الدبلوماسية التي قامت بها الحكومات المتعاقبة بغرض تنقية الأجواء العربية التي أثر فيها مشروع الحلف.

3.2.4 العلاقات الأردنية العربية :

كانت السنوات الخمس من حياة الملك عبدالله 1946 -1951 بمثابة بداية للنظام الإقليمي العربي برمزه الكبير (الجامعة العربية) وقد جاءت هذه المرحلة مع بدايات انعكاس ظلال الحرب الباردة على منطقة الشرق الأوسط، حيث أن كل من بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان لها نظرة مختلفة للأردن.

وقد كانت بريطانيا القائمة على تقديم العون العسكري والسياسي والمادي للأردن، وكانت تعتبر الأردن وكأنه موضع قدم لها في قلب الوطن العربي، إلا أن هذه المكانة تراجعت بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948 وكذلك بعد وحدة الضفتين. أما الولايات المتحدة فقد كان اهتمامها بالأردن نابعاً من اهتمامها بالمنطقة ككل، وبشكل خاص رغبتها في تحقيق تقارب بين العرب وإسرائيل، وقد عبرت عن ذلك باعترافها القانوني بوحدة الضفتين، وكذلك بدعمها للموقف الأردني من قضية القدس، وبالمساعدات الاقتصادية والتقنية . أما الاتحاد السوفيتي فقد رفض الاعتراف بالمملكة كدولة مستقلة وحتى عام 1955، وذلك لاعتبار الأردن دولةً صغيرةً وغير مهمة، إلا أن هذه النظرة اختلفت بعد وحدة الضفتين وبدأ اهتمامها بالمملكة ينمو ولكن بشكل متوافق مع نمو المعارضة الداخلية[1].

في هذه المرحلة كان الملك عبدالله صاحب الرأي الصلب والمستقل الذي يدافع عنه دون أن يأبه لأرزاء الآخرين عندما يعارضوه، لهذا قبل الملك عبدالله الوحدة مع ما تبقى من فلسطين، وذلك للحيلولة دون تنفيذ الأطماع الصهيونية التي كانت تسعى جاهدةً لضم هذا الجزء إلى كيان الدولة اليهودية الذي بدأ يتأسس مع نهاية نكبة 1948. وكما مر سابقاً - فقد لاقى قرار الوحدة بين الضفتين معارضةً من معظم الدول العربية المجاورة لإسرائيل، حيث هددوا بطرد الأردن من الجامعة

(1) المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص120.

العربية، وإن كان حرياً بهم أن يدركوا أن هذا القرار أنقذ الضفة الغربية من الأنياب الصهيونية التي كانت ترى في هذه البقعة الجزء المتبقي من كيانها، وهذا ما تأكد بعد في حرب 1967، عندما احتلتها إسرائيل على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ويعد استشهاد الملك عبدالله، والظروف السياسية المعقدة التي مر بها الأردن التي رافقت حكم الملك طلال فقد مارس الملك طلال سياسةً ذكيةً من أجل المحافظة على كيان الدولة ونظامها، ففي تشرين الثاني عام 1951، قام الملك طلال بزيارة المملكة العربية السعودية، حيث شكلت هذه الـ زيارة نقطة تحول في العلاقات الثنائية، وأثرت إيجابا على مجرى العلاقات الأردنية السعودية فيما بعد . كما قام الملك طلال بتاريخ (11/كانون الأول/1951) بزيارة إلى العاصمة السورية وأجرى مباحثات مهمةً مع العقيد أديب الشيشكلي القائم على رأس السلطة في دمشق [2]. كما قامت حكومة الملك طلال بالتوقيع على معاهدة الدفاع المشترك وملحقها العسكري في (24/آذار/1953)[3]كما وقعت الحكومة نفسها على البروتوكول الإضافي في (20/نيسان/1952)[4].

وبعد وصول الملك حسين إلى عرش المملكة كان قد ورث الوحدة بين الضفتين كما ورث اهتمامه بوحدة الصف العربي من أسلافه الهاشميين، ومن هنا نجد أن الملك حسين عهد برئاسة أول حكومة لفوزي الملقي وقد عكس الأخير في بيانه الوزاري الذهنية القومية للملك، وجاء في البيان : "إن الحكومة تؤمن بأن العرب في أنحاء وطنهم لأكبر أمة واحدة، وأن الشعب الأردني هو جزء من هذه الأمة العربية بتاريخه وحاضره ومستقبله، وتماشيا مع هذا المبدأ الأساسي فإن الحكومة ستساهم مساهمةً فعالةً بكل وسيلة مستطاعة لديها في نضال الشعوب العربية في سبيل

---

(1) الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية، مرجع سابق، ص162.
(2) المرجع السابق، ص173.
(3) الجريدة الرسمية، العدد1103، تاريخ 29/آذار/1952.
(4) الجريدة الرسمية، العدد1106، تاريخ 26/ نيسان/1952.

حريتها وسعادتها"[1]. كما ركز البيان الوزاري على ضرورة العمل لنهضة الأوضاع العربية لتحقيق الإتحاد العر بي، كما أخذت وزارة الملقي على عاتقها وحدة اقتصادية عربية تقوم على التعاون الاقتصادي المطلق على أساس إلغاء القيود والحواجز الإقليمية وتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتشريعية، وإباحة حرية التنقل والعمل لكل عربي في وطنه العربي [2]. وفي هذا المجال يمكن تفصيل العلاقات الأردنية العربية ضمن فترة الدراسة 1950-1967 من أجل الوقوف على أهم الظروف السياسية التي عكستها الوحدة بين الضفتين على علاقات الأردن مع أشقائه.

العلاقات الأردنية المصرية:

بدأت العلاقات الأردنية المصرية بشكل واضح بعد التوقيع على ميثاق الجامعة العربية عام 1945، أما قبل هذا التاريخ فقد كانت العلاقة بين البلدين تحكمه المصالح البريطانية، وبعد نكبة عام 1948 وتداعيات القضية الفلسطينية اشتد الخلاف بين القطرين نتيجة نظرة كل من منها لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، وكان من أهم أسباب هذا الخلاف احتضان الدولة المصرية لحكومة عموم فلسطين بزعامة أحمد حلمي والتي كان مقرها غزة، كذلك الأمر الذي أدى إلى قيام الأردن بمشروع الوحدة مع الضفة الغربية [3]. ونتيجة لذلك تقدمت الحكومة المصرية في تاريخ(13/نيسان/1950) للجامعة العربية باقتراح يفضي إلى طرد الأردن من عضوية الجامعة العربية، غير أن هذا الاقتراح لم يكتب له النجاح جراء التزام حكومتي بغداد وصنعاء جانب الحياد [4]حيث قدم مندوبا اليمن والعراق اقتراحاً يؤيد الوحدة بشكل مؤقت ريثما تحل القضية الفلسطينية نهائيا، وبعد نشاط دبلوماسي عراقي وافقت أطراف الجا معة العربية -ومنها مصر - على هذا الاقتراح كحل

---

(1) خير، مجموعة البيانات الوزارية الأردنية، مرجع سابق، ص49.
(2) المرجع نفسه، ص50.
(3) الرفوع، فيصل عوده،العلاقات الأردنية المصرية (1952-1970)، دار المجدلاوي للنشر، ط1، ص30.
(4) مذكرات خالد العظم، ج2، بيروت، 1972، ص252.

وسط[1]. وبقيت هذه العلاقة على حالها إلى أن جاءت ثورة تموز عام 1952 بزعامة جمال عبد الناصر وتغير النظام الملكي في مصر، ومع هذا التغير بدأت تظهر معطيات جديدة أصبحت ذات تأثير على العلاقات الأردنية المصرية خاصة تسلم الملك حسين سلطاته الدستورية في الأردن في (2/أيار/1953)، ومحاولة الأردن الانضمام إلى حلف بغداد التي رأت فيها الحكومة المصرية سياسة معادية لمبادئ الثورة، لذلك عمدت ومن خلال الوسائل الإعلامية - إلى التحريض على المظاهرات والاشتباكات بين الجيش والشعب، وقد ركزت السياسة المصرية على إنهاء النفوذ البريطاني في الأردن من خلال تحريك مشاعر الكراهية ودعم المعارضة الداخلية للسياسة البريطانية، وإغراء الأردن ماليا بتعويضه عن المساعدات البريطانية. غير أن العلاقات الأردنية المصرية قد تحسنت خاصة بعد الموقف الأردني من العدوان الثلاثي على مصر وقيام الملك حسين بإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية وتعريب الجيش.

وخلاصة القول إن العلاقة الأردنية المصرية في الفترة التي امتدت من 1953 -1957 كانت في عمومها سيئةً جداً؛ إلا أنها لم تصل إلى حد القطيعة الدبلوماسية بين الطرفين. أما الفترة التي امتدت من عام 1958 -1967 فقد شهدت محاولات للوحدة العربية تمثلت المحاولة الأولى في الوحدة بين مصر وسوريا في الأول من شباط من عام 1958، تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة، هذه الوحدة حفزت الأردن والعراق على أقامة اتحاد بينهما يوازي اختلال ميزان القوى في المنطقة، وقد توصل الجانبان إلى إقامة اتحاد بينهما تم التوقيع على ميثاقه يوم (14/شباط/1958) تحت اسم الاتحاد العربي، وكان الأردن والعراق قد رحبا بالاتحاد بين مصر وسوريا، كما رحب الرئيس عبدالناصر في الاتحاد بين الأردن والعراقوبهذا الوضع العربي الجديد انتقلت الخلافات العربية بين الدول إلى قضايا خلافية بين إتحادين، كما مثل الوضع الجديد بالنسبة للأردن فرصة مواتية ليوازي بها الضغوط التي يتعرض لها من قبل المحور المصري الثلاثي (سوريا السعودية مصر).

---

(1) الصايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، ص275.

غير أن الانقلاب العسكري الذي حصل في العراق يوم (14/تموز/1958) قد أعاد اختلال ميزان القوى لصالح الجمهورية العربية المتحدة مرة أخرى، خاصة بعد الزيارة التي قام بها قائد الانقلاب (عبدالسلام عارف) إلى دمشق في (19/تموز/1958) وأعلنت حينها الجمهورية العربية المتحدة اعترافها بالوضع الجديد في العراق[1].

ونتيجة لذلك تردت العلاقات مع مصر حيث قام الأردن بطرد بقايا موظفي السفارة المصرية في عمان، وسحب موظفي السلك القنصلي الأردني من القاهرة، وشن عبد الناصر حرب الأعصاب ضد الحكم الأردني، كما قامت مصر بقطع جميع المواصلات مع الأردن، وفرضت حصارا شاملا على الأردن أدى إلى تأزم الوضع الداخلي خاصة بعد أن نفاذ المحروقات[2].

وقد قال الملك حسين عن ذلك كنا محاصرين حصارا كاملا[3]، وأذاع راديو دمشق بأن تحرير الأردن سوف يبدأ خلال ساعات قليلة. وهذا بدوره جعل الأردن يتوجه إلى الغرب طالبا الدعم المالي والعسكري، كما تقدم في (8/آب/1958) بشكوى إلى الأمم المتحدة ضد الجمهورية العربية المتحدة، حيث أخذت قرارا بالإجماع دعت فيه جميع الدول الأعضاء إلى احترام سيادة وسلامة أراضي بعضها البعض، كما نص القرار على أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة باتخاذ إجراءات فعالةً لتسهيل الانسحاب المبكر للقوات الأجنبية من الأراضي الأردنية واللبنانية[4].

وهكذا بقيت العلاقات الدبلوماسية فيما بين البلدين مقطوعةً حتى (31/تموز/1959) إذ حدث في تلك السنة نوع من الانفراج والتهدئة في علاقة الأردن مع الجمهورية العربية المتحدة، خاصة بعد الانشقاق الذي حصل بين صفوف القيادة الثورية في العراق، وتم على أثره اعتقال عبد السلام عارف، وبدأت السياسة العراقية تتجه نحو الاتحاد السوفيتي، حينها طلب الملك حسين من الرئيس جمال عبد

---

(1) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص19.

(2) محافظة، المملكة الأردنية بناؤها وتحصينها، مرجع سابق، ص294.

(3) ابن طلال، مهنتي كملك، ص158.

(4) محافظة، المملكة الأردنية بناؤها وتحصينها، مرجع سابق، ص ص294-295.

الناصر تحسين العلاقة بين الدولتين، ووضع حد للدعاية التي كانت تشن على الأردن[1].

ونتيجةً لذلك أرسلت الحكومة الأردنية في (6/آب/1959) وفدا إلى القاهرة للتباحث بشأن العلاقات، وعلى اثر ذلك تم تبادل السفراء[2]. غير أن الواقع العملي كان عكس ذلك حيث لم تتمكن هذه الخطوات من إيجاد أرضية صلبة لبناء علاقات متكاملة على أساس احترام مبدأ التعايش السلمي، وعادت الهجمات الإعلامية من قبل الجمهورية العربية المتحدة، كما استمرت سياستها بدعم المعارضة، وتكررت تدخلات الدوائر الأمنية في الشؤون الأردنية، مما نتج عنها في (29/آب/1960) تفجير مجلس الوزراء الأردني واستشهاد رئيس الوزراء هزاع المجالي، وقد أورد نائب رئيس الجمهورية المتحدة بتاريخ (1/أيلول/1960) بتصريح يدل بكل وضوح عن مسؤولية أجهزة الأمن في الجمهورية المتحدة عن تلك العملية حيث قال: "لقد صبرنا أربعة أشهر قبل أن نجيب على هزاع المجالي ودعايته، وعلى أية حال فإن الجمهورية العربية المتحدة لم تبدأ بل المجالي وحكومته هم من بدءوا"[3]. كما شهدت هذه الفترة المزيد من التعقيد في العلاقات خاصة عندما أشارت مصر عام 1960 لموضوع الكيان الفلسطيني بمعزل عما يربط الأردن بفلسطين بشريا وجغرافيا وعسكريا[4].

وعلى اثر ذلك كله تدهورت العلاقات مجددا مما اضطر الملك حسين للقول في (31/آب/1960) "سوف نعمل كل شيء لدرء مثل هذا العدوان من جانب الجمهورية العربية المتحدة، إنني لا أريد أن أهدد بواسطة الحرب ولكن إذا وجب علينا القتال فسوف نقاتل لأجل حرية عالمنا العربي، إذا وصلت الأوضاع إلى المستوى الذي لم

---

(1) نسيبه، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص269.
(2) الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية، مرجع سابق، ص286.
(3) المرجع السابق، ص287.
(4) نسيبه، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص98.

يكن بالمستطاع السيطرة عليه فسوف لن أتحمل أية مسؤولية للخطوات التي يجب علينا أن ننفذها"[1].

على أن هذا التصعيد المتعمد أدى إلى إبعاد أنظار الجماهير الفلسطينية في الأردن عن القضية المركزية (قضية فلسطين) وجهها إلى الصراعات العربية الداخلية، وجراء ذلك -وما رافقه من حملات إعلامية ضد الدولة الأردنية- زادت درجة التخوف من تطور الأوضاع الداخلية إلى انتفاضة شعبية مسلحة[2].

ولطول ما عانى الأردن من الحملات الإعلامية كانت الحكومة الأردنية تتوقع استمرار الاستفزازات من الجمهورية العربية المتحدة، مما دفع الملك حسين ولأول مرة في تاريخ العلاقات العربية الداخلية إلى طرح القضية الأردنية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ (3/تشرين الأول/1960) وأكد في شكواه أن الجمهورية المتحدة تشكل عامل إزعاج وتهديد للسلام في الشرق الأوسط[3].

وبهذا انتقلت مسألة معالجة الخلافات العربية من البيت العربي الداخلي (الجامعة العربية) فشلت في وضع حد نهائي للصراعات بسبب هيمنة عبد الناصر عليها إلى الساحة الدولية. إلا أن المنطقة قد شهدت تغيرا مهما على الساحة الإقليمية تمثل في إنهاء الوحدة المصرية السورية في (28/أيلول/1961) وقد اعترفت الحكومة الأردنية بهذا الانفصال في (29/أيلول/1961)[4]. مما أدى إلى تدهور العلاقات الدبلوماسية مع مصر إذ اعتبرت ذلك تدخلا في شؤونها الداخلية فقررت في (1/تشرين الأول/1961) قطع العلاقات الدبلوماسية مع الأردن[5]. وهذه كانت المرة الثانية التي تقطع فيها العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين.

---

(1) الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية، مرجع سابق، ص287.

(2) نسيبه، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص99.

(3) ابن طلال، مهنتي كملك، مرجع سابق، ص266.

(4) هلال، علي الدين، الوحدة المصرية السورية (1958-1961)، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، عدد13، 1980، ص ص67-72.

(5) الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية، مرجع سابق، ص309.

وعلى أثر صعود حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق وسوريا إلى السلطة في مطلع عام 1963وقعت كل من سوريا و العراق بالإضافة إلى مصر في (17/نيسان/1963) ميثاق اتحاد بينهما. وقد كان لهذا الوضع الجديد أثر علي الساحة الداخلية الأردنية؛ حيث سارع الملك حسين إلى الاعتراف بهذا الوضع وعمل الملك على تغير الحكومة على الرغم من قصر عمرها وتك ليف السيد سمير لرفاعي بتشكيل الحكومة الجديدة، كما أصدر عفوا عاما عن عدد من المحكومين، وأطلق سراح المعتقلين السياسيين، وجاءت هذه الخطوات الأردنية على أمل في دفع العلاقات الأردنية العربية نحو الأفضل[1].

كما جاء في بيان حكومة سميرلرفاعي أمام مجلس النواب يوم (13/نيسان/1963) ما يؤكد على ذلك، إلا أن هذا الميثاق قد أحدث صدى كبيرا على المستوى الجماهيري حيث انطلت المسيرات والمظاهرات معلنة تأييدها للوحدة، وخاصة في مناطق الضفة الغربية التي تحولت فيها تلك المظاهرات إلى صدامات مسلحة، حيث اضطرت فيها القوات المسلحة إلى التدخل، مما استدعى إلي عقد مؤتمر شعبي تأييدا للسياسة الأردنية وقد أكد الملك حسين في هذا المؤتمر على اعتماد النظرية القومية كمنهاج للسياسة الأردنية وقال في هذا المؤتمر: "القضية ليست قضية أشخاص، فنحن كلنا إلى الزوال، وهذه الأمة هي التي ستبقى وتعيش، وعلى المسؤولين في الوطن العربي أن يخدموها وأن يخدموا الشعب العربي، إن القضية ليست قضية أشخاص وليس قضية حكم؛ بل أنها قضية هذا الشعب وحقه في الحياة الأفضل، ولا ضرورة أن نسميها اشتراكية أو بأي اسم آخر ... وليس قصدي أن أتعرض لأية فئة أو مجموعة من الناس في هذا الوطن العربي، فالأمة أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة وليس من حق أية فئة أن تطلق على نفسها هذه الصفة أو تلك أو أن تدعي شعارات الآمة لنفسها ". أما على الصعيد الداخلي أيضا فقد حجب مجلس النواب الثقة عن حكومة السيد سمير الرفاعي في جلسته التي عقدت يوم

(1) أحمد، أحمديوسف، النزاعات العربية العربية، المستقبل العربي، عدد 207 مركز درسان الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص201.

(20/نيسان/1963) وذلك لعدم قناعة أغلبية مجلس النواب بأن الحكومة ستكون مؤهلةً لسلوك سياسة ايجابية مع الأقطار العربية[1].

إلا أن أواخر عام 1963 قد شهد تطورات في النظام العربي داخليةً وخارجية أثرت فيه بدرجة كبيرة؛ فعلى سبيل المثال كانت هنالك محاولات عربية لإنهاء الحرب البارد بين عامي 1964-1965 ساهمت بشكل كبير في تقليل حدة الصراع العربي والاتجاه نحو التضامن[2]. ومع بروز النزعة التوسعية لإسرائيل ومحاولاتها تحويل مياه نهر الأردن، جاءت دعوة الرئيس عبد الناصر لعقد مؤتمر قمة للدول العربية، وتم عقد المؤتمر الأول من (13-16/كانون ثاني/1964). وقد قال الملك حسين عن انطباعه تجاه دعوة عبد الناصر: "أعترف بأن الرئيس عبد الناصر قد تغير كثيرا؛ لقد بدأ يشيخ بعض الشيء حتى أنه تكوّن لدي انطباع بأنه كان في حاجة ماسة إلى مساندتي"[3].

وكان من أهم إنجازات هذا المؤتمر أنه قطع شوطا في عقد المصالحة بين مصر والدول العربية، وانعكس ذلك على العلاقات الأردنية المصرية، إذ تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما في شهر كانون الثاني 1964، وترسيخا لسياسة التقارب مع الجمهورية العربية المتحدة أعلنت الحكومة الأردنية بتاريخ (22/تموز/1964) اعترافها بالجمهورية العربية اليمنية[4]. وقد ظلت العلاقات الأردنية المصرية هادئةً طيلة هذه الفترة لولا مجموعة من التطورات التي كان له الأثر على العلاقات، منها:

1. حرب اليمن
2. اشتداد التنافس بين عبد الناصر وآل سعود، وظهور فكرة الحلف الإسلامي عام 1965/1966.

---

(1) الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية، مرجع سابق، ص327.
(2) أحمد، النزاعات العربية، مرجع سابق، ص201.
(3) ابن طلال، مهني كملك، مرجع سابق، ص201.
(4) الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية، مرجع سابق، ص335.

3 بروز منظمة التحرير الفلسطينية كبديل لسياسة الأردنية اتجاه القضية الفلسطينية.

وقد أدى ذلك إلى زيادة الحملة الإعلامية المصرية على الأردن واتهامه بأن له دورا تآمريا في المنطقة، مما أدى إلى سحب السفير الأردني من القاهرة، وبقيت العلاقات إلى ما بعد نكسة 1967 والتي أصبح فيها الأردن يمثل السياسة الخارجية العربية اتجاه القضية[1].

ومن خلال ما تقدم نجد وحدة الضفتين كان لها الأثر المباشر في تذبذب العلاقة بين الأردن ومصر خاصة وأن مصر وقفت ضد مشروع الوحدة منذ البداية ، واعتبرته إخلالا بالميثاق العربي . لذلك عملت من خلال التأثير في التجمعات الفلسطينية على زعزعة الأمن ومحاولة إلغاء الملكية في البلاد ، وقد برز ذلك من خلال إفشال محاولة الأردن للانضمام إلى حلف بغداد، ومحاولة دفع السياسة الخارجية الأردنية نحو الكتلة الشرقية، وقد وصلت الأمور إلى سحب التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لعدة مرات.

العلاقة الأردنية السورية:

كان للملك عبدالله محاولات عديدة لتحقيق الوحدة بين الأقطار الشامية، وقد خاطب فيها الجهات الرسمية السورية، كما خاطب الجهات البريطانية، لكن كان يجابه بالرفض السوري دائما، ومع بداية عام 1947 استغلت الحكومة السورية زيارة الملك عبدالله لتركيا التي قام بها في تاريخ (6/كانون الثاني/1947) واعتبرتها خطوةً على طريق سوريا الكبرى، وأخذت تهاجم هذه الزيارة، وعلى ضوء اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية المنعقدة في نيسان /1947 أجرى رئيس الوزراء سمير الرفاعي مباحثاتٍ مع رئيس الجمهورية السوري شكري القوتلي حول العلاقات بين البلدين وقد أظهر الجانب السوري رغبته في تحقيق التبادل الدبلوماسي بين القطرين[2].

(1) أبو دية، عملية اتخاذ القرار، مرجع سابق، ص192.

(2) تصريح لسمير الرفاعي في جريدة الدفاع الأردنية بتاريخ 1947/4/20.

ولما كانت السياسة الأردنية تتأثر تاريخيا بما يدور على الساحة الفلسطينية من أحداث لذلك -وبعد قرار تقسيم فلسطين بتاريخ (29/تشرين الثاني/ 1947) اقترح الملك عبدالله على الزعماء العرب عقد مؤتمر قمة يناقش فيه تطورات الوضع الفلسطيني، إضافةً إلى مشروع الوحدة السورية والهلال الخصيب، إلا أن الجهود فشلت بسبب الرفض السوري، والذي وجد في السياسة السعودية دعامةً لسلوكهم المناهض للوحدة العربية وللهاشميين بالذات[1].

وعلى أثر هزيمة الجيوش العربية في فلسطين قام العسكر السوريون في (30/آذار/1949) بالاستيلاء على السلطة في سوريا بقيادة حسني الزعيم الذي عين عادل أرسلان وزيرا للخارجية بالإضافة إلى تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية . وبعد أن استطاع الزعيم من تحقيق الاعتراف الرسمي بحكومته على المستوى العربي، وعلى أثر الزيارة التي قام بها إلى القاهرة بتاريخ (21/نيسان/1949) صرّح لمجلة الأبحاث في عددها الصادر بتاريخ (15/أيار/1949)"إن زيارتي إلى القاهرة كانت بالنسبة للسادة في الأردن مفاجأةً غير سارة؛ حيث كان السادة في عمان وبغداد يعتقدونني بألوف أقدم لهم تاج سوريا على طبق من فضة " وعلاوة على ذلك فقد أغلقّت الحدود لمدة 24 ساعة، مما دفع إلى حصول تحشد على الحدود الأردنية، وعلى أثر الهزيمة العربية في فلسطين بدأت الحكومتان السورية والمصرية بتبرير فشلهما السياسي إزاء تحمل مسؤولية الهزيمة أمام الجماهير العربية وذلك بتوجيه أنظار الشعوب إلى الأردن على أساس أنه هو المسؤول عن الهزيمة العربية، وتمت النشاطات السياسية بين الأوساط الفلسطينية، ونسجت بعض القوى السياسية الفلسطينية خيوط العلاقة مع القوى السياسية السورية، بقيادة الحزب الشيوعي، إضافة إلى ذلك أخذت الحكومة السورية تجاري السياسة المؤدية إلى ضرورة تأسيس حكومة عموم فلسطين خلال المباحثات التي جرت بتاريخ (29/أيلول/1948) في دمشق. ولما كان طموح الملك عبدالله في إنشاء الدولة السورية الموحدة مازال

---

(1) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص443.

يرافقه فقد عملت سياسته الخارجية والداخلية على توحيد الجزء الم تبقي من فلسطين مع الأردن(1).

وعلى أثر ذلك أخذت الصحافة السورية تهاجم الدولة الأردنية لإفشال الوحدة مع ما تبقى من فلسطين، كما أخذت الأحزاب السورية على عاتقها تحريك الوضع السياسي الداخلي في الأردن من خلال إقامة علاقات مع بعض الأوساط الجماهيرية الفلسطينية لتبديد الوحدة، كما أن الرئيس السوري شكري القوتلي -قبل إطاحة الجيش به - قد اعتبر الوحدة مع الضفة الغربية تناقض الأهداف القومية والإنسانية التي قاتلت من أجلها الجيوش العربية في فلسطين (2). وقد دعمت الحكومة السورية الاقتراح المصري الداعي إلى طرد الأردن من عضوية الجامعة العربية(3).

لذلك عمدت الحكومة السورية إلى تبني إجراءات عملية ضد الأردن، فقد أوقفت حركة النقل والمرور بين الأردن وسوريا ولبنان (4). وقد استمر التوتر في العلاقات بين الأردن وسوريا إلى أن تولى الحكم الملك طلال في (3/أيلول/1951) حيث قام بزيارة إلى دمشق في (6/شباط/1952)، وقد جاءت هذه الزيارة بعد موافقة الحكومة الأردنية على اتفاقية الدفاع والتعاون الاقتصادي المشترك الخاص بجامعة الدول العربية(5).

ومع تسلم الم لك حسين سلطاته الدستورية في (22/أيار/1952) شهدت العلاقات الأردنية السورية العديد من الأحداث الا تي كان لها أثرها البارز على العلاقات بين ا لبلدين، فعند الإعلان عن فكرة حلف بغداد كانت الدولة السورية تقف في المحور العربي الثلاثي المعارض للحلف الذي ضم كل من سوري ومصر والسعودية، إذ اعتبرت هذه الدول الحلف خطرا يهدد الجامعة العربية كما يهدد

---

(1) الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية، مرجع سابق، ص ص155 -157.
(2) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص189.
(3) قاسمية، فلسطين في مذكرات القوقاجي، مرجع سابق، ص136.
(4) الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية، مرجع سابق، ص160.
(5) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص565.

التضامن العربي[1]. وفي البداية وقف الأردن إلى جانب فكـرة الحلـف ورحـب بالميثاق المنشئ له؛ لأن انضمامه لهذا الحلف يعد نصرا معنويا للعالم الحـر، إلا أن رغبة الأردن اصطدمت بالضغوط الإقليمية التي كان لها الأثر في ثني الأردن عـن الانضمام لهذا الحلف، مما جعل الملك حسين في النهاية يقرر امتنـاع الأردن عـن الانضمام إلي أي من الأحلاف، ويؤكد على بناء علاقات ودية مع كافـة الأقطـار العربية. وبعد حادثة تعريب الجيش عام 1956 تحسـنت العلاقـات مـع الدولـة السورية، حيث قام الملك حسين في (10/حزيران/1956) بزيارة لسـوريا ، وقـد وضع خلالها حجر الأساس في تعميق العلاقات بين البلـدين، كمـا قـام الـرئيس السوري شكري القوتلي بزيارة الأردن في (29/أيار/1956) واتفق الزعيمان على إقرار اتفاقية عسكرية بين البلدين تتعلق بتوحيد الجهد العسكري من خلال تشكيل ما سُمي (المجلس الحربي) وتم رفع التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى سفارة[2].

وعندما تشـكلت أول حكومـة حزبيـة فـي الأردن عـام 1956 عملـت وبتوجيهات من الملك حسين -على إنهاء المعاهـدة الأردنيـة البريطانيـة فـي (14/آذار/1957) حيث استُبدلت المعونة البريطانية بمعونة عربية، لكن ما حـدث بعد ذلك ظهر وكأن توجهات الملك كانت فوق مستوى مَن تعامل معهـم؛ فانقلبـت دعوة الأردن من الجانب الايجابي الذي توخاه إلى الجانب السلبي الـذي كـاد أن يعصف بأمن البلد ونظامها[3]. خاصة بعـد أن اشـتدت الضـغوطات الاقتصـادية السورية على الأردن مما أثّر في العلاقات بين البلدين؛ إذ قررت الحكومة الأردنية سحب القوات السورية المرابطة على الحدود الأردنية، بعد أن أصبحت تتدخل فـي الشؤون الداخلية مع ميلها الواضح نحو اليساريين[4].

---

(1) عبدالرحمن، عبدالسلام، العلاقات السياسـية الأردنيـة المصـرية 1946-1958، رسـالة ماجستير مخطوطة، الجامعة الأردنية، 1994، ص ص135-138.

(2) الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية، مرجع سابق، ص227.

(3) محافظة، المملكة الأردنية، مرجع سابق، ص199.

(4) مهنا، التحديث الاستقرار، مرجع سابق، ص113.

كما زادت العلاقات سوءا بعد التدخل التركي، حيث حشدت الحكومة التركية قواتها على الحدود السورية مما جعل سوريا تتهم الأردن بأنه ساهم بشكل فعال مع لبنانوالعراق بتلك الضغوطات . وفي هذه المرحلة انخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى درجة قائم بالأعمال[(1)] .

وقد زادت حدة التوتر بين البلدين بعد الانقلاب العسكري الذي أودى بالنظام الملكي قي العراق في (14/شباط/ 1958) وأنهى حالة الاتحاد، خاصة بعد أن أعلنت سورأيها سوف تحرر الأردن بعد ساعات . ومما زاد أيضا من حدة التوتر بين البلدين تعرض طائرة الملك حسين في (10/تشرين الثاني / 1958) لمحاولة إسقاط، بالإضافة إلي عمليات تفجير في الأردن . وقد بقيت العلاقات الأردنية السورية في حالة من التوتر إلى أواخر عام 1961حيث شهد ا لعالم العربي خلافات حادة أدت إلى فشل تجربة الجمهورية العربية المتحدة، مما جعل الأردن يسارع إلى الاعتراف بالحكومة السورية وإقامة علاقات جديدة بينهما اتسمت بالمجاملة وحسن المعاملة[(2)]كما.جاء تأكيد الملك حسين على مساند سوريا إذ قال : "لقد دفعتنا قوميتنا العربية الصحيحة ومصيرنا العربي الواحد إلى حتمية الانتصار لسوريا العرب في انتفاضتها التاريخية ووفاءً منا للواجب القومي الأقدس ... فوقفنا إلى جانب الشعب العربي بكل ما نملك وبكل ما نستطيع"[(3)].

وما هي إلا برهة من الزمن حتى عادت العلاقات بين البلدين إلى سابقتها، فما إن وصل عبد السلام عارف إلى السلطة في العراق حتى عادت سياسة الأحلاف؛ حيث أثير موضوع الاتحاد بين مصر والعراق، لتنضم إليه سوريا بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بنظام الحكم عام 1963، وفي (17/نيسان/1963)

(1) الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية، مرجع سابق، ص259.
(2) ابن طلال، مهنتي كملك، ص200.
(3)ملحق الجريدة الرسميةفي افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس ، مجلد6، عدد1، تشرين الثاني، 1961، خطاب العرش، ص10.

وقّعت كل من العراق وسوريا ومصر على وثيقة اتحاد يتخذ شكل دولــة فيدراليــة تتبنى النظام البرلماني[1].

ورغم أن الاتحاد لم يقم، إلا أن الدولة الأردنية واكبت هذا التغير من خــلال اعترافها بهذا الوضع الجديد على أمل منها في دفع العلاقات العربية العربية نحــو الأفضل، مع أن الدولة الأردنية أخذت جانب الحذر؛ خوفا من العودة بـ التدخل فــي شؤونها الداخلية، ولمواكبة هذه التغيرات ارتأى الملك حسين تغير الحكومة الأردنية وعلى رأسها السيد وصفي التل الذي قال في كتاب استقالته: " إن ما جد من أحداث تستدعي النظر في تقدير الموقف العام، وقيام حكومة جديدة تضطلع بمسؤوليات هذا التقدير لتحقيق أهداف جلالة الملك السامية في بناء هذا البلد وخدمة هذه الأمــة "[2].

إلا أن ذلك لم يمنع من قيام مظاهرات عنيفة في الأردن شملت معظم مدن الضــفة الغربية، حيث طالبت بانضمام الأردن للاتحاد، الأمر الذي أدى إلى حجب الثقة عن الحكومة الجديدة من قبل مجلس النواب، خاصة وأن هذه ا لحكومــة أخــذت الــنهج القومي في بيانها الوزاري أمام المجلس، وفي هذا الصدد كلــف الملــك الحســين الشريف حسين بن ناصر بتشكيل الحكومة الجديدة؛ على أن تشرف علــى إجــراء الانتخابات خلال أربعة أشهر[3].

إلا أن الخلافات الناصرية البعثية على الساحتين الـ سورية والعراقيــة التــي وقعت في (8/تشرين الثاني/1963) كان لها الأثر السلبي على المعارضة الأردنية، وخاصة على البعثيين والناصريين، مما وفر للحكومة الأردنية فرصةً ســانحة فــي رسم سياستها الداخلية والخارجية[4].

---

(1) محافظة، علي؛ والمومني، حسين، وآخرون النظام الإ قليمي العربي، ورقــة مقدمــة إلــى المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، عمان، الأردن، 15-17/أيلــول/1987، ص ص 79-80.

(2) ابن طلال، مهنتي كملك، مرجع سابق، ص201.

(3) خير، مجموعة البيانات الوزارية، مرجع سابق، ص155.

(4) الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية، مرجع سابق، ص328.

وفي أعقاب مؤتمر القمة العربي العربي الأول عام 1964 تحسنت العلاقات الأردنية السورية وقد ساهمت عدة عوامل في تحسين هذه العلاقة أهمها:

1. استمرار أزمة السلطة الداخلية في سوريا بين الجيش والحزب مما لم يوفر وقتا لأي تدخل من الجانب السوري في الشئون الداخلية الأردنية
2. لم يعد لدى الأردن بعد الانفصال أي سبب للتخوف من سوريا
3. تطابق مواقف البلدان في كثير من القضايا العربية والدولية
4. تنامي العلاقات الاقتصادية الثنائية وانعكاس ذلك على الاستقرار السياسي، فمع بدايات عام 1966 شهدت هذه العلاقات تراجعا ملحوظا؛ إذ بدأت قيادة الحزب القطرية والحكومة حربا إعلاميةً على الأردن؛ لما يقوم به من اعتقالات للبعث يين، حتى أن سوريا اتهمت الأردن بأنها تحشد قواتٍ عسكريةً على الحدود مع سوريا في الوقت الذي تحشد فيه إسرائيل قواتها على الجبهة السورية، وقامت سوريا بالضغط اقتصاديا على الأردن[1].

من هنا ندرك التأثير الواضح لوحدة الضفتين على مسار العلاقات السورية الأردنية، وقد برز ذلك من خلال محاولة التدخل في شؤون الأردن الداخلية والعبث في أمن البلاد عبر استغلال العواطف الشعبية خاصة لدى الفلسطينيين - لأجل إفشال مشروع الوحدة، وخوفا من توحد الأقطار الشامية تحت القيادة الهاشمية.

العلاقات الأردنية العراقية :

كانت العلاقات الأردنية العراقية يسودها التفاهم والتعاون في مختلف الميادين؛ ففي (26/آذار/1931) وقعت معاهدة صداقة بين الحكومتين، وقد نصت على الاعتراف المتبادل بينهما، وعلى سعيهما لعقد اتفاقيات تتناول الشؤون التجارية، والبريدية، والجمركية، والصحية، والإقامة[2].

وفي(14/نيسان/1947) عُقدت معاهدة إخوة وتحالف بين المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة العراق تضمنت (12) مادة، حيث نصت هذه المعاهدة: على أن تسود بين البلدين علاقة إخوة وتحالف دائمتين، وأن يتعاهدا بأن لا يقوم أحدهما بأي

(1) الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية، مرجع سابق، ص309.
(2) الجريدة الرسمية، العدد 301، تاريخ (27/شباط/1931).

اتفاق مع أي فريق ثالث يضر بمصلحة الفريق الآخر، وأن تكون المفا وضة الودية هي الطريق التي تحسم بها الخلافات، وأن يوحدا مساعيهما لتسوية أي نزاع قد يحدث بين أحدهما وبين دولة ثالثة، وقد جاء في المادة الخامسة أيضا أنه في حالة تعرض أحدهما إلى أي اعتداء من طرف آخر يجب عليهما التشاور في ماهية التدابير التي يجب القيام بها لتوحد يد مساعيهما لدفع ذلك الاعتداء، كما جاء في المادة السادسة: في حالة حدوث اضطراب في بلاد أحدهما فيتعهد كل منهما بمساعدة الآخر لقمع ذلك الاضطراب[1].

كما تضمنت المعاهدة مواد أخرى منها توحيد الأساليب العسكرية، والتعاون في نطاق التمثيل الدبلوماسي، كما جعلت أحكام هذه المعاهدة نافذةً المفعول لمدة عشر سنوات[2]. ولهذا جاء الموقف العراقي مؤيدا ومرحبا لقرار الوحدة بين الضفتين والذي أقره مجلس النواب في (24/نيسان/1950)[3].

وبعد استشهاد الملك عبد الله أثار الوفد العراقي الذي جاء معزيا بوفاة الملك - مسألة الاتحاد بين الأردن والعراق، وكشف عن اتفاق سري عقده الملك عبدالله مع القيادة العراقية، يتضمن ضم الأردن للعراق بعد وفاة الملك عبدالله[4].

ونتيجةً لذلك حاول الوفد العراقي التدخل في تشكيل حكومة توفيق أبو الهدى -وهي الحكومة لأولى بعد وفاة الملك عبدالله - ولهذا عمد الوفد بالاتصال ببعض نواب الضفة الغربية، إلا أن الموقف السعودي الذي كان يخشى من أي تقارب هاشمي قد كان له اثر في ثني الحكومة الأردنية عن الاستمرار في هذا المشروع[5].

وقد بقيت الروابط متينةً بين البلدين، فمع تسلم الملك حسين سلطاته الدستورية قام بزيارة للعراق في (27/حزيران/1954) حاول خلالها إقناع الملك فيصل بإنهاء

---

(1) الجريدة الرسمية، العدد 909، تاريخ: (10/حزيران/1947).

(2) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص415.

(3) الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية، مرجع سابق، ص156.

(4) الحسيني، عبدالرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، بيروت، ط 5، 1978، ج2 ص ص 237-239.

(5) المجالي، هزاع، مذكراتي، مرجع سابق، ص ص107-109.

الخلاف الهاشمي السعودي . وعلى اثر التقارب الأردني مع مصر وسوريا في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، أصبح العراق قلقا من هذا التقارب، لهذا اشترط على الأردن إنهاء هذا التقارب في سبيل دعم الأردن عسكريا [1]. كما كان لطلب الحكومة الأردنية من القوات العراقية الانسحاب من الأردن -في حين بقيت القوات السورية- أثر في زيادة حدة التوتر بين البلدين[2].

إلا أن الأحداث الداخلية في الأردن كان لها انعكاسات على العلاقات العراقية الأردنية، وخاصة أزمة نيسان عام 1957، حيث ساهمت في تحسين العلاقات بين البلدين، إذ وقف العراق إلى جانب الأردن في هذه الأزمة، وتوحدت العلاقات بينهما أكثر بعد الوحدة المصرية السورية، والتي تلاها على الفور الاتحاد الأردني العراقي والذي تنازل فيه الملك حسين للملك فيصل عن رئاسة الاتحاد[3].

وبهذا أصبح الاتحاد العربي هو الرابط بين العراق والأردن، إلا أن هذا الاتحاد لم يدم طويلا، إذ شهد العراق انقلابا عسكريا في (14/تموز/1958) حيث تحول نظام الحكم على أثره من ملكي إلى جمهوري، مما ترتب عليه تبدلا كبيرا في توجهات السياسة الخارجية العراقية نحو القوى الراديكالية بدلا من المحافظة[4].

وبذلك اختل التوازن في المنطقة إذ فقد الأردن العراق الذي كان يمثل ذراع الموازنة في مواجهة الجمهورية العربية المتحدة . كما انعكس ذلك على عملية التمثيل الدبلوماسي؛ وذلك لأن الأردن قد قطع علاقاته الدبلوماسية مع العراق خاصة بعدما اعترفت حكومة الثورة العراقية بالجمهورية العربية المتحدة [5]. وقد تأزم الوضع الداخلي في الأردن نتيجة تعرضه لحصار الدول العربية المجاورة ومنها العراق،

---

(1) أبو نوار، علي حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية 1948-1964، دار الساقي، لندن، ط1، 1990، ص274.

(2) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص642.

(3) الشلبي، سهيلا، العلاقات الأردنية البريطانية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2002، ص128.

(4) محافظة، والمومني، مرجع سابق، ص ص79-80.

(5) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص128.

وبقيت العلاقات متوترةً حتى نهاية 1960 عندما ألقى الملك حسين خطابه في الأمم المتحدة، إذ التقى جلالة الملك بالسيد هاشم جواد وزير خارجيـة العـراق وأعلـن الوزير عن رغبة العراق في عودة العلاقات بين البلدين[1].

لم تقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلا في (18كـانون الثـاني / 1962) وعلى أثر اعتراف الأردن باستقلال الكويت.

ومن خلال ذلك نرى أن الوحدة قد أثرت بشكل ايجابي على العلاقـة الأر دنيـة العراقية ولغاية سقوط النظام الملكي في العراق ،وذلك أن العراق لم يكن يتوجس من النظام الأردني خاصة وأن النظامين يحملان الفكر الوحدوي المنبثق مـن الثـورة العربية الكبرى، ومع زوال النظام الملكي في العراق أصبحت الوحدة ذات اثر سلبي على العلاقات خاصة بعد أن تو جه النظام الجديد في العراق نحو المحور السـوري المصري وبات يتبنى الطروحات الراديكالية ذاتها التي يتبناهـا النظـام السـوري والمصري.

4.2.4 المستوى الدولي:

كانت السياسة الخارجية الأردنية ترزح تحت وطأة المعاهدة البريطانيـة التـي شكلت ضغطا على توجهات صانع القرار الأر دني، فقد نصت هذه المعاهـدة علـى أن:" يسود سلم وصداقة بين صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية، وصاحب الجلالة البريطاني، ويستمر تحالف وثيق بـين الطـرفين السـاميين المتعاقـدين؛ توطيـدا لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة، ويتعهد كل فريق أن لا يقف اتجـاه البلاد الأجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف، أو يخلق مصاعب للفريق الأخر"[2].

ومن جانب آخر كان لابد لصانع القرار الأردني من أن يراعي حالـة النظـام الدولي الذي تميز بالقطبية الثنائية آنذاك، والذي انقسم إلى قوتين :القـوة الأولـى : بقيادة الولايات المتحدة، والقوة الثانية : بقيادة الاتحاد السوفيتي، وقد سيطرت علـى

(1) الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج2، ص46.

(2) أبو جابر، غالب، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الأردنيـة 1923 -1973، وزارة الثقافـة والأعلام، عمان، 1975، ج3، ص ص325 -333.

علاقاتهما سياسية الحرب الباردة، لذلك رأى صانع القرار الأردني أن جوهر الصراع الدولي هو التنافس بين الشيوعية العالمية والرأسمالية، وأن استمرار الحرب الباردة التي اجتاحت المجتمع الدولي مكنت الشيوعية من أن تهدد كثيرا من الدول الحرة؛ ولم يكن ثمة مجال للوقوف في الحياد، وقد وصف الملك الحسين ذلك بقوله:"..في خضم الصراع العنيف الدائر بين الشيوعية والحرية لا يوجد ما يسمى بالحياد...ونحن كذلك نعي خطر الشيوعية في بعض الحالات تحت ستار الحياد المقنعة بقناعه"(1).

ومن هنا يمكن القول أن حالة النظام الدولي تلك قد انعكست على سياسة الأردن الخارجية وجعلتها في دائرة الكتلة الغربية فقط، وقد وصف الملك حسين علاقة الأردن مع بريطانيا بقوله :"لقد نصت المعاهدة الأردنية البريطانية على حق الأردن في أن يستوفي مساعدة مالية تبلغ (12) مليون جنيه سنويا، وعلى التزام بريطانيا في أن تقدم الضباط اللازمين لتنظيم الجيش الأردني، ولكن الإنجليز كانوا من الناحية العملية يقودون الجيش"(2).

أولاً: العلاقات الأردنية البريطانية:

بعد إقرار مشروع الوحدة بين الضفتين في (22/نيسان/1950) من قبل مجلس النواب الأردني أبلغت الحكومة الأردنية بريطانيا بهذا القرار، وقد جاء اعتراف الحكومة البريطانية بهذه الوحدة على لسان وزير الدولة؛ إذ صرح أمام مجلس العموم البريطاني يوم (27/نيسان/1950) أبلغ نصها في مذكرة رسمية من وزير بريطانيا المفوض في عمان إلى وزير خارجية الأردن وجاء نصها:" يسرني أن أعلم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ... قرر الاعتراف الرسمي بهذا التوحيد، مع التفسير بموضح أدناه، ونغتنم هذه المناسبة لتصرح بأنها تعتبر نصوص معاهده الصداقة البريطانية الأردنية لسنه 1948 شامله لجميع المناطق الداخلية في نطاق ذالك التوحيد...وعليه ترغب حكومة جلالته في أن تذكر أنه إلى أن يتم إقرار حاله

---

(1) مجموعة خطب الملك حسين، مرجع سابق، ج1، ص ص507 -508.

(2) ابن طلال، مهنتي كملك، مرجع سابق، ص108.

ثابتة لهذه المنطقة فإنها لا تعترف بسيادة المملكة الأردنية على ذلك الجزء، ومع ذلك فهي تعترف بأن الأردن تمارس سلطه فعلية في الجزء، الذي تحتله[1].

وقد أحدث هذا الاعتراف ردة فعل عنيفة من قبل إسرائيل؛ إذ أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها لا تعترف بهذا الوحدة ولا بامتداد المعاهدة، وأنها تعتبر ما تم عملا من الكيد والعداء؛ حيث أنه -وبخصوص المعاهدة الأردنية البريطانية - فإن الحكومة البريطانية قد أ بلغت الحكومة الأردنية بتاريخ (4/شباط/1950) أنها توافق على أن تشمل المعاهدة أراضي ا لضفة الغربية، إلا أنها لن تعلن ذلك رسميا إلا عندما يتم تعين الحدود الأردنية[2].

وقد أدت الوحدة إلى إعادة تشكيل الواقع السياسي للدولة الأردنية الموحدة؛ حيث حمل هذا الواقع معه شعبا تعتمل في داخلهم المرارة ضد بريطانيا التي مكنت إسرائيل من الاستيطان في أراضيهم ، لذلك عمل هذا الواقع الجديد على تقوية المعارضة ضد بريطانيا، وخاصة بعد أن تمكنت هذه المعارضة من الوصول إلى مواقع صنع القرار في المجلس التشريعي أو مجلس الوزراء، رغبةً منها في العمل لصالح قضيتهم، مما أدى إلى تزايد شعور العداء ضد الغرب، وخاصة بريطانيا ، لهذا أصبحت مناقشات مجلس النواب بعد الوحدة تركز على أعادة النظر في العلاقات الأردنية البريطانية، وتوثيق العلاقات مع الدول العربية المطالبة بتحقيق الوحدة العربية[3].

ولم تكن العلاقة الأردنية البريطانية في بداية عهد الملك حسين على ما يرام؛ وذلك بسبب الموقف البريطا ني من الاعتداءات الإسرائيلية المتوالية على الأردن، خاصة بعد التصريح الذي أط لقه السيد (ونستون تشرشل) في (11/أيار/1953) إذ أشاد فيه بإسرائيل، مما جعل الحكومة الأردنية تصدر احتجاجا رسميا اعتبر أقوى

(1) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص545.

(2) المرجع السابق، ص ص544- 546.

(3) مصالحة، محمدالديموقراطية في الأردن، دراسة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العد د7، بغداد، 1992، ص ص89- 101.

موقف رسمي تتلقاه بريطانيا من الأردن [1] وفي هذه الفترة بدأت و تيرة التوتر في العلاقات الأردنية البريطانية تتصاعد متأثرة بمجموعه من المؤثرات الداخلية والخارجية منها:

1. **حادثة قبية** : وقد وقعت هذه الحادثة مساء (14،تشرين الأول/1953) وراح ضحيتها (66) شخصا، إذ نسفت القوات الإسرائيلية (42) منزلا، ودمرت مدرسة القرية، وقد تقدمت الحكومة الأردنية على ثر هذه الحادثة -وبموجب المعاهدة الأردنية البريطانية – بطلب للحكومة البريطانية بتقوية الجيش العربي وتسليحه بالأسلحة الثقيلة، إلا أن بريطانيا ردت بقولها : إن التزامات بريطانيا بموجب المعاهدة لا تتطلب القيام بأي عمل من قبل حكومة جلالته في الوقت الحاضر [2]. لذلك فقد توجه الملك حسين إلى الدول العربية طالبا العون والمساعدة، إلا أن الرد العربي كان مخيبا للآمال، بحجة أن الجيش العربي يقع تحت القيادة البريطانية، وإن كان هذا الرد وجيها في الظاهر إلا أنه تناسى تضحيات الجيش العربي في فلسطين، على الرغم من القيادة البريطانية، كما تناسى هذا الرد مهمة الجيش العربي في تدريب الحرس الوطني وقيادة وحداته والأخذ بيده [3].

2. **التقارب الأردني مع الدول العربية** : وقد بدأ هذا التقارب عندما تقدمت الدول العربية في (1،كانون الثاني/1955)، بعرض معونة مالية على الأردن؛ وذلك لمقاومة الضغوط البريطانية التي يتعرض لها الأردن للانضمام إلى حلف بغداد، وتمكين الأردن من التخلي عن الضباط البريطانيين في الجيش العربي، وإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وتمكين الأردن من الدخول في

(1) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص606.
(2) المرجع نفسه، ص607.
(3) المرجع السابق، ص909.

اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بين الدول العربية الثلاث (مصر سوريا السعودية)[1].

3. **نجاح القوى الوطنية في الانتخابات التي أجريت عام 1956**: وكان رئيس الوزراء سليمان النابلسي معروفا بعداوته لبريطانيا، لذلك كان يعتبر إنهاء العلاقة مع بريطانيا مطلبا ملحا للإرادة الوطنية التي تعبر عنها الجماهير الأردنية، وخاصة أبناء الضفة الغربية الذين يعتبرون بريطانيا السبب الرئيسي في استيطان إسرائيل، كما كانت الحكومة تعتبر إنهاء هذه العلاقة خطوةً أساسيةً في الاتجاه الوحدوي بين الأقطار العربية[2].

4 **العدوان الثلاثي على مصر**: كان للعدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) الذي وقع على مصر في تشرين الأول/1956 الأثر الأكبر على العلاقة الأردنية البريطانية، حيث أثار هذا العدوان مشاعر وعواطف أبناء الدولة الأردنية سواء على الصعيد الرسمي أو على الصعيد الشعبي، لذلك وجه الملك حسين في (28/تموز/1956) رسالة إلى الرئيس عبد الناصر أكد فيها وقوف الأردن إلى جانب مصر في مواجهة هذا العدوان[3].

كما جاء الموقف الشعبي متوافقا بشكل تام مع الموقف الرسمي؛ حيث قرر جميع التجار في الأردن سحب ودائعهم من البنوك البريطانية، كما تجمع الآلاف من الشباب أمام مكتب الملحق العسكري المصري في عمان، للتطوع في جيش التحرير المصري، وعمت المظاهرات المدن الأردنية وقد كان للأحزاب السياسية الدور الأكبر في قيادة هذه المظاهرات[4]. وفي (11،نيسان/1956) اجتمعت لجنة وطنية في نابلس وقدمت للحكومة الأردنية عدة مقترحات كان من أهمها:

---

(1) مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، ملف رقم 238/1/11، تاريخ 12،1955/23، نقلاً عن راديو القاهرة،الحسين بن طلال ، مجموعة وثائق سياسية (عمان، الأردن، د.ن، 1957، ص ص124 -128.

(2) العلاقات الأردنية البريطانية، رسالة ماجستير، ص68.

(3) الخلايلة، الاستراتيجية الأردنية، مرجع سابق، ص298.

(4) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص255.

1. إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية
2. إقامة علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفيتي والصين الشعبية اعترافا بالجميل وخدمة للمصالح العامة.
3. قيام اتحاد فيدرالي بين مصر والأردن وسوريا فورا تمهيد لوحدة عربية شاملة
4. تعبئة الجماهير استعدادا لكل طارئ[1].

وقد اقر مجلس النواب الأردني مقترحات هذه اللجنة الوطنية في 20/تشرين الثاني بالإجماع. وقد كان لهذا العدوان نتائج سياسية سواء على صعيد العلاقات الأردنية البريطانية أو على صعيد وضع بريطانيا في الشرق الأوسط، وتمثلت هذه النتائج فيما يلي:

1. أدت هذه الأزمة إلى زيادة قوة تأثير الأحزاب السياسية اليسارية منها والقومية على صانع القرار في الدولة الأردنية. حيث ازدادت قوة تأثير الحزب الشيوعي في الشارع الأردني الذي يرى في الاتحاد السوفيتي حليفا قويا يمكن الاعتماد عليه.
2. أصبحت الجماهير الأردنية أكثر قناعةً بالإعلام العربي المعادي للدور البريطاني في المنطقة، حيث ازدادت المطالبة بإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية.
3. أدت الأزمة إلى زيادة شعبية عبد الناصر في الأوساط الشعبية، وخاصة الفلسطينية.
4. تصاعدت حدة التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية[2]. وقد كان لهذه العوامل مجتمعة قوة تأثير على صانع القرار الأردني ليكون أحد الأطراف التي توقع اتفاقية التضامن العربي في

---

(1) الخلايلة، الاستراتيجية الأردنية، مرجع سابق، ص300.

(2) المرجع السابق، ص301.

(19/كانون الثاني/1957) والتي نصت على التزام الأطراف المعنية بـدفع معونة مالية للأردن قدرها (12.5) مليون جنيه مصري[1].

وإن كانت هذه الاتفاقية لاقت ترحيبا واسعا في الأوساط الشعبية إلا أن بعض الأوساط السياسية كانت تتحفظ عليها؛ وذلك لاعتقادها بأن مصر وسوريا لن تكونـا قادرتين على الوفاء بالتزاماتهما بسبب فقرهما من ناحية والتقلبات السياسية فيهما من ناحية أخرى[2].

ومهما يكون الخلاف حول هذه الاتفاقية قد ترتب عليها عدة نتائج كان مـن أهمها:

1. إن هذه الاتفاقية كانـت مبـررا لإنهـاء المعاهـدة الأردنيـة البريطانيـة في(13/آذار/1957).
2. شكلت هذه لاتفاقية أحد الأسباب التي أدت إلى تراجع النفوذ البريطاني فـي المنطقة وإحلال النفوذ الأمريكي مكانه من خلال الإعـلان عـن مشـروع ايزنهاور[3].
3. كما مثلت هذه الاتفاقية أحد الأسباب المهمة التي أدت إلى توسيع شقة الخلاف بين الملك حسين وحكومة النابلسي، وذلك للميل الشديد لهذه الحكومـة نحـو مصر وسوريا من جانب والاتجاه نحو المعسكر الاشـتراكي مـن جانـب أخر[4]. ومن هنا ندرك أن وحدة الضفتين كان لها الأثر الأكبر على العلاقات الأردنية البريطانية؛ فقد تذبذبت العلاقات بينهما بناء على تطورات الوضـع في فلسطين، ولعبت المواقف الأردنية القومية دورا آخر في ضـعف هـذه العلاقات، إلا أن مواقف المحور السوري المصري من الأردن قد أعاد خيوط العلاقة مع بريطانيا.

---

(1) الجريدة الرسمية الأردنية، اتفاقيـة التضـامن العربـي، العـدد 9 تـاريخ : 17/كـانون الثاني/1957.

(2) الماضي، والموسى، تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص446.

(3) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص107.

(4) المرجع السابق، ص107.

ثانياً : العلاقات الأردنية الأمريكية :

كانت بريطانيا في الفترة ما بين (1923-1949)هي اللاعب السياسي الرئيسي في المنطقة، إلا أن الفترة التي تلت عام 1949 شهدت فيها السياسة البريطانية تراجعا؛ حيث خرجت من الحرب العالمية الثانية مثقلةً بالتزامات اقتصادية داخلية وخارجية، وفي المقابل خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الحرب وهي تشعر بأنها أصبحت القوة الرئيسية في العالم، وهذا قادها إلى معاداة الشيوعية؛ فالتجأت إلى الطريقة التي اتبعتها منذ القرن التاسع عشر في تحقيق أهدافها وهي العون والمساعدة والشركات الخاصة، لذا فإن علاقتها مع الأردن قد مرت بثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى : وتمتد هذه المرحلة بين عامي(1946-1949) حيث لم تكن العلاقات الأردنية الأمريكية في هذه المرحلة وطيدة، خاصة وأن الولايات المتحدة لم تعترف بالأردن عند استقلاله عام 1946، بل تأخر هذا الاعتراف لغاية (31/كانون ثاني/1949)، وقد يكون ذلك نتيجة تأثير الجماعات اليهودية في السياسة الأمريكية، والتي طالبت بضرورة فتح إمارة شرق الأردن للهجرة اليهودية[1].

المرحلة الثانية : تمتد هذه المرحلة ما بين 1950-1956، وقد تميزت بمجموعة من الأحداث التي كان لها مساس في العلاقة الأردنية الأمريكية، فبعد أن صادق مجلس النواب على قرار الوحدة تحفظت الولايات المتحدة على هذا القرار وبررت ذلك التحفظ بما يلي:

1. أنها لا تستطيع الاعتراف بهذه الوحدة؛ لأن إسرائيل بالمقابل ستطالب الولايات المتحدة أن تعترف بالأراضي التي استولت عليها خارج حدود قرار التقسيم.
2. أن هذا الاعتراف سيعطل عمل لجنة التوفيق حيث كانت الولايات المتحدة أهم أعضائها.

(1) الأشقر، محمد أحمد، أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الأردنية 1957-1991، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1994، ص68.

3. ادعت الولايات المتحدة أن هذه الوحدة تمت بشكل مفاجئ[1].

إلا أن مسألة الاعتراف كانت مجرد وقت فقط، حيث وما أن أعلنت الدول العربية عن معاهدة (الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي) حتى سارعت الولايات المتحدة ومعها (بريطانيا وفرنسا) إلى إصدار بيان مشترك في (13/نيسان/1950) تضمن معارضة هذه الدول لسباق التسلح بين العرب وإسرائيل، كما أشار هذا البيان إلى أن الطلبات المقدمة من الدول العربية لشراء الأسلحة والمواد الحربية الأخرى سينظر إليها في ضوء ثلاثة مبادئ هي : الأمن الداخلي، والدفاع الشرعي، ودور هذه الدول في الاضطلاعالدور الملقى على عاتقها في الدفاع عن المنطقة[2].

كما أن العلاقات الأردنية الأمريكية قد شهدت تطورا آخر في هذه المرحلة تمثل في محاولات بريطانيا لضم الأردن إلى حلف بغداد، خاصة أن هذا الحلف قد جاء نتيجة انطلاق مفهوم أمريكي جديد في الدفاع عن الشرق الأوسط، وقد جسد هذا المفهوم في نظر المعارضة الأردنية وجها آخر للاستعمار، حيث تسعى المعارضة للتخلص منه، لذا شكلت أداة ضغط على صانع القرار الأردني في إعادة النظر في علاقات الأردن مع الغرب وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة، إلا أن الأردن في هذه المرحلة وقع على أول اتفاقية تعاونية مع الولا يات المتحدة الأمريكية حصل بموجبها على مساعدات فنية واقتصادية بلغ مجموعها حتى عام 1956 (28.94) دولار أمريكي[3]. كما أن الولايات المتحدة في هذه المرحلة قد اهتمت بالصراع العربي الإسرائيلي، حيث طرح وزير الخارجية الأمريكي (دالاس) مشروعا لحل الصراع العربي الإسرائيلي قام على ثلاثة نقاط:

---

(1) البشتاوي، عماد رفعت العلاقات الأردنية الأمريكية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، 1955، ص68.

(2) المرجع السابق، ص69.

(3) لبنت، جيمس، الحسين سيوجاة، ترجمة شفيق جمعان، عمان، ط 1، 1990، د.ن، ص83.

1. حل مشكلة اللاجئين من خلال تقديم قروض لإسرائيل لتقوم بتعويض اللاجئين حتى تساعدهم في إيجاد أراضي صالحة يستطيعون ممارسة عيشهم فيها بحرية.
2. إزالة الخوف بين العرب وإسرائيل.
3. إعادة ترسيم الحدود، بحيث يقبل بها الطرفين للوصول إلى تسوية سلمية[1].

المرحلة الثالثة: وهي ما بعد 1957، وفي هذه المرحلة كان الأردن قد أنهى المعاهدة مع البريطانية وقبل بالمعونة العربية . وشهدت رئاسة الحكومة وصول المعارضة برئاسة سليمان النابلسي . كما تميزت هذه المرحلة في الإعلان الأمريكي عن مبدأ إيزنهاور[2].

وفي هذا الأثناء بدأت حدة الخلاف تتسع بين الملك حسين وحكومته، حتى أن مبعوث الرئيس الأمريكي (المستر ريتشاذر) لم يدخل الأردن ضمن قائمة الدول التي سيزورها، ولولا الضغط الذي مارسه الملك حسين على حكومته، والذي جعل رئيس الحكومة يعلن بأن حكومته لا تمانع في استقبال المبعوث الأمريكي، ولا تجد حرجا في الإصغاء إلى أي كان يحاول عرض وجهة نظره، ما دامت مواقفنا واضحة وصريحة وجدية حول مبدأ ايزنهاور[3]. على أن موقف الحكومة هذا جعل الحكومة الأمريكية تمتنع عن الوفاء بالتزاماتها المترتبة على الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدتها مع الأردن عام 1951[4]، مما جعل الحكومة الأردنية تتجه إلى الاتحاد السوفيتي، حيث كلفت اللواء علي أبو نوار بالاتصال مع السفير السوفيتي في دمشق، إذ عرض الطرف السوفيتي تقديم معونة عسكرية، مما دعا رئيس الحكومة إلى تشكيل وفد برئاسة شفيق أرشيدات وزير العدلية والتربية والتعليم وأوفده إلى دمشق للتفاوض مع السفير السوفيتي وكانت نتيجة هذه المفاوضات الاتفاق على تقديم

(1) البشتاوي، العلاقات الأردنية الأمريكية، مرجع سابق، ص27.
(2) المرجع نفسه، ص95.
(3) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص273.
(4) المرجع نفسه، ص374.

معونة عسكرية سوفيتية، لذلك قررت الحكومة إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي[1].

مما جعل الملك حين يطلب من حكومته تقديم استقالتها، ومع استقالة حكومة النابلسي في (10/نيسان/1957) وعدم التزام الدول العربية بالمنحة التي وعدت بها الأردن، مرت الأردن في أوقات عصيبة أوشكت أن تؤدي بالأردن إلى الهاوية، لذلك توجه الأردن إلى الولايات المتحدة طالبا العون، حيث قدمت منحة للأردن قدرها (30) مليون دولار كمعونة عسكرية واقتصادية[2].

غير أن الأزمة السياسية قد تفاقمت في الأردن خاصة بعد المحاولة الانقلابية التي قام بها مجموعة من الضباط في الجيش العربي في (13/نيسان/1957) مما جعل الرئيس الأمريكي إيزنهاور وبعد هذه المحاولة الفاشلة يعلن بأن الولايات المتحدة ستطبق مبدأ إيزنهاور من أجل الدفاع عن الأردن وقال: "... يخول الولايات المتحدة مساعدة أية دولة يقع عليها اعتداء شيوعي وتطلب مثل هذه المساعدة"[3].

ومن خلال ذلك نرى أن أزمة 1957 قد وضعت الأردن في وسط التنافس القائم آنذاك بين الدول الكبرى في إطار الحرب الباردة، كما أثبتت هذه الأزمة وقوف الولايات المتحدة إلى جانب الأردن؛ لذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا بد من الحفاظ على استقلال الأردن ووحدته، وقامت بتقديم المساعدة خلال الفترة 1958-1966 على النحو التالي:

---

(1) المرجع نفسه، ص374.

(2) محافظة، المملكة الأردنية، مرجع سابق، ص318.

(3) البشتاوي، العلاقات الأردنية الأمريكية، مرجع سابق، ص102.

جدول (17)

المساعدات الأمريكية خلال الفترة 1958 -1966

السنة	القيمة بملايين الدولارات
1958	46،4
1959	67،1
1960	54،5
1961	70،1
1962	54،2
1963	62،6
1964	55
1965	51،9
1966	59،5

وقد شهدت العلاقات الأردنية مع الكتلة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تحسنا كبيرا؛ إذ شجعت الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقاتها الثنائية مع الأردن الاتحاد بين الأردن والعراق الذي قام في (28/أيار/1958) حيث أبدت عزمها عن قيامها بتبادل دبلوماسي معه، إلا أن الانقلاب في العراق حال دون ذلك، وقد ساهم هذا الانقلاب في إثارة مخاوف الولايات المتحدة على الدول العربية، وخاصة الأردن ولبنان، حيث جرت مشاورات أمريكية بريطانية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في الأردن، وقد تم إرسال قوات بريطانية إلى الأردن، الأمر الذي ساهم في تحسين العلاقة مع بريطانيا، وعلى أثر ذلك عادت المساعدات العسكرية البريطانية للأردن وكان موقف الولايات المتحدة من الأردن موقفا جديا؛ إذ قدمت المعونات اللازمة[1].

كما ازداد التقارب الأردني الأمريكي في بداية الستينيات، خاصة بعد الانفصال السوري المصري، وقد استمرت هذه العلاقة الخاصة بين الأردن والولايات المتحدة حتى حزيران/1967، عندما اشترك الأردن في الحرب إلى جانب مصر وسوريا والعراق. من الواضح أن الأردن دخل تلك الحرب مخالفة رغبة أمريكا، وقد اعتبرت أمريكا أن الأردن قد أخل بالأسس التي كانت بموجبها تقدم معوناتها إليه،

(1) الزبون، محمد، التمثيل الدبلوماسي الأردني 1953-1998، رسالة ماجستير مخطوطة، الجامعة الأردنية، عمان، 1999، ص81.

فأوقفت تقديم مساعداتها المالية، وأوقفت تزويدها بالأسلحة والمعدات، ولم تقرر استئناف شحن الأسلحة إلا في شباط/1968[1].

ثالثاً: علاقات الأردن مع الكتلة الشرقية:

تاريخيا تميزت العلاقات الأردنية السوفيتية بالتوتر، إذ حال الاتحاد السوفيتي دون دخول الأردن في هيئة الأمم المتحدة منذ استقلالها عام 1946، واستعمل لأجل ذلك حق النقض أكثر من مرة بحجة أن الأردن لا يتمتع باستقلاله التام وأن المعاهدة الأردنية البريطانية تشكل ضابطا على سياسة الأردن الخارجية والداخلية، وبقي ذلك حتى أواخر سنة 1955، إذ أعلن الاتحاد السوفيتي موافقته دخول الأردن عضوية الأمم المتحدة، وبذلك أصبح الأردن عضوا في الأمم المتحدة في (14/شباط/1955)[2].

وقد حدد الملك حسين ط بيعة العلاقة مع الاتحاد السوفيتي بقوله: "اتضح لكل ذي عين وبصيرة أن ما حدث ويحدث في عالمنا العربي من انحرافات عن السلوك القويم واندفاعات إلى الفوضى والتدمير، إنما هو من تخطيط الشيوعية الدولية التي تسعى جاهدة للتسلل إلى بلادنا العزيزة؛ بغية القضاء على مقومات تاريخنا ومفاخر قومتنا...وأصبح الأردن العزيز جزاء نياته وتمسكه بحريته وكرامته هدفا لسهامها الغادرة، فهبت الشيوعية الملحدة الهدامة تحرض أعوانها وعملاءها ومأجوريها على تدمير كيانه واغتصاب حريته واستقلاله، بالتدخل في شؤونه الداخلية"[3].

غير أن مواقف الأحزاب السياسية والتيارات القومية كانت ترى ضرورة التوجه نحو الاتحاد السوفيتي وإقامة علاقات معه بدلا من الغرب، مما أدى إلى توتر الأوضاع الداخلية وعمت المظاهرات وأعمال الشغب، الأمر الذي دفع القيادة السياسية لاستخدام الجيش أحيانا لحفظ الأمن والنظام[4].

---

(1) الموسى، سليمان، تاريخ الأردن قي القرن العشرين، مرجع سابق، ج2، ص62.

(2) المناصير، أنوردور القوات المسلحة الأردنية في السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص390.

(3) مجموعة خطب الملك حسين، ج1، ص277.

(4) الموسى، سليمان، تاريخ الأردن قي القرن العشرين، مرجع سابق، ص63.

وما أن شكل سليمان النابلسي حكومته حتى بدأ في إجراء اتصالات مع الاتحاد السوفيتي لأقامه علاقات دبلوماسية بينهما، وقد اتخذ قرارا في ذلك بدون التشاور مع الملك حسين، مما جعل الملك حسين يرفض الموافقة على القرار [1]. وقاوم الملك حسين جميع الضغوطات سواء من جانب الحكومة أو من جانب الأحزاب السياسية التي كانت ترى في الاتحاد السوفيتي النصير للقضية العربية بدلا من الغرب المؤيد لإسرائيل [2].

وفي هذا الصدد نجد أن الدولة الأردنية قد حددت معتقداتها في طبيعة العلاقة مع الاتحاد السوفيتي، وذلك بقول الملك حسين :"أريد أن أأكد للأمريكان أن الأردن مصمم على محاربة الشيوعية بأي مظهر تظهر فيه في الشرق الأوسط [3].

ومنذ عام 1955 سعى الاتحاد السوفيتي إلى الصداقة العربية، فعندما أعلن الرئيس عبد الناصر تأميم قناة السويس أخذ الاتحاد السوفيتي يدافع عن حقوق مصر المشروعة، وكان ذلك محاولة من الاتحاد السوفيتي لخرق الحصار المفروض عليه من الغرب، إذ إن أمن الاتحاد السوفيتي يتطلب غياب التهديد الغربي الذي أصبح مركزه الشرق الأوسط [4].

لذلك جاءت خطوة الاتحاد السوفيتي في عقد صفقة الأسلحة التشيكية للجيش المصري بداية الصداقة العربية مع الاتحاد السوفيتي، وتبعها صفقة الأسلحة لسوريا واليمن، ولهذا اشتدت الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

في هذه الأثناء تلقى الأردن عرضا سوفيتيا بتقديم معونة مالية وعسكرية في نطاق تنمية العلاقات بين الأردن والاتحاد السوفيتي، إلا أن المعاهدة الأردنية البريطانية كانت حاجزا دون توجهات السياسة الخارجية الأردنية [5].

(1) الموسى، سليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص63.
(2) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص265.
(3) بشتاوي، العلاقات الأردنية الأمريكية، مرجع سابق، ص27.
(4) ابن طلال، مهنتي كملك، مرجع سابق، ص91.
(5) الموسى، تاريخ الأردن، ج2، ص63.

وقد بقيت العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي مقطوعةً لغاية (21/آب/1963) حيث اتخذ مجلس الوزراء في ذلك اليوم قرارا بالموافقة على إنشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي على مستوى سفارة، وقد سبق هذه الخطوة إرسال الملك الحسين وزير البلاط آنذاك (حازم نسيبه) في مهمة سرية إلى الاتحاد السوفيتي أسفرت عن التبادل الدبلوماسي بين البلدين[1]. أما عن الأسباب التي دفعت الأردن إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة فهي كالتالي:

1. استقرار الأوضاع الداخلية في الأردن.
2. مواجهة التقارب السوري العراقي آنذاك، وهذا أدى بصانع القرار الأردني لإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، ليخفف من حدة الخطر الناجم عن هذا الاتحاد، ولاحتواء الوضع الداخلي الذي يطالب بانضمام الأردن إلى هذا الاتحاد[2].

غير أن فشل هذا الاتحاد انعكس على السياسة الأردنية الداخلية والخارجية حيث أدى التقارب السوري العراقي إلى إثارة مخاوف الأردن من هذا التقارب، مما حدا بالدولة الأردنية إلى السعي نحو التقارب مع مصر، وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي لتحمي نفسها من الخطر السوري العراقي المرتقب، وللعمل على تهيئة الوضع الداخلي المؤيد للتقارب مع مصر[3].

3. سعي الدولة الأردنية إلى إيجاد حالة من التوازن في علاقاتها الخارجية الدولية[4].

وبهذا واصلت الدولة الأردنية تقربها مع الكتلة الشرقية، حيث أقامت علاقات دبلوماسية مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا[5] وبلغ التقارب الأردني السوفيتي ذروته

---

(1) الموسى، تاريخ الأردن، ص64.
(2) بشتاوي، العلاقات الأردنية الأمريكية، مرجع سابق، ص135 -136.
(3) الأشقر، أثر المساعدات الأمريكية، مرجع سابق، ص117.
(4) بشتاوي، العلاقات الأردنية الأمريكية، مرجع سابق، ص ص135 -136.
(5) الجريدة الرسمية، العدد1759، تاريخ 14/أيار/1964.

عندما وقع الأردن اتفاقية للتعاون الفني والثقافي، إلا أن الهجوم الإسرائيلي على قرية السموع أدى بالأردن لاتهام موسكو بالتواطؤ مع إسرائيل لأنها لم تقدم الدعم الكافي للأردن في حين أيدت العدوان الإسرائيلي(1).

وبهذا نلمس الأثر الواضح لوحدة الضفتين على سياسة الأردن الخارجية، فقد كانت وحدة الضفتين عاملا قويا في حركة الدبلوماسية مع المحيط الإقليمي والدولي، وقد سعى الأردن في علاقاته انطلاقا من تثبيت أركان الوحدة وحشد الدعم الكافي الذي تتطلبه الوحدة من نفقات ودعم عسكري وسياسي، لذلك نجد أن الدول التي وقفت موقفا سلبيا من الوحدة قد ترددت العلاقات بينها وبين الأردن لمرات عديدة، أما الدول التي اعترفت بالوحدة فقد حافظت على علاقات قوية مع الأردن.

3.4 الخاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة آثار وحدة الضفتين على سياسة الأردن الداخلية والخارجيةمع التركيز على الفترة الممتدة من عام (1950 -1967). إلا أن دراسة الجانب التاريخي للعلاقة الأردنية الفلسطينية كانت حاضرة ومهمة في هذه الدراسة، حيث بينت هذه الدراسة أبرز الإنجازالتسياسية في عهد الملك عبدالله بن الحسين (1921-1951)ودوره الفعال في الموازنة بين المصالح الأردنية ومطالب الشعب الفلسطيني، والأهداف القومية، في ظل التحكم البريطاني في مقاليد السياسة الخارجية الأردنية، وفي ظل الضعف والخلاف العربي.

لذلك بينت هذه الدراسة محاولات الدولة الأردنية لاحتواء الأطماع الصهيونية وكان ذلك من خلال طرح الملك عبدالله عام 1938لمشروع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية والذي يشتمل على تكوين مملكة عربية موحدة تضم فلسطين والأردن مع إعطاء اليهود حكما ذاتيا في مناطق وجودهم.

(1) ابن طلال، مهنتي كملك، مرجع سابق، ص96.

كما بينت هذه الدراسة موقف الأردن من قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في (29/تشرين الثاني/1947)والذي بني على رؤية الملك عبدالله نحو فلسطين.

كما أوضحت هذه الدراسة موقف الأردن من مساعي السلام إثر هزيمة عام 1948 ورفض الملك عبدالله تدويل مدينة القدس، مما جعله يطرح مشروع الوحدة بين الضفة الغربية والأردن كبديل وذلك للوقوف في وجه أي تقسيم للأراضي، وأي اعتداء على أرض فلسطينية أخرى ،ولهذا جاء مؤتمر أريحا والذي حضره أكثر من ألفي شخصية فلسطينية يمثلون زعماء ووجهاء فلسطين بايعوا فيه الملك عبدالله ملكا على فلسطين.

وبعد دراسة الوحدة بين الضفة الشرقية والغربية خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. بينت الدراسة أن مشروع الوحدة كان بمثابة إستراتيجية تبناها الملك عبدالله لأجل الحفاظ على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية ودعم صمود الشعب الفلسطيني في وجه الأطماع الصهيونية التي سعت للاستيلاء على بقية الأراضي العربية الفلسطينية.
2. أظهرت هذه الدراسة أن هدف الأردن من الوحدة لم يكن طمس الهوية الفلسطينية بل كان يهدف إلى المحافظة على تلك الهوية وقد برز ذلك من خلال:

أ. إن الوحدة اعتبرت الأراضي الفلسطينية وديعة لدى الأردن إلى أن يتم التوصل للحل النهائي للقضية الفلسطينية.

ب. وجود المخيمات الفلسطينية والمحافظة عليها على الأراضي الأردنية يعتبر عاملا مهما من عوامل محافظة الأردن على الهوية الفلسطينية.

ج. قبول الملك حسين بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية والسماح بنشاطها على الأراضي الأردنية يعتبر أيضا عاملا آخر من العوامل التي تؤكد النوايا الأردنية تجاه المحافظة على الهوية الفلسطينية.

3. أما بالنسبة للجانب الاقتصادي فقد بينت الدراسة الآثار السلبية الكبيرة التي تركتها الوحدة على الاقتصاد الأردني وقد برز ذلك من خلال المقارنة التي قامت بها الدراسة بين الميزان التجاري في سنوات ما قبل الوحدة وسنوات ما بعد الوحدة حيث أظهرت التغير السلبي الذي طرأ على الميزان التجاري الأردني بسبب زيادة النفقات وارتفاع عدد السكان وارتفاع نسبة البطالة ... وغيرها من المشاكل الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد الأردني، كما أظهرت الدراسة ارتفاع النفقات الوزارية الخدمية (الصحية والتربوية والاجتماعية...).

4 أما فيما يخص الجانب ا لاجتماعي فقد أظهرت الدراسة مدى التجانس بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وذلك لوجود قواسم مشتركة بينهما . كما بينت الدراسة الأثر الذي تركه التغير الديموغرافي على المجتمع الأردني وقد تمثل ذلك في زيادة مؤسسات المجتمع المدني، من غرف تجارية ونقابات مهنية والتي انضم إليها عدد كبير من أبناء منطقة شرق الأردن.

كما أظهرت الدراسة بعض الخلافات التي أصابت المجتمع الأردني نتيجة ظهور بعض الأحزاب الأيديولوجية التي كانت تستمد ثقافتها من الفكر الشيوعي مموِلاً حيث كانت هذه الثقافة غريبة على طبيعة التركيبة الاجتماعية والثقافية لذلك المجتمع.

5. أما في الجانب التشريعي فقد أظهرت الدراسة الأثر الايجابي للوحدة على الدستور الأردني، حيث صدر الدستور عام 1952، وأصبح هنالك مجلس تشريعي مكون من مجلس نواب ومجلس أعيان تكون الحكومة مسؤولة أمامه، في جميع تصرفاتها. كما بينت الدراسة الأثر السلبي الذي نجم عن الوحدة في هذا الجانب، حيث أظهرت الدراسة الكثير من الخلافات بين المجالس النيابية والحكومات المتعاقبة؛ وذلك بسبب تمكن بعض الأحزاب السياسية من الوصول إلى البرلمان والتي كانت غير مؤيدة للوحدة من ناحية وعدم اعترافها بشرعية النظام السياسي الأردني من ناحية ثانية، وذلك نتيجة تأثرها بالدعاية الإعلامية التي كانت تصدر عن بعض الدول الإقليمية في

ذلك الحينهما أدى إلى حل البرلمان مرات عديدة ، الأمر الـذي أدى إلـى تعثر مسيرة الحكومات الأردنية وقصر عمرها، حيث أظهرت الدراسـة أن متوسط عمر هذه الحكومات لم يتجاوز (200) يوما، وقد اسـتقالت معظـم الحكومات الأردنية في ذلك الحين بسبب الخلافات مع مجلس النواب.

6. أما فيما يخص أثر وحدة الضفتين على سياسة الأردن الخارجية فقد أظهرت الدراسة أن وحدة الضفتين قد لعبت دورا هاما في الضغط على صانع القرار الخارجي في الدولة الأردنية، حيث كاذ ت الأردن بحاجة إلى الـدعم المـالي الخارجي بسبب شح الإمكانيات من ناحية وزيادة النفقـات الإضـافية التـي تحملتها الدولة بعد الوحدة من ناحية ثانية، ولأن الدولة الأردنية فـي ذلـك الوقت لم تجد الدعم الكافي من الدول العربية لتغطية هذه النفقات، توجهـت إلى الغرب وخاصة الولا يات المتحدة الأمريكية وبريطانيـا وبسـبب ذلـك تعرض صانع القرار الخارجي إلى ضغوطات كبيرة خاصة مـن الأحـزاب السياسية والتي كانت على علاقة تنظيمية وفكرية مع بعض الدول الإقليميـة وخاصة مصر وسوريا لتتوجه في سياستها الخارجية نحو الكتلـة الشـرقية، الأمر الذي أضر بالمصالح الأردنية كما رأته الدولة في ذلك الوقت، لـذلك أظهرت هذه الدراسة عدم تمكن الأردن من الانضمام إلى حلف بغداد الـذي رأت فيه الحكومة الأردنية مصلحة لها سواء من الجانب السياسـي أو مـن الجانب الاقتصادي، كما لاقت الدولة الأردنية ضـغوطات كبيـرة لمحاولـة إبعادها عن مبدأ ايزنهاور.

إلا أن الوحدة قد استمرت بين الشـعبين إلـى أن ظهـرت منظمـة التحريـر الفلسطينية عام 1964 فقد كان ظهور هذه المنظمة بداية الانفصال وإنهاء الوحـدة، وجاء مؤتمر القمة العربي السابع قي الرباط عام 1974 والذي تجاهل دور الأردن في القضية الفلسطينية، ثم تبعها قرار فك الارتباط وفق الرغبة العربيـة والرغبـة الفلسطينية، وتمكينه من إظهار هويته وشخصيته المستقلة كشعب صاحب حق وهوية ومقدسات وذلك بعد ثمانية وثلاثين عاما من الوحدة ،وما أعقبها إعلان قيـام دولـة

فلسطين مستقلة عام 1988 عملية السلام فقد جاءت لتضع خاتمة جديدة لتاريخ منطقة الشرق الأوسط الحديث.

وبعد نهاية الوحدة بين الأردن وفلسطين بشكلها القانوني والإداري يحاول الباحث الإجابة عن التساؤلات التالية حول مستقبلية العلاقة الأردنية الفلسطينية.

أ. هل هذه العلاقة مستمرة أم انتهت من الناحية النظرية؟

ب. هل الرغبة لدى الشعب بالوحدة ما تزال قائمة بحيث تقود إلى وحدة حقيقية؟

هذا التساؤلات توضح أنه لابد من إقامة علاقة جديدة والاستفادة من الماضي، وتجاوز الخلافات الشكلية .والأرجح أن العلاقة تتحه مستقبلا إلى احد الأشكال التالية:

أ. الكنفدرالية الأردنية الفلسطينية.

ب. فيدرالية أردنية فلسطينية

ج. منظمة سياسية تضم الأردن وفلسطين وإسرائيل ضمن تعاون مشترك.

د. علاقة الاستقلال المنفرد لكل من الأردن وفلسطين.

وإذا كانت الكنفدرالية شكل من الأشكال المطروحة بين الكيانين الأردني والفلسطيني، فلا بد من التنسيق فيما بينها في جوانب مهمة من أبرزها الجوانب الاقتصادية والمياه والأمن والتعاون في مجالات التنمية ، كما أنه يتوقع نجاح هذا الشكل في العلاقة إذا تم الأخذ في الاعتبار إشكاليات الماضي والتخلص منها، خاصة إذا استعرضنا أهداف الشعبين الأردني والفلسطيني سوف نجدها في أوجه من الشبه والالتقاء أكثر من عناصر الاختلاف والتناقض . فأهداف الشعب الأردني تتمثل بـ:

أ. المحافظة على الدولة الأردنية واستقلالها ممثلة بالأسرة الهاشمية .

ب. إبراز الدور الأردني على الساحة الدولية والإقليمية.

أما أهداف الشعب الفلسطيني فتتمثل بـ:

أ. إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني الذي احتلته إسرائيل عام 1967.

ب. حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال تحقيق حق العودة وحق التعويض.

ومن خلال التمعن في هذه الأهداف يتبين لنا عدم التعارض في هذه الأهداف بين الجانبين، فالتعاون بين الجانبين يساعد على تحقيق أهداف كل طرف منهما.

أما إذا استعرضنا أوجه الخلاف بين الطرفين نجد أنه ناجم عن الأسلوب الذي يستخدم لتحقيق الهدف ، حيث نجد أن أحد الإطراف قد تجاوز الهدف الجوهري الذي يسعى لتحقيقه وأخذ في التركيز على الأمور الشكلية، ومثال ذلك منظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة من مراحلها إذ سعت إلى تحرير الأرض الفلسطينية من خلال أبراز الهوية الفلسطينية مع الخطأ في الأداء والأسلوب.

لذلك فإن الباحث يرى أن العلاقة المستقبلية يجب أن تتجاوز الخلافات الشكلية والانطلاق إلى مستقبل أكثر إشراقا، ولتحقيق ذلك فإنه يمكن اللجوء إلى اللجان المشتركة والمتخصصة في وضع البرامج التنسيقية حيال المسائل المهمة مثل المقدسات والمياه والتنمية والحدود، وقد كان التنسيق في رعاية المقدسات الإسلامية في الفترة الانتقالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني خير دليل على إمكانية التنسيق في الجوانب الأخرى.

وبذلك يتضح أن الخيارات بين الشعبين مفتوحة ومتعددة، وأن أي ضعف في أي طرف من ا لأطراف سوف يؤدي إلى زعزعة جميع الأطراف الأخرى، خاصة إذا أخذنا في عين الاعتبار التغير المستمر في العالم، من حيث تسارع هذا التغير مع الزمن، ومعايير القوى التي بدأت تختلف من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية، إضافة إلى أن توازن القوى في العالم والتي بدأت تأخذ إبعادا جديدة، تمثلت في المنافسة الحادة في المجال الاقتصادي بين القطب الأوحد على الأرض (الولايات المتحدة الأمريكية) ودول أوروبا واليابان، ولهذا لا بد لدول الشرق الأوسط ولاسيما الأردن وفلسطين من مواكبة تطور العصر ومواكبة التغير للحاق بالركب قبل أن يهمش دور المنطقة بشكل عام.

مع أنه لابد من التأكيد على إبراز بعض القضايا الرئيسة التي لابد من التأكيد عليه وأخذها في أولوية أية طرح أو صيغة يمكن التوصل إليها بين الطرفين:

أ. حل قضية الأراضي والمستوطنات.

ب. قضية المياه.

ج. قضية اللاجئين وحقهم في العودة وفق قرار 194.

د. قضية القدس العربية.

لذلك وبعد حل تلك القضايا يمكن البحث في العودة إلى الوحدة السابقة، وذلك لإبراز الهوية الفلسطينية من خلال مملكة متحدة تضم الأردن وفلسطين تحت التاج الهاشمي وتكون عاصمتها الروحية القدس.

المصادر والمراجع

ابن الحسين، الملك عبدالله الأول . (1939). **الأماني السياسية**، مطبعة خليل نصر، عمان، (د.ط).

بن الحسين، الملك عبدالله الأول . (1979). **الآثار الكاملة**، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ط2.

ابن الحسين، الملك عبد الله الأول. (1979)**حقبة من تاريخ الأردن، الآثار الكاملة** ، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ط2.

ابن طلال، الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية . (1987). **مهنتي كملك**، ترجمة غازي غزيل، الدار العربية للنشر، طرابلس، لبنان، ط1.

أبو العلا، محمد طه . (1982).**جغرافية العالم العربي** ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1.

أبو جابر، كامل . (1969)**المجالس النيابية في المملكة الأردنية دراسة في التطور السياسي**، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، (د.ط).

أبو حمودة، الربايعة، أحمد. (1991). **السكان والحياة الاجتماعية في الأردن** ، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، (د.ط).

أبو دية، سعد. (1986). **الفكر السياسي الأردني**، دار وائل، عمان، (د.ط) .

أبو عودة، عدنان. (1999)**إشكاليات السلام في الشرق الأوسط** ، المؤسسة العربية للدراسات، ط1.

أبو نوار، علي . (1990). **حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية 1948-1964**، دار الساقي، لندن، ط1.

الأشقر، محمد أحمد. (1994).**أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الأردنية (1957-1991)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

بريزات، موسى. (2000).**العلاقة الأردنية الفلسطينية** مركز الكتب الأردني، عمان، ط1.

البشتاوي، عماد رفعت. (1995). **العلاقات الأردنية الأمريكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.

البطاينة، فؤاد. (2005). **المشهد الأردني من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة**، دار الفارس، ط1.

البطاينة، فيصل. (د.ت). **ملف الحياة التشريعية والنيابية في شرق الأردن منذ تأسيس الدولة**، ج1، الكويت، ط1.

بني حسن، عواد مهنا . (1988) **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن**، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، ط1.

بيك، فرديك. (د.ت) **تاريخ شرق الأردن**، ترجمة بهاء الدين طوقان، الدار العربية للنشر، عمان.

جاد الله، موسى عامر . (1977) **العلاقات الأردنية السعودية [1921- 1928]**، بحث جامعي.

جرجس، فوزي. (د.ت). **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

الجمالي، فاضل. (1965). **ذكريات وعبر**، دار الكتاب الجديد، ط2.

جنسن، لويد. (1989). **تفسير السياسة الخارجية** ، ترجمة محمد بن أحمد مفني، ومحمد السيد سليم، الرياض، جامعة الملك سعود، ط1.

جيمس، لينت. (1990). **الحسين سيرة حياة**، ترجمة شفيق جمعان، د. ن، عمان، ط1.

الحجاج، خليل. (1996). **تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية [1946- 1975]**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

الحديثي، هاني إلياس. (1982) **السياسة الحديثة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي**، دار الرشيد، بغداد، ط1.

الحراحشه، ونس. (د.ت) **تطور الحياة السياسية في الأردن 1921- 1999 ورؤى جلالة الملك عبدالله بن الحسين**، المكتبة الوطنية، ط1.

حسن، فاضل. (1958). **مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية**، القاهرة، ط1.

الحسيني، عبدالرزاق. (1978). **تاريخ الوزارات العراقية**، بيروت، ط5.

الحمارنة، مصطفى. (1994). **الاقتصاد الأردني**، مركز الدراسات الإستراتيجية، عمان.

حمارنة، مصطفى. (1995). **سلسلة دراسات** مشروع المجتمع المدني الأردني . إصدار مركز خلدون بالاشتراك مع دار الأمين، القاهرة.

الحوراني، هاني. (2004). **تطور المجتمع المدني الأردن وواقعه الراهن دراسة حول منظمات المجتمع المدني في الأردن** ، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.

الحوراني، هاني. (د.ت) **التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن 1921 - 1950**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت.

الحياري، عادل. (1972) **القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني : دراسة مقارنة**، عمان، مكتبة دار الثقافة.

الخطيب، نعمان. (2004) **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر.

الخلايلة، أحمد عبد الرحيم. (1998). **الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية** [سلسلة الاستراتيجيات]، عمان، ط1.

الدجاني، علي. (1954) **محاضرات في اقتصاديات الأردن**، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العالمية.

الدجاني، يعقوب. (1994) **العلاقة بين الأردن وفلسطين عبر التاريخ**، مكتبة الرائد العلمية، عمان.

الرفوع، فيصل عوده. (1989). **العلاقات الأردنية المصرية** [**1952- 1970**]، دار المجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ط1.

الرمضاني، مازن إسماعيل . (1991). **السياسة الخارجية** [**دراسة نظرية**]، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ط1.

الروسان، ممدوح. (1979) **العراق وقضايا الشرق العربي القومية**، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، ط1.

الزبون، محمد. (1999).**التمثيل الدبلوماسي الأردنـــي |1953 ،1998|**، رســالة ماجستير مخطوطة، الجامعة الأردنية، عمان.

الزركلي، خير الدين. (1925). **عامان في عمان**، القاهرة، مكتبة العرب، د.ط.

الزعبي، سليم. (1995). **المرشد إلى الحزب السياسي**، دار السندباد للنشر، عمان.

زعيتر، أكرم. (1986). **القضية الفلسطينية**، دار الجليل للنشر، عمان، ط3.

سخنيني، عصام. (1985). **فلسطين الدولة جذور المسالة في التاريخ الفلسطيني**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ط1.

سعد، أمين. (د.ت). **الثورة العربية الكبرى**، **القاهرة** ، مطبعة عيسى الحلبي، الجزء الثالث.

السفري، عيسى. (1936). **فلسطين العربية بين الانتداب البريطاني والصــهيونية**، مطبعة مكتبة فلسطين، يافا، ط1.

السليم، أسامة. (1994). **أثر العوامل الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنيــة** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

السيد، محمد سليم . (1984). **تحليل السياسة الخارجية**،النهضة المصرية، القاهرة، ط1.

شرايحة، وديع. (1968). **التنمية الاقتصادية في الأردن**، معهد الدراسات العربية، د.ط.

الشناق، عبدالمجيد. (1996). **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية الســورية منــذ الاستقلال وحتى 1976**، لجنة تاريخ الأردن، عمان، د.ط، سلســلة كتــب المطالعة.

شنيكات، خالد حامد . (2000). **الحسين بن طلال والسياسة الخارجيــة الأردنيــة |1953 ،1999| دراسة لأثر عامل الشخصــية فــي صــنع السياســة الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

صالح، نادية. (1993). **دور المرأة في المجتمع الأردني من عام |1921 ،1970|**، رسالة ماجستير مخطوطة، الجامعة الأردنية.

صايغ، يزيد يوسف. (د.ت). **الأردن والفلسطينيون**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، د.ط.

الصايغ، أنيس. (1966)**الهاشميون والثورة العربية الكبرى**، دار الطليعة، بيروت، ط1.

الصايغ، يزيد يوسف. (1992). **الصناعة العسكرية العربية**، مراكز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د.ط.

ضبيان، تيسير. (1967)**الملك عبدالله كما عرفته**، المطبعة الوطنية ومكتبتها، عمان، الأردن، د.ط.

الطراوله، ريما عبدالوهاب . (2007). **سياسة الأردن الخارجية اتجاه الدول العربية المجاورة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

طلافحه حامد؛ الشرعه، إبراهيم. (د.ت). **تاريخ الأردن الحديث وأساليب تدريسه**، مطبعة البهجة، إربد، ط1.

طهبوب، ناصر. (1994)**السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام**، مطبعة القدس، عمان، ط1.

عبد المنعم، أحمد فارس. (1986).**جامعة الدول العربية**، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ط1.

عبدالرحمن، أسعد؛ الحوراني، هاني. (1993)**تقرير خاص عن العلاقة الأردنية الفلسطينية**، عمان.

عبدالرحمن، عبدالسلام. (1994). **العلاقات السياسية الأردنية المصرية 1946-1958**، رسالة ماجستير مخطوطة، الجامعة الأردنية.

عبدالهادي، مهدي. (1975)**المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول 1934-1947**، المكتبة العصرية، بيروت، ط1.

عبيدات، ميسون. (1993)**التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة 1921-1946**، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، ط2.

العجلوني،محمد سيف الدين . (1947). **مذكرات معركة الحرية في شرق الأردن**، مطبعة بابل، دمشق، د.ط.

عساف، نظام. (1998). الأحزاب السياسية **1992- 1994**، مركز الريادة، عمان، ط1.

العضايلة، أمين. (2005). **الوجيز في النظام الدستوري للمملكة الأردنية الهاشمية**، جامعة مؤتة.

العظم، خالد. (1972). **مذكرات**، دار القدس، ج2، بيروت.

العمري، أحمد سويلم. (1995) **أصول العلاقات السياسية الدولية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2.

العمري، عمر. (1993) **الأردن ومشاريع التسوية للقضية الفلسطينية في عهد الملك عبدالله**، د.ن، عمان، ط1.

غالي، بطرس؛ عيسى،محمود خيري . (1979) **المدخل في علم السياسة**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1.

الفارس، تيسير . (2002) **العلاقات الأردنية الفلسطينية واقعها ومستقبلها**، عمان، دار الحقيقة الدولية للدراسات والأبحاث، ط1.

فضة، محمد. (1978). **السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط وأزمة السويس ومشكلة الاعتداء الثلاثي**، الجامعة الأردنية، ط1.

فكرت عبدالفتاح، نافق . (1981). **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية**، (1953 -1958)، دار الرشيد، العراق، د.ط.

قاسمية، خيرية. (1975) **فلسطين في مذكرات القوقاجي**، مركز الأبحاث ودار القدس، بيروت، ط1.

الكباريتي، سحر . (1996). **فك الارتباط عام 1988** دراسة تحليلة لأسبابه وآثاره **على العلاقة الأردنية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عمان.

كتن، هنري. (1970) **فلسطين في ضوء الحق والعدل**، ترجمة وديع فلسطين، مكتبة لبنان، بيروت، ط1 .

الكسواني، سالم. (1983) **مبادئ القانون الدستوري مع دراسة تحليلية للنظام السياسي الأردني**، عمان، مكتبة الكسواني.

كلوب، جون. (1986) **قصة الجيش العربي**، ترجمة: أحمد عويدي العبادي، الدار العربية للتوزيع والنشر، عمان، ط1.

كلوب، جون. (1988). **مذكرات كلوب**، ترجمة: سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع، ط1.

الكيالي، عبدالوهاب. (1970) **تاريخ فلسطين الحديث**، **المؤسسة** العربية للدراسات والنشر، ط1.

الكيالي، عبدالوهاب. (1987). **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت.

اللصاصمة، أحمد حمود. (د.ت). **الحياة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1929- 1967**، رسالة ماجستير غير منشورة.

اللصاصمة، احمود حرب. (2001). **الهاشميون والوحدة العربية في التاريخ المعاصر**، دار الخليج، عمان، ط1.

محادين، موفق. (1988) **الأحزاب السياسية في الأردن [1927- 1987]**، ببلوغرافيا، ج1، دار الصداقة، بيروت.

محافظة، علي؛ المومني، حسين. وآخرون. (1987). **النظام الإقليمي العربي**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، عمان، الأردن، 15-17/أيلول/1987.

محافظة، علي. (1973) **العلاقة الأردنية البريطانية [1921- 1946]**، عمان، الجامعة الأردنية، ط1.

محافظة، علي. (1998). **أبحاث وآراء في تاريخ الأردن**، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ط1.

المحافظة، محمد. (1983). **العلاقات الأردنية الفلسطينية من [1939- 1951]**، دار الفرقان، عمان، ط1.

المحافظة، محمد. (2005). **المملكة الأردنية الهاشمية، بناؤها وتحصينها في عشرين عام**، وزارة الثقافة الأردنية، إربد.

محافظه، علـــي . (1990) **تـــاريخ الأردن المعاصـــر** [**1921- 1946**]، الجامعــة الأردنية، عمان.

مراد، عباس. (1973). **الدور السياسي للجيش الأردني** [**1921- 1973**]، مركــز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، سلسلة كتب فلسطينية.

مصالحة، محمد. (1992). الديمقراطية في الأردن -دراسة، **المجلة العربية للعلــوم** العدد7، بغداد.

مصالحة، محمد. (2000) **دراسات في البرلمانية الأردنية**، دار الحامــد للنشــر، عمان، ط1.

مقلد، إسماعيل صبري . (1993). **العلاقات السياسية الدولية**، دار ذات السلاســل، الكويت، ط5.

منذر سليمان؛ الدجاني، محمد سليمان. (1986). **النظام السياسي الأردني**، د.ن.

مهنا، أمين عواد. (د.ت) تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية فــي الأردن ، **مجلــة مؤتة للدراسات**، المجلد السابع، العدد الرابع.

الموسى، سليمان ومنيب الماضي . (1988) **تاريخ الأردن في القــرن العشــرين**، مكتبة المحتسب، ط2.

الموسى، سليمان. (1990). **إمارة شرق الأردن** [**1921- 1946**]، المجمع الملكــي لبحوث الحضارة، عمان، ط1.

الموسى، سليمان،. (1989). **تأسيس الإمارة الأردنيـــة** [**1921- 1925**]، مكتبــة المحتسب، عمان، ط3.

حتر، ناهض. (1985). **القضية الأردنية العربية** ، الدار العربية للنشر والتوزيــع ، عمان، د.ط.

أبو جاسمو، نعمان؛ الجاسر، صوان. (1975). **الأردن ومؤامرات الاستعمار**، الدار المصرية، القاهرة.

الهزيمة، محمد عوض . (1999). **السياســة الخارجيــة الأردنيــة فــي النظريــة والتطبيق**، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

هلال، علي الدين . (1980).**الوحدة المصرية الـ سورية [1958 ،1961]**، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد13.

يعقوب، محمد حسين . (2004). **الفصل والتـوازن مـن السـلطتين التشـريعية والتنفيذية** . حمادة للدراسات، إربد، الأردن، ط1.

يوسف، أحمد. (1996). النزاعات العربية -العربية**مجلـة المسـتقبل العربـي**، القاهرة، العدد207، ص ص40 -72.

السيـــرة الذاتيـــــة

- الاســــــم : صالــح عبدالجليـل سالــم العــرود .
- الكليــــــة : العلــوم الاجتماعيــة .
- التخصــص : العلــوم السياسيــة .
- السنــــــة : 2006 /2007 .
- الهاتف الأرضــي : 032387481 .
- الهاتف النقـــال : 0795327482 .